الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط
- المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح
- الإستخدام السلمي والعسكري للطاقة النوويّة

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الثالث والتسعون – تموز ٢٠١٥

إرادة تواجه الأخطار

لعلّ من قدر لبنان، أن تتصادم الأحداث حوله، وتتفاقم الصراعات، فتزداد الإنعكاسات عليه عند الحدود وفي الداخل. ولعل من حتميات جيشه أن يضحّي في سبيل الدفاع عنه والذود عن حياضه وأن ينتصر ببطولات جنوده ودماء شهدائه الأبرار، متسلحًا بكلّ ما تتسلح به الجيوش من رجال وسلاح وعتاد، وإعداد وتدريب، مضيفًا إليها سلاحًا محليًا خاصًا، هو وقوف مواطنيه الى جانبه، أفرادًا وهيئات ومؤسسات، ومبادلته الوفاء بالوفاء، وبذلك يتحقق شرف الرسالة وتظهر نتائجها السامية.

وفي الوقت الذي تبرز الأخطار جليّة أمام المواطنين، سواء تلك التي يشكلها العدو الاسرائيلي، وهو يتقلب كالأفعى بين السلم والحرب، رغبة منه في اقتناص الفرص وتجربة أنواع الاعتداءات، أو تلك التي يشكلها الإرهاب بأشكاله وأنواعه، فإنّ اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمناطقية والاجتماعية، يقابلون ما يظهر أمامهم بالثقة التي يولونها لمؤسستهم العسكرية، وبالفهم الكافي لمجريات الأمور، وعدم الانجرار في ركب المؤامرات والفتن، التي باتت تشكل فولكلورًا صوتيًا تذهب أصداؤه سدى في مساحات وعيهم. إنّ ما يعتري واقع هؤلاء من شك وقلق يزول ويضمحلّ، فور أن يمسحوا الضبابيّة من طرقهم ومحاورهم، ويردّوا الغشاوة عن عيونهم، فيمضون واثقين أقوياء، يعملون ويبنون غير آبهين بما يحاك ويدبّر، هذا من دون أن يلغوا من ذاكرتهم ضرورة الحذر والانتباه، فالأعداء الذين نواجههم لا يهملون أسلوبًا إلاّ ويجربونه، ولا يمرّون بواحد من الأبواب إلاّ ويحاولون الضّرب على مفتاحه، وفي ظنونهم أننا في غفلة عن خطواتهم الظلاميّة، وهذا ما أثبتت وحداتنا بطلانه، من خلال جهوزيّتها الميدانية عند الحدود، حيث تسدّ النوافذ أمام المعتدين بالعين الساهرة، والساتر المرتفع، والقصف المحكم. كما تثبت بطلانه في الداخل من خلال الملاحقة والمتابعة، وضبط المعتدين والمخلّين، في أكثر من زمان ومكان.

بالتزامن مع ذلك، وبالاطمئنان إلى ما يجري، وعند حساب بيدر النتائج، ها هي القيادة تعلن بثقة وافتخار بأنّ ما حققه جيشنا من انجازات، هو بمستوى وقيمة ما تحققه الجيوش الكبيرة لا بل أهمّ وأكثر، قياسًا على وطننا الصغير، شعبًا ومساحةً وموارد اقتصادية، وكأنّ لبنان بذلك يتخطى الأحجام والمساحات، فيبذل الجهود القصوى التي لا يتشابه في أدائها الأفراد، ولا تتشابه الأوطان.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الثالث والتسعون – تموز ٢٠١٥

الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط

العميد الركن نزار عبد القادر ٥

المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح

د. نبيل سرور ٤٣

الإستخدام السلمي والعسكري للطاقة النوويّة

النقيب بهاء ملاعب ٩١

ملخصـــات ١٢٣-١٢٧

الاستراتجية الأميركية في الشرق الأوسط

العميد الركن نزار عبد القادر*

المقدّمة

ما أكثر خبراء السياسة الأميركيّة في لبنان والعالم العربي، نلتقيهم في كل المناسبات وفي كلّ مكان. ويحاول بعضهم التأثير على سامعيه أو قارئيه في كثير من الأحيان بالإيحاء بأنه على علاقة وثيقة بصنّاع القرار الأميركي وصولًا إلى الحلقة الضيّقة من طاقم الأمن القومي في البيت الأبيض. ولا يتورّع بعضهم عن ربط آرائه بمصادر المعلومات الديبلوماسية أو الإستخباراتية، هذا إذا أراد التواضع أمام سامعيه أو قارئيه.

للأسف الشديد، يشارك عدد من الإعلاميين وكتّاب الرأي في هذه المقاربة العشوائية والكاريكاتورية حول الاستراتجية الأميركية في العالم، وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة.

* عميد ركن متقاعد وباحث استراتيجي

في المقابل، يجد جهابذة الاستراتجية الأميركية من أمثال هنري كيسينجر وزبغنيو بريجنسكي وأنطوني كوردسمان صعوبة في تحليل أو تبرير القرارات الاستراتجية والخيارات التي تعتمدها الإدارة الأميركية في علاقاتها الدولية، وخصوصًا في مجال التعامل مع أزمات الشرق الأوسط البالغة التعقيد والمليئة بالتناقضات. ويجد هؤلاء الخبراء في السياسة الأميركية حرجًا في تبرير الأسباب التي تدفع الإدارة الأميركية إلى إجراء تغيير في الأولويات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كالإنفتاح على إيران على حساب العلاقات الأميركية والخليجية، أو في تعليل الظروف التي سهّلت تدخلاً عسكريًا أميركيًا، كما حدث في ليبيا أو التي حالت دون ذلك، كما يحدث الآن في سوريا واليمن.

شَهِدت منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا حروبًا متتالية، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، وقد أدّت الولايات المتحدة دورًا أساسيًا أو ثانويًا فيها، ومن دون إستثناء. لكنّ المفارقة الكبرى بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها خلال هذه الفترة في حالة صدام وعداء مع معظم اللاعبين في هذه الأزمات والحروب، كإيران والعراق والقاعدة وطالبان، في الوقت الذي كانوا في عداءٍ مستشرٍ مع بعضهم البعض. خاضت الولايات المتحدة حربًا مثيرة للجدل ضدّ العراق، واستمرّت في صراعٍ قاسٍ مع إيران، وبذلت جهودًا متواضعة لحلّ الصراع العربي–الإسرائيلي، وحرّمت القاعدة من أن يكون لها ملاذ آمن، بعد أن أسقطت حكم طالبان في أفغانستان، ولكنها تسبّبت بالفوضى وعدم الإستقرار، وطال ذلك مناطق واسعة في باكستان.

في كانون الثاني العام ٢٠٠٨، قام الرئيس جورج بوش الإبن بجولة كبيرة في الشرق الأوسط، وخلال رحلته وجّه إنتقادات لاذعة لإيران واتهمها بأنّها "دولة مارقة"، وطالب إسرائيل والفلسطينيين بحلّ الخلافات القائمة بينهما، ووعد المملكة العربيّة السعودية بمزيدٍ من عقود الأسلحة المتطوّرة مع مطالبتها بالحفاظ على أسعار متدنّية للنفط. وتحدّث الرئيس بوش بتفاؤل حول مستقبل العراق، مشجّعًا القوى السياسيّة هناك للتوجّه نحو بناء حكم ديمقراطي. وعلى الرغم من الإستقبالات اللائقة التي لقِيَها من الحكّام فقد اتسمت مشاعر الشعوب وردّات فعلها بقدرٍ من التشاؤم والنقد لسياسات بوش.

لم تتغيّر العناوين الأساسية التي مرّرها الرئيس جيمي كارتر لحليفه رونالد ريغان في كانون الثاني العام ١٩٨١ عن السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، والتي تضمّنت أفغانستان وإيران وفلسطين عن تلك التي مرّرها الرئيس جورج بوش لخلفه باراك أوباما، مع إضافة عنوان العراق عليها. والآن يمكن لأوباما أن يسلّم خلفه في العام ٢٠١٦ القضايا والعناوين نفسها مع إضافة سوريا وليبيا واليمن.

حصلت بعض التغييرات في شكل القضايا القديمة والتي توارثها عدد من الرؤساء، ولكنّها لم تتغيّر في الجوهر، مع دخول بعض اللاعبين الجدد إليها، وبالفعل فلم تنجح الولايات المتحدة في حلّ أيّ من القضايا المزمنة الموروثة، كما يبدو بأن الأزمات الجديدة الطارئة مرشّحة للبقاء لسنوات طويلة من دون حلّ[١].

١- Lawrence Freedman, **"A Choice of Enemies"**, New York: Public Affairs, 2008, p.504.

يبحث كل رئيس جديد عن تغيير الخيارات والأولويات التي اعتمدها الرئيس الذي سبقه، فيضع روزنامته الخاصة، فهو يريد أن يكتب صفحته الخاصة في التاريخ، ويسعى بالتالي إلى أن يتغاضى عن الماضي وأن يرسم الطريق نحو مستقبلٍ أفضل، لكن غالبًا ما يصطدم هذا الرئيس بالوقائع وتعقيداتها وبعامل ضيق الوقت لإنجاز ما يريد. هذا ويدرك رئيس الولايات المتحدة ومعه إدارته بأن مواجهة التطوّرات المهمّة بأبعادها الخارجية والداخلية تستدعي خلط الأوراق من جديد، وهذا الأمر سيزيد حتمًا من تعقيدات الوضع ويجعل من الصعب على الولايات المتحدة، كقوّة خارجية، أن تجد اللغة والخيارات المناسبة لمواجهة المواقف الطارئة بما يتناسب مع مصالحها ومصالح مختلف حلفائها، مع كلّ ما يسود من تناقضات بين هؤلاء الحلفاء، ولو كانوا في حالة تحالف على غرار دول مجلس التعاون الخليجي.

في مواجهة الأوضاع المعقّدة السائدة في الشرق الأوسط، يبقى السؤال مركّزًا على الآتي: ما هي أفضل الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وحفظ أمنها، وتراعي مصالح الحلفاء الإقليميين وتطلّعاتها، وتكون مقبولة من القوى الدولية الأخرى؟ في كثيرٍ من الأحيان تصبح الخيارات المختارة عرضة للسقوط، من خلال وقوع حدث طارئ في دولةٍ غير رئيسة.

تدعو الدروس المستقاة من التجارب الأميركية الماضية إلى إدراك حدود القوّة والقدرة على استعمالها للسيطرة على الأحداث، ومنع إنزلاقها نحو حالٍ من عدم الإستقرار والفوضى. إذ عندما بدأت عملية النهب بعد دخول

القوّات الأميركية إلى بغداد، قال وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد «إن ما يحدث يؤشّر إلى حقيقة المنطقة كاملة»[٢].

في ظلّ الوقائع والحقائق التي تحيط بالاستراتجية الأميركية في الشرق الأوسط بكل ما تحمله من آمال وما تتسبّب به من خيبات أمل على مستقبل المنطقة، فلقد بات من الضروري أن يتعلّم الأميركيون أن يعيشوا مع منطقة لا يمكن التنبّؤ بأَحداثها، وبأن على شعوب الشرق الأوسط أن تتعلّم كيف تتعامل مع دولة عظمى كالولايات المتحدة، بحيث لا يمكن التنبّؤ بما يمكن أن تحقّقه من خيارات ووعود في ظلّ قُصْر الدورة السياسية لعهود الرؤساء الأميركيين[٣].

هذا ويستدعي البحث عن مرتكزات الاستراتجية الأميركية وتطوّرها، تمهيدًا للتعرّف إلى الاستراتجية التي يعتمدها الرئيس باراك أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعلى ضوء خياراته للإنسحاب من المنطقة عسكريًا والإنفتاح على إيران بعد عداءٍ دام أكثر من ثلاثة عقود ونصف، أن نقسّمه إلى عناوين عدّة: أوّلًا، تطوّر الاستراتجية الأميركية في الشرق الأوسط؛ ثانيًا، مرتكزات الاستراتجية الأميركية؛ ثالثًا، هل لدى أوباما استراتيجية كبرى؟؛ رابعًا، استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٥؛ خامسًا، التعديلات بعد الإتفاق النووي مع إيران؛ سادسًا، الخيارات والتعديلات بعد قمّة "كمب دافيد" مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي؛ سابعًا، الخروج ببعض الإستنتاجات المختصرة.

٢- To understand the full context, see **"DoD briefing: Secretary Rumsfield and General Myers"**, April 11, 2003 at: www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2367

٣- Cited in Freedman, **"A Choice of Enemies"**, p. 506.

١- تطوّر الاستراتجية الأميركية

في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تفضّل البقاء في حالة من العزلة عن أوروبا وآسيا، وكان همّها منصبًّا على تكوين ذاتها، بالإضافة إلى نشر نفوذها بين الدول الأميركية، ورفض أي تدخّل أوروبي في نصف الكرة الغربي، وهذا ما كرّسته من خلال "عقيدة مونرو" والتي قالت فعلاً برفض أيّ تدخّل أو هيمنة أوروبية في القارّة الأميركية.

خلال القرن العشرين تبدّل هذا الوضع (أي العزلة) وعرفت الولايات المتحدة صعودًا متسارعًا لموقعها ودورها كقوّة دولية مؤثّرة على المستوى العالمي. فتمثّلت الإندفاعة الأميركية الأولى في نهاية الحرب العالمية الأولى، بينما حدثت الثانية مع إنتهاء الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

في المحطّة الأولى تميّز الدور الأميركي في السياسة الدولية بالمذكّرة التي قدّمها الرئيس وودرو ويلسون والتي تضمّنت ١٤ نقطة إلى مؤتمر باريس للسلام العام ١٩١٩، والتي تحدّثت عن رفض الطموحات الأمبراطورية والإستعمارية الأوروبية كلّها. وكانت هذه المذكّرة بمنزلة بيان للتوجّه الإيديولوجي الأميركي، والذي يرسي المبادىء الأساسية لاستقلال الدول وتقرير مصير الشعوب. وكان هذا بمثابة إعلان عن تعهّد أميركي لإعادة النظر في قواعد السياسة الدولية[٤].

هنا لابدّ من التذكير بحدوث حالة الكساد الإقتصادي التي ضربت

٤- Margret Mac Wellon, **"The Peace Makers"**, John Mursay. London, 2001, pp. 19 - 21

الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، وما خلّفته من تأثير سلبي على موقع أميركا الدولي. لكن صعود ألمانيا النازية، ومن ثم إندلاع الحرب العالمية الثانية قد دفعا أوروبا للنظر إلى أميركا كالقوة الوحيدة القادرة على نجدتها في الحرب ضدّ ألمانيا النازية وحلفائها.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت أميركا نفسها في مواجهة الإتحاد السوفياتي والذي أصبح يمثّل خصمًا منافسًا على المسرح العالمي، هذا بالإضافة إلى تقديمه البديل الإيديولوجي للشعوب للنظام الرأسمالي الأميركي. إمتلك الإتحاد السوفياتي في أواخر أربعينيات القرن العشرين المساحات الواسعة كلّها في أوروبا وفي البر الآسيوي، وعدد السكان، وعناصر القوة الصناعية بالإضافة إلى نظام يجمع ما بين المثاليات والعناصر المادية ليقدّمها كبديل منافس "للحلم الأميركي"[٥].

في هذه الفترة من المواجهة مع الإتحاد السوفياتي تركّزت الاستراتجية الأميركية على قاعدتين:

– القاعدة الأولى: الردع النووي، من خلال زيادة المخزون الأميركي من القنابل النووية، وتوسيع الأسطول الجوّي القادر على اختراق الأجواء السوفياتية لإلقاء مئات الرؤوس النووية ضدّ المدن والأهداف ذات القيمة العالية.

– القاعدة الثانية: استراتيجية التطويق والإحتواء من خلال إقامة الأحلاف العسكرية مع الدول المحيطة بالإتحاد السوفياتي من أوروبا، إلى الشرق الأوسط، إلى شبه القارّة الهندية والشرق الأقصى ومنطقة

٥- Zbigniew Brezinski, **"Strategic Vision – America and the Crisis of Global Power"** Basic Books, New York, 2012 pp.20 - 21

الباسفيك. هذا بالإضافة إلى السيطرة على الاوقيانوسات والبحار والممرّات المائية، من خلال بناء بحريّة متفوّقة منتشرة حول العالم. وتأتي هذه الاستراتجية في سياق تطبيق أجزاء من مختلف نظريات الحرب الشاملة.

كان من اللافت جدًا إشتداد الصراع بين أميركا والإتحاد السوفياتي لكسب النفوذ في الشرق الأوسط، وذلك بدءًا من أواسط الخمسينيات. وبلغ هذا التنافس أوجّه بعد حرب ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية. وكانت الولايات المتحدة قد سعت إلى إقامة علاقات قويّة مع المملكة العربية السعودية من خلال الإجتماع الشهير على طراد أميركي، بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في العام ١٩٤٧. وسعت الولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين، وخصوصًا في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور إلى توثيق علاقاتها مع الدول الشرق أوسطية، كما سعت إلى ربط هذه العلاقات بحلف إستراتيجي يجمع دول الشرق الأوسط ودول جنوبي غربي آسيا، أطلق عليه إسم "حلف بغداد"، ومن ثم عاد وتغيّر الإسم إلى "حلف السانتو"، وذلك ضمن الاستراتجية الأميركية الشاملة لاحتواء الإتحاد السوفياتي، ونفوذه في المنطقة. وكانت نقطة التحوّل الأساسية لدخول الولايات المتحدة إلى المنطقة قد انطلقت من الموقف الأميركي الصارم الذي اتخذه الرئيس أيزنهاور تجاه الغزو البريطاني والفرنسي والإسرائيلي لمصر العام ١٩٥٦، وطلبه الصارم بسحب قواتهم فورًا عن الأراضي المصرية في سيناء وقناة السويس وبور سعيد[٦].

٦- For more details about U.S. involvement in the Middle East, see Lawrence Freedman **"A Choice of Enemies"**, pp. 18 -35

سقط التحدّي السوفياتي لأميركا بعد ما يقارب ثلاثة عقود، وذلك لأسباب ترتبط بطبيعة النظام الإشتراكي، وعقم الإيديولوجية التي طُبّقَت في الداخل، في ظلّ ارتكاب مجموعة واسعة من الأخطاء الكبرى في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الفشل البيروقراطي والكساد الإقتصادي–الإجتماعي، مع ما رافق ذلك من إنتفاضات داخل دول أوروبا الشرقية، ومن عداء مستشرٍ مع الصين. لقد انفجر الإتحاد السوفياتي من الداخل، وتحرّرت بذلك الدول والشعوب كلّها التي ضمّها ستالين بعد الحرب العالمية الثانية إلى الإتحاد بصورة قسرية، وكانت قد سبقتها للإنفكاك عن التحالف مع الإتحاد السوفياتي دول عديدة من شرق أوروبا.

كان الشعور السائد في العام ١٩٩١ بعد تفكّك الإتحاد السوفياتي، بأنّ الإنتصار الذي حقّقته الولايات المتّحدة سيطول أمده، وبأنه لن يكون هناك من منافسٍ آخر لها، وبأن العالم قد أصبح محكومًا بقطبٍ واحد، وبأننا بالفعل قد وصلنا إلى "نهاية التاريخ"، وبأن الزمن قد توقّف[٧]. هذه الحالة قد دفعت القادة في أميركا إلى تسويق فكرة بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن أميركي بامتياز. وكان الرئيس بيل كلينتون في خطاب بداية رئاسته الثانية في ٢٠ كانون الثاني العام ١٩٩٧ قد قال: «في آخر خطاب لتولّي سلطة الرئاسة في القرن العشرين، دعونا ننظر إلى التحديات التي تنتظرنا في القرن المقبل... في فجر القرن الحادي والعشرين... تقف أميركا منفردة كالأمّة اللاّزمة لإدارة العالم»[٨]. وجاء

٧- Henry Kissinger, **"Does America Need A Foreign Policy"**, New York Simon and Schuster, 2001, pp. 17-31, and Zbegniew Briginsky cited in ref .(5) pp. 38-46

٨- **"American History: Bill Clinton's Second Term"** www.Learningenglish.voanews.com/content/american-history-bill-clinton second-term-as.president

بعده الرئيس جورج بوش الإبن ليقول «لقد اختار الله أمتنا، وبتفويض من التاريخ بأن تكون نموذجًا للعالم» (٢٨ آب ٢٠٠٢)[٩].

إلا أنّ رؤية الرئيسين كلينتون وبوش لم تتحقّق، حيث حصلت تحوّلات متسارعة كان من أبرزها صعود الصين الإقتصادي، والمديونية الأميركية، بالإضافة إلى دخول حربين في أفغانستان والعراق، والشكوك التي تولّدت جرّاء الأخطاء الكبيرة لسياسات الرئيس بوش، قد سرّعت في تراجع الدور الأميركي في السياسة الدولية. وتسبّب الركود الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في إضعاف الثقة الدولية بقدرات الولايات المتحدة على قيادة العالم إقتصاديًا وسياسيًا، كما أثار الكثير من الشكوك حول صدقيّة الدعوات للعدالة الإجتماعية وأخلاقيات التعامل المالي وإدارة الأعمال التي تروّج لها أميركا منذ عقود. لقد شعرت الشعوب والدول بأنها قد خُدِعَت، من قبل أميركا، وبأن الحلم للإنضمام إلى "الحلم الأميركي" قد تحوّل إلى كابوس.

من هنا يتبيّن بأن هناك ترابطًا مباشرًا ما بين قوة أميركا في الخارج، وقدرتها على القيادة وبين تمكّنها على مواجهة المشاكل الداخلية التي تواجهها. ويدفع هذا الترابط المباشر العديد من المفكّرين الأميركيين الكبار إلى القول بأن القدرة على تحسين الأداء وإجراء الإصلاحات الضرورية في النظام الداخلي تشكّل المنطلق الصحيح والفاعل لإعادة تأهيل أميركا لأداء دورها الشامل في العالم. وبأن سلوك هذا الطريق يتطلّب عمليّة تقويم شاملة، وإتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات، ولا مجال لتفصيلها في هذا البحث.

٩- James P. Pfiffner, **"George W. Bush: Policy, Politics, and Personality"**, The School of Public Policy, George Mason University p.176
http://pfiffner.gwu/files/pdfs/Book_chapters/Bush%2520Personality,%252004.pdf.

٢- مرتكزات الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط

تتوجّه أي استراتيجية أميركية في الشرق الأوسط إلى خدمة المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة، وهي: النفط وإسرائيل ومحاربة الإرهاب. ويعتقد معظم الأميركيين بأن علاقات بلادهم مع الشرق الأوسط تقوم أساسًا على الحصول على النفط، واستمرارية تدفّقه بأسعارٍ رخيصة. هذا صحيح، ولكن لو لم يكن الشرق الأوسط مصدّرًا للنفط، فإنه كان سيبقى من المناطق المهمة للسياسة الأميركية لأسباب جيوستراتيجية. أما السبب الثاني لاهتمام أميركا بشؤون الشرق الأوسط، فإنه يعود وبعمق إلى وجود إسرائيل في المنطقة، وذلك نظرًا إلى اهتمام الأميركيين بأمن إسرائيل وبقائها. ويعتقد قالي نصر الباحث والمستشار السابق في الخارجية الأميركية للشؤون الباكستانية بأن«أمنيات الرئيس جورج بوش الإبن بتغيير سلوكية العرب تجاه إسرائيل قد شكّلت سببًا أساسًا لشنّ الحرب ضدّ صدام حسين»[١٠]. إن ما دفع قوى اليمين (المحافظون الجدد) إلى استعجال اتخاذ قرار الحرب على العراق قد استند إلى وجود حالة من التطرّف، والعداء لأميركا، وإشهار العداء لإسرائيل وتهديدها.

حاولت إدارة باراك أوباما في البداية جعل آسيا المحور الأساسي للاستراتيجية الأميركية، مع ما يعني ذلك من تجنّب الدخول في أزمات الشرق الأوسط، والتي كلّفت أميركا خوض غمار حربين قاسيتين في أفغانستان والعراق، مع ما ترتّب على ذلك من أثمان باهظة بالأرواح والأموال. لكن الوقائع أثبتت بأن القول بالتخلّي عن الشرق الأوسط، مع

١٠- Vali Nasr, **"The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat"** New York, Doubleday, 2013. P.182.

كل ما يفرضه ذلك من تحدّيات في مجال الطاقة وأمن إسرائيل ومواجهة الإرهاب هو هروب إلى الأمام، من أجل تجنّب مواجهة الوقائع والتحوّلات التي تعترض مسيرة السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة.

في فترة الحرب الباردة حاولت أميركا منع السوفيات من مدّ نفوذهم إلى المنطقة، كما كانت تخشى من مخاطر إتخاذ قرار عربي بقطع النفط لأسباب سياسية تتعلّق بالصراع مع إسرائيل ومساندة أميركا والغرب لها. وبالفعل فقد حدثت "صدمة النفط" العام ١٩٧٣ بقرار من المملكة العربية السعودية. هناك من يروّج في أميركا بأن واشنطن تستطيع حل مشاكلها في الشرق الأوسط من خلال تأمين المزيد من مصادر الطاقة، ومن خلال تطوير وسائل الضخ من مخزون كندا والمكسيك، وبأنه في العام ٢٠٢٠ يمكن أن تصبح أميركا مصدّرة للنفط. وعلى الرغم من أن الإحتياطات الأميركية والكندية تتعادل مع الإحتياط النفطي لدى دول الخليج كلّها بالإضافة إلى إيران وليبيا، فإن القول بضرورة السعي لاكتفاء أميركي ذاتي في حقل الطاقة هو "حلّ لمشكلة خيالية". إن الطاقة الموجودة في الشرق الأوسط هي ضرورية للصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وإن أي انقطاع في الحصول عليها سيكون له ارتدادات هائلة على سوق الطاقة وأسعارها وعلى الإزدهار العالمي، وسيتأثر بذلك جميع المستهلكين والمنتجين على حدٍّ سواء. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الأمر هو جزء أساسي من السياسة الداخلية الأميركية، فالشعب الأميركي والقوى السياسية يعيران أمن إسرائيل واستقرارها أهمية خاصة[١١].

١١- Ibid. pp. 187-188.

من هنا فإن الولايات المتحدة ستتابع مساندتها السياسية والعسكرية والإقتصادية لإسرائيل، وذلك على الرغم من كل ما يثيره ذلك من عقبات لتحقيق المصالح الأميركية مع الدول العربية، ومن مشاعر العداء لأميركا لدى الشعوب العربية والاسلامية. وعليه فإن حل القضية الفلسطينية سيؤمّن المصالح الأميركية بشكل كامل في العالمين العربي والإسلامي.

في ظلّ التحوّلات الجارية في العالم العربي وفي ظلّ تنامي التيارات الإسلامية والجماعات الإرهابية، فإن التوصّل إلى حلّ لقضيّة حقوق الفلسطينيين سيسهم في معالجة الأزمات الخطيرة الراهنة، وفي نجاح الحرب على الإرهاب، والحدّ من موجة التطرّف التي تسود المجتمعات العربية والإسلامية. من هنا تبرز أهمية أن يبادر الرئيس أوباما إلى وضع كامل ثقله الرئاسي من أجل إطلاق مبادرة جديدة لتحقيق تسوية سياسية شاملة بين العرب وإسرائيل. لكن يبدو بأن ذلك لن يحدث خلال ما تبقّى من ولايته.

هذا وتدرك الولايات المتحدة بأن الإرهاب والتطرّف المتفشيين في مختلف أرجاء المنطقة وخصوصًا في العراق وسوريا واليمن وليبيا ومصر، باتا يشكّلان حالة خطرة جدًا وبأن خطورتهما لا تُقتصَر على أمن هذه الدول واستقرارها، بل تتعداها إلى كل المنطقة والعالم. ومن البدهي توقّع وصوله إلى أوروبا والولايات المتحدة في المستقبل المنظور. ويبدو بأن هذا الخطر قد أدركته الولايات المتحدة، ولكنها مازالت تتعامل معه بحذر، حيث يبدو بوضوح بأن الرئيس أوباما لا يريد الدخول مباشرةً في أيٍّ من الحروب الدائرة الآن في الدول العربية كالعراق وسوريا واليمن وليبيا، وبأن أقصى

ما يمكن توقّعه من أميركا سيقتصر على العمليات الجوية ضدّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، مع إرسال المدرّبين لمساعدة الجيش العراقي والبشمركة الكردية على زيادة طاقاتهما القتالية.

في الحقيقة يبقى النفط وأمن إسرائيل وتفوّقها في قلب الاستراتجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من الإتهامات التي تُوجَّه إلى إدارة أوباما باعتماد استراتيجية "اللامبالاة ونفض اليدين" من الأزمات والحروب كلّها التي تشهدها المنطقة. وإن التحوّلات الخطيرة الجارية تفترض أن تقوم الولايات المتحدة بإعادة نظر شاملة في استراتيجيتها في المنطقة مع ضرورة الإلتزام المتواصل والعاقل بالبحث عن حلول تحقّق الإستقرار وتعيد تصحيح الخلل الحاصل في موازين القوى داخل الدول وعلى المستوى الإقليمي وخصوصًا بين إيران والدول العربية، وهذا الأمر قد تحوّل إلى قضية ضاغطة وملحّة بعد الإشاعات التي تتردّد في المنطقة عن وجود صفقة أميركية – إيرانية على حساب الدول العربية.

إن المخارج التي يعتمدها الرئيس أوباما ليبرّر عدم تدخّل أميركا في أزمات المنطقة وحروبها، لا تشكّل خيارًا مقبولاً من حلفاء أميركا في المنطقة وخصوصًا مجلس التعاون الخليجي، "فالقيادة من الخلف" هي مرفوضة من قبل هؤلاء الحلفاء.

والآن، ماذا عن الربيع العربي، والذي وصفه أمير سعودي بأنه لا يعدو كونه "وجع رأس"، وبأنه بعيد كل البعد من كونه إنتفاضات شعبية ضدّ الظلم والإستبداد أو للمطالبة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إلى أنه مرشّح للإستمرار بتفاعلاته الأمنية والإجتماعية

والسياسية. من هنا تشكّل الأحداث التي تشهدها دول الربيع العربي حراكًا سياسيًا فعليًا، يحدث لأوّل مرّة منذ قرون. فقد فجّر المجتمعات وفتح ميدانًا خصبًا للصراعات بين مختلف التيّارات والشرائح السياسية والإجتماعية والدينية والقبلية، وذلك تحت شعارات التغيير والبحث عن حلول للأمراض المزمنة في داخل المجتمعات العربية. لكن هناك مخاطر حقيقية من أن يستمرّ هذا المزيج المتفجّر من الصراعات الدينية، والقبلية، والتنافس على السلطة والنفوذ بين مختلف التنظيمات المسلّحة، وبما يدفع المجتمعات إلى حالة من الفلتان والفوضى تهدّد المصالح الأميركية، بما في ذلك تدفّق الطاقة وأمن اسرائيل، وتنامي التيّارات الإرهابية وانتشارها إلى خارج المنطقة[١٢].

في مواجهة الحالة الراهنة يمكن باختصار وصف الاستراتجية الأميركية التي تعتمدها إدارة أوباما بالتردّد وبعدم الحسم. فهي تسعى إلى منع تعميم حالة الفوضى في مصر واحتواء تداعيات الإنقلاب على سلطة الإخوان المسلمين، ومتابعة إحتواء إيران، واستكمال الملفّ الخاصّ بضبط برنامجها النووي، ومتابعة التنسيق مع تركيا، ومساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على بناء قدراتها الدفاعية والأمنية. هذه الاستراتجية سقفها الأعلى يتركّز على العمل الحيوي الذي يقوم به التحالف الدولي بقيادة أميركية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وعلى متابعة الملفّ النووي الإيراني على أمل الإنتهاء منه لتحقيق المزيد من الإنفتاح على إيران. لكن يبقى السؤال المحرج: هل تكفي هذه الاستراتجية

١٢- Ibid. p. 253

الأميركية للردّ على التداعيات الجيوستراتيجية على المستوى الإقليمي في حال استمرار تفشي التطرّف والإرهاب، وتوسيع فجوة الخلاف السنّي – الشيعي وقيام إيران في زيادة نفوذها في مختلف الدول العربية بدءًا من لبنان ومرورًا بسوريا والعراق وصولاً إلى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي؟[١٣].

٣- هل لدى أوباما استراتيجية كبرى للمنطقة؟

لقد أثار التدخّل العسكري الأميركي في ليبيا من أجل إسقاط العقيد معمّر القذافي نقاشًا واسعًا في الولايات المتّحدة حول وجود استراتيجية خاصّة بالرئيس أوباما أو ما يمكن أن يسمّى بـ"عقيدة أوباما" للتدخّل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١٤]. جاء هذا التدخّل العسكري في وقتٍ نعى فيه العديد من خبراء السياسة الخارجية الأميركية وجود مثل هذه الكفاءة الاستراتجية لدى إدارة أوباما. وكان المعلّق الأميركي في صحيفة "واشنطن بوست" جاكسون دياهل قد رأى «أنّ هذه الإدارة تتميّز بعدم وجود استراتيجية كبرى لديها، أو بعدم وجود أيّ خبراء إستراتيجيين في داخلها»[١٥]، في الوقت نفسه تحدّث خبير العلوم السياسية جون ميرشايمر في كانون الثاني العام ٢٠١١ في "الناشيونال إنترست" عن أنّ الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجهها أميركا بأنها

١٣- Ibid. pp. 198-200.

١٤- Daniel W. Dzezner, **"Does Obama Have a Grand Strategy?"**, Foreign Affairs, July/August 2011. www.foreignaffairs.com/articles/2011-06-17/Does-obama-have-a-grandstrategy

١٥- Jackson Diehl, **"Does Obama Have any Strategy on Foreign Policy"** www.hotair.com/headlines/archieves/2010/11/22/Does-obama-have-any-strategy-on-foreign-policy

قد «اعتمدت استراتيجية كبرى سيّئة بعد الحرب الباردة»[١٦]. وذهب المؤرخ نيال فرغسون في تفسيره لما تواجه أميركا صعوبات في تعاطيها مع قضايا الشرق الأوسط، في مقال نشرته مجلّة "نيوز ويك"، بأن كل ذلك يعود «لافتقار إدارة أوباما إلى استراتيجية كبرى متماسكة، وهذا ما يثير العديد من الهواجس لدى عدد كبير من قدامى خبراء صنع السياسة الخارجية»[١٧]. وجاء التعليق الأقسى من مايكل هيرش في "ناشيونال جورنال" من خلال قوله «العقيدة الحقيقية لدى الرئيس أوباما هي في أن لا عقيدة لديه البتّة، ويبدو بأن ذلك مرشّح للإستمرار»[١٨].

لكن إذا لم يكن لدى الرئيس باراك أوباما استراتيجية كبرى واضحة المعالم، هل يجب وضع ذلك في خانة الخطأ الكارثي أو الفادح؟ كان الرئيس جورج بوش الإبن قد وضع استراتيجية مفصّلة ومتماسكة بعد هجمات ١١ أيلول، لكن تلك الاستراتجية الكبرى لم تحقّق النتائج المرجوّة، وقد تسبّب تنفيذها بأضرار فادحة لأميركا وبعض حلفائها الإقليميين.

بالنسبة إلى الدول الكبرى قد لا يكون من الضروري وجود استراتيجية كبرى مكتوبة ومعتَمدة، وفق ما يتحدّث عنه بعض الخبراء الإستراتيجيين، وإن كلّ ما تفرضه الضرورة يتمثّل بتوافر عناصر القوّة لديها، وخصوصًا القوّة العسكرية والقوّة الإقتصادية. إلا أنّه يبقى من الأفضل في ظلّ الحاجة لمواجهة المتغيّرات المتسارعة والخطيرة وجود استراتيجية كبرى

١٦- John J. Mearsheimer, **"America Unhinged"**, January/February 2014, .www.nationalinterest.org

١٧- Niall Ferguson, **"Why Barak Obama Needs to Go"**, News week 8/19/12
www.newsweek.com/niall-fergason-why-barak-obama-needs-go-64419

١٨- Michael Hirsh, **"Obama: The No-Doctrine President"**
www.nationaljournal.com/nationalsecurity/obama-the-no-doctrine-president-20110329

ومتماسكة، لأن في ذلك رسالة واضحة عن الأهداف والنوايا، ويجب أن يسمعها جيّدًا الداخل والخارج على حدٍّ سواء.

وفي رأينا فقد أخطأ معظم هؤلاء الخبراء الذين رأوا بأن إدارة أوباما تفتقر لوجود استراتيجية كبرى، حيث يمكن الإجتهاد والقول بأن استراتيجية الرئيس كانت في عدم الإعلان عن استراتيجية واضحة المعالم، وهي تتلخّص بالتخلّص من المشاكل كلّها التي أورثتها له الإدارة السابقة، وبالتالي الدفع بكل هذه المشاكل إلى الحلفاء الإقليميين لتحمّل أوزارها، مع كل ما يمكن أن ينتج عن ذلك من عواقب وخيمة. وهنا نبادر إلى السؤال: هل الحرب الجارية في اليمن هي النموذج لما هو مطلوب من حلفاء أميركا؟

يتطلّب التعمّق في هذا النقاش والحرص على إصدار أحكام واقعية أو عادلة الإتفاق على تعريف مفهوم الاستراتجية الكبرى. في رأينا يتطلّب وضع استراتيجية كبرى لدولة عظمى بحجم الولايات المتحدة، وفي منطقة تواجه التحوّلات والتعقيدات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط إعتماد إحدى المقاربات الآتية:

أوّلاً: تحديد المصالح الوطنية الرئيسة في المنطقة، ووضع المخطّطات العملانية اللازمة لتحقيق هذه المصالح أو حمايتها.

ثانيًا: وضع خطة استراتيجية تشرح الوضع العام السائد وارتقابات تطوّراته، وتربط ما بين السياسات السابقة والمستقبلية الكفيلة بمواجهة التحدّيات المقبلة.

ثالثًا: رسم إطار عام لتحرّك مختلف الديناميات المؤاتية أو المتعارضة مع الأهداف والمصالح المنوي تحقيقها، وإبلاغ ذلك للقيّمين على تنفيذ

السياسة الخارجية/الأمنية كوسيلة، لإعلامهم بموقف إدارة الدولة أو الرئيس وسلوكيتهما.

يشبّه بعض الباحثين الصعوبة التي يواجهها رئيس دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة ومسؤولياتها في محاولته لتغيير الاستراتجية التي يَرِثُها عن الرئيس الأسبق، بالصعوبة التي يواجهها قبطان حاملة طائرات ضخمة إذا ما أراد الدوران بالحاملة ١٨٠ درجة، حيث يبقى الأمر ممكنًا على أن تجري العملية ببطء.

من هنا تبدو الصعوبات الكبرى التي تواجه الرؤساء الأميركيين في محاولاتهم لوضع عقيدة خاصة بهم، تميّزهم في مقارباتهم العقلانية عن الرؤساء الذين سبقوهم.

يبقى العنصر الأساس عند الحديث عن الاستراتجية الكبرى لدولة ما متمثلاً بحجم القوة العسكرية والإقتصادية التي تملكها هذه الدولة، والتي تنوي إستعمالها لتحقيق الأهداف والمصالح التي حدّدتها هذه الاستراتجية. فالعقلانية التي تصاغ بها الاستراتجية أو الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها ليست مهمة في ظلّ غياب عناصر القوة اللازمة لتنفيذها.

من هنا يبدو من الطبيعي قياس أهمية الاستراتجية انطلاقًا من توافر عناصر القوّة العسكرية العملانية والجهوزية الاستراتجية. وهذا الأمر يدفعنا إلى التمييز ما بين الاستراتجية التي يمكن أن تعتمدها دولة أوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتلك التي تعتمدها الولايات المتحدة، والتي تملك جهوزية عسكرية وعملانية دائمة وموزّعة على مختلف دول المنطقة، بالإضافة إلى وجود بحري فاعل في المياه الدولية القريبة من دول المنطقة.

يذهب بعض المؤرّخين إلى الحديث عن النتائج الكارثية التي نتجت عن إعتماد استراتيجية سيئة، وعن ضرورة التأكّد دائمًا من وجود استراتيجية عاقلة ومتماسكة لتفادي الفشل. بينما يؤكّد التاريخ ودروسه عكس ذلك. ولنأخذ هنا كمثال الحرب الأميركية على العراق من أجل إسقاط نظام صدام حسين كمقدّمة للتخلّص من "حكم دكتاتوري ظالم"، وكدعم لمسيرة الحرب على الإرهاب، وكعنصر تغيير سياسي في الدول المجاورة. وقد وضعت إدارة بوش، وبمساعدة جهابذة اليمين الأميركي المحافظ الخبراء والقيادات كلّهم في مؤسّسات الدولة الأميركية، استراتيجية كبرى لتنفيذ هذه المهمة، ودعت حلفاءها الكبار للمشاركة في الحرب. إنتهت الحرب، بعد أن كلّفت تريليون دولار، من دون أن تحقّق النتائج المرجوّة داخل العراق أو في دول الجوار، فالعراق يشكو من الفوضى، ويواجه مخاطر التفتّت، في الوقت الذي بقيت فيه إيران وسوريا على عدائهما للسياسة وللوجود الأميركيين في المنطقة، مع إرتفاع محسوس لمشاعر الكراهية لأميركا لدى معظم شعوب المنطقة.

٤- استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٥

أصدرت إدارة أوباما ما أسمته استراتيجية الرئيس للأمن القومي، والتي تتحدّث عن دور أميركا في قيادة العالم، وهذا يعني الوسائل التي تستعملها الولايات المتحدة لمواجهة التحديات الشاملة كلّها من أجل الدفاع عن المصالح والقيم الأميركية، وتحقيق رؤية واشنطن لمستقبل العالم[١٩].

١٩- Tanya Somanader, **"President Obama National Security Strategy in 2015. Strong and Sustainable American Leadership"**, February 6, 2015.

كانت إدارة أوباما قد أصدرت أول استراتيجية لها للأمن القومي في العام ٢٠١٠، وفي الفترة التي كان يسعى فيها أوباما إلى إنهاء الحربين اللتين بدأتهما إدارة الرئيس جورج دبليو بوش في العراق وأفغانستان، وإلى معالجة الوضع الإقتصادي والمالي المتردّي، وبالتالي الخروج من حالة الكساد التي ضربت أميركا العام ٢٠٠٨. ويبدو بأن توقيت صدور تلك الاستراتجية جاء ليؤكّد بأن لدى الرئيس أوباما رؤية مستقبلية للدور القيادي الذي يجب أن تضطلع به الولايات المتحدة على المسرح العالمي. لكن بدا واضحًا بأنّ إدارة أوباما جادة في إنهاء الحرب في العراق وأفغانستان، وبأنها لن تتدخّل عسكريًا في أيّ أزمة مستجدّة.

قدّمت مستشارة الرئيس للأمن القومي سوزان رايس استراتيجية الرئيس للأمن القومي للعام ٢٠١٥ في مؤسّسة بروكنز، معتبرة بأن هذه الاستراتجية تتضمّن ما يجب القيام به في المدى القريب من أجل تحقيق الأمن الأميركي في المدى البعيد من خلال القول بوجود «قيادة أميركية قوية ومتواصلة، هي حجر الأساس في عملية بناء سلام أقوى وإزدهار أشمل حول العالم».

وتحدّثت رايس عن دور هذه القيادة الأميركية القوية متسائلةً كيف كان للعالم أن يواجه آفة "إيبولا" في غربي أفريقيا، مع إمكان إنتشار الوباء إلى مختلف أنحاء العالم، وكيف كان بمقدور روسيا أن تهرب من مسؤوليتها عن تفجير الحرب في أوكرانيا لولا توافر هذه القيادة الأميركية القوية. تدفع الآن روسيا ثمنًا باهظًا لخروجها على القانون الدولي. وأضافت رايس لولا الولايات المتحدة لما حدثت مواجهة "داعش" من قبل تحالف

دولي يضمّ ستّين دولة. ولولا هذه القيادة لما أمكن التوصّل إلى إتفاقيات دولية بخصوص المناخ، ولما مورست الضغوط الكافية على إيران لتقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي.

هذا وعدّدت رايس أربع طرق لممارسة أميركا لهذه القيادة القوية والمحصّنة[٢٠]:

أ- سنقوم بتحقيق أمن الولايات المتحدة، وشعبها، وأمن الحلفاء والشركاء من خلال:

(١)- الحفاظ على دفاع وطني، الأفضل تدريبًا وتجهيزًا وقيادة في العالم.

(٢)- تحصين أمن أميركا الداخلي لحماية الأميركيين من الإرهاب ومن الكوارث الطبيعية.

(٣)- السعي نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والتأكّد من عدم وصول أي مواد نووية إلى الأيادي الشريرة.

(٤)- تطوير كل القدرات الشاملة لكشف ومنع انتشار، والردّ بسرعة على كل أنواع التهديدات البيولوجية مثل "فيروس إيبولا" من خلال اعتماد أجندة صحية شاملة.

ب- سنعمل على تطوير إقتصاد قوي وخلاّق، وتنمية الإقتصاد الأميركي ضمن نظام الإقتصاد العالمي الحرّ والمنفتح على بعضه من خلال:

(١)- تقوية نظام الطاقة الأميركي، وتحقيق الوصول إلى مصادر الطاقة كلّها وذلك من أجل تقوية النمو الإقتصادي والتطوّر على المستوى العالمي.

٢٠- Ibid

(٢)–تنفيذ أجندة التجارة الدولية وخصوصًا ما يعود منها للتجارة مع دول الباسفيك والأطلسي، وشراكة الإستثمارات، وبما يزيد من خلق فرص عمل للأميركيين وتقاسم الإزدهار مع الآخرين.

(٣)–العمل من أجل محاربة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ووقف آفة الموت والمجاعة، وذلك بتطبيق برنامج الرئيس للطوارئ والمساعدات.

ج– سنحترم وسندعو لاحترام القيم الدولية في أميركا وحول العالم من خلال:

(١)–التمتّع بأعلى درجات المسؤولية في العيش ضمن متطلّبات قيمنا الذاتية مع القيام بكل ما هو ضروري للحفاظ على أمن شعبنا وحلفائنا.

(٢)–إعتماد الجهد لمحاربة الفساد والحضّ على احترام مبدأ الشفافية في الحكم والتمسّك بمبدأ المساءلة.

(٣)–قيادة المجتمع الدولي لمنع التجاوزات على حقوق الإنسان وحماية حقوق المرأة، والعنف الجماعي.

د– سنقود الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن وأفضل الفرص عبر التعاون القوي مع الآخرين من خلال:

(١)–تقوية تحالفاتنا وشراكتنا مع الحلفاء والأصدقاء، والإستمرار في دورنا القيادي في الأمم المتحدة وبقية المؤسّسات المتعدّدة الأطراف.

(٢)–الحفاظ على الإستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال محاربة الإرهاب، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي، وتخفيف أسباب النزاعات القائمة ومعالجتها.

(٣)–دعم الإستمرار في الحفاظ على الإزدهار وتسويقه وتثبيت الأمن والديمقراطية في نصف العالم الغربي مع ضرورة تحقيق الإنفتاح على كوبا، كخطوة لتوسيع إرتباطاتنا.

٥- هل من تعديلات بعد الإتفاق النووي؟

لابدّ من تفحّص ما قاله الرئيس أوباما لطوماس فريدمان في المقابلة التي أجراها معه في البيت الأبيض في ٤ نيسان ٢٠١٥ بحثًا عن أيّ تغيير يمكن أن يحدث في السياسة الخارجية الأميركية على ضوء الأحداث المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط والحروب في اليمن والعراق وسوريا وليبيا[٢١].

وكان أوباما قد سارع في بداية المقابلة إلى تفسير تبدّل مواقفه تجاه بورما وكوبا وإيران بأن سياسة الإنفتاح المترافقة مع البحث عن تحقيق الحاجات الاستراتجية الأميركية، يمكن أن تخدم المصالح الأميركية في هذه الدول الثلاث بشكل أفضل من الإستمرار في سياسة العقوبات والعزل التي اعتمدتها أميركا في هذه الدول منذ عقود. وأضاف الرئيس أوباما بأن أميركا بقوّتها المتفوّقة، تحتاج إلى الثقة بنفسها من أجل ركوب مخاطر مدروسة ليتسنّى لها فتح مجالات جديدة مهمّة كتحقيق إتفاق ديبلوماسي مع إيران، يسمح لها بالإحتفاظ ببعض منشآتها النوويّة، مع تأكيد وقف مسيرتها لبناء سلاح نووي لفترة عقد كامل أو أكثر. ويقول أوباما «لدينا من القوة ما يكفي بما يسمح لنا اختبار مثل هذه الأفكار من دون أن نعرّض أنفسنا للخطر، وهذا ما لا يدركه الناس». إن الإعتقاد السائد هو أنه «لا يمكن ردع إيران ليس صحيحًا، خصوصًا وأننا سنحتفظ بالخيارات كلّها،

٢١- Thomas Friedman, **"Iran and the Obama Doctrine"**, April 5, 2015
www.mytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html

وأننا بحلّ المسائل العالقة بالديبلوماسية، يجعلنا أكثر أمنًا وأمانًا وفي وضع أفضل لحماية حلفائنا». وأعاد أوباما تأكيد تعهّداته كلّها بالدفاع عن إسرائيل وحمايتها من أيّ هجوم من إيران وغيرها. وتوجّه إلى الشعب الإسرائيلي قائلًا: «لا حلّ ولا خيار لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي أفضل من المبادرة الديبلوماسية التي اعتمدناها، وهذا سيجري إثباته مستقبلاً».

عن تأمين الحماية لحلفاء أميركا من الدول السنيّة كالمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى يقول أوباما «لديهم أعداء خارجيين حقيقيين، ولكن لديهم أيضًا تهديدات داخلية»، تتمثّل بوجود الشباب المهمّشين والعاطلين عن العمل، وبوجود إيديولوجية مدمّرة بالإضافة إلى وجود إعتقاد بأنه لا تتوافر قنوات شرعية للتظلّم. ورأى أوباما أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل مع هذه الدول وأن تقول لهم «كيف يمكن أن نبنيَ قدراتكم الدفاعية ضدّ التهديدات الخارجية، ولكن كيف يمكننا أن نقوّيَ الجسم السياسي في هذه الدول من أجل إشعار جيل الشباب السنّة بأن لديهم خيارًا غير الدولة الإسلامية أو (داعش)». وأضاف «أعتقد بأن الخطر الأكبر لا يتمثّل بإمكان حصول غزو إيراني، ولكن مصدره سيكون من حالة عدم الرضى الشعبي من الداخل». شدّد أوباما على أنّ رسالته للإسرائيليين تؤكّد بأن اللجوء إلى الخيار العسكري ضدّ إيران لن يحقّق الغاية المنشودة، وقد يؤخّر الإنجاز النووي لبعض الوقت، ولكنه سيشكّل دافعًا قويًا لإيران لتسريع عمليات التخصيب للحصول على عدّة أسلحة نووية.

ويبدو بوضوح بأنّ موقف أوباما من الدول العربية يتلخّص بأنه ليس

مستعدًا لإجراء أي تغيير في إستراتيجيته تجاه المنطقة، خصوصًا لجهة السماح بأيّ تدخّل عسكري أميركي على الأرض لاحتواء "الأزمات المتفجّرة" في عدة دول عربية. يقول أوباما «بالنسبة لحلفاء أميركا من الدول السنيّة العربية نحن على استعداد لتقوية قدراتهم العسكرية، في المقابل عليهم أن يبدوا استعدادًا لاستعمال قوّاتهم البرّية لحل مشاكلهم الإقليمية». ويعتبر أوباما بأن حديثه مع الدول الخليجية سيتركّز بالأولويّة على بناء قدرات دفاعية فاعلة. أما في الشأن السوري فقد عبّر أوباما عن وجود رغبة أميركية للذهاب إلى سوريا والتدخّل من أجل معالجة الوضع. لكن السؤال الأساسي كان يتمحور على أسباب عدم قيام العرب بعمل ما لحماية حقوق المدنيين من الإنتهاكات، ومحاربة الأسد ومنعه من استكمال مخطّطه. وشدّد على أنه يجب طمأنتهم على أنه لن يكون هناك من تهديد خارجي حقيقي، وهذا سيسهّل فتح حوار مع إيران. وبعيدًا من كلّ ما حدث في الماضي فقد رأى أوباما «الآن إن المصالح الأميركية الحقيقية ليست في استغلال الثروات النفطية في الشرق الأوسط، وليست في السيطرة على مناطق جغرافية محدّدة، مصالحنا هي في تحقيق السلم والحياة المستقرّة، وعدم تعريض أصدقائنا لأيّ هجمات خارجية ولعدم إلقاء البراميل المتفجّرة على الأطفال، ومنع عمليات التهجير الجماعي للسكّان المدنيين». لكن يبقى السؤال المحوري: كيف يمكن تحقيق ذلك؟

في الواقع ليس هناك أيّ تغيير في مواقف الرئيس أوباما أو في استراتيجيته تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفق ما حاول التسويق له طوماس فريدمان. ويبدو بوضوح بأن أوباما قد أراد من هذه المقابلة

توجيه تطمينات وتقديم شروحات وافية لإسرائيل ولأصدقائه في أميركا وللكونغرس الأميركي بأن الخيار الديبلوماسي يبقى أفضل الحلول لاحتواء الجهود الإيرانية لامتلاك سلاح نووي، وإذا فشل هذا الحلّ فإنه سيكون جاهزًا لاعتماد الخيار الأنجع لتحقيق هذا الهدف. وكان أوباما واضحًا في أجوبته حول عدم سماحه بتدخّل عسكري أميركي واسع في منطقة الشرق الأوسط، وبأن كل ما سيسمح به هو تنفيذ عمليات تؤمّن مشاركة الأطراف كلّها في العملية السياسية التي تحقّق مبدأ "لا غالب ولا مغلوب"، بين جميع الأفرقاء سواء كانوا شيعة أو سنّة أو أكرادًا أو إسرائيليين أو فلسطينيين. وشرح أوباما بأن العودة عسكريًا إلى العراق قد جاءت على خلفية العمل على الإبقاء على عراق موحّد ومنع قيام خلافة إسلامية في العراق وسوريا.

لكن جاءت أحداث اليمن وسيطر الحوثيون على معظم المحافظات بدعمٍ من إيران لتفرض تشكيل تحالف عربي – إسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية وإطلاق حرب جوية تحت إسم "عاصفة الحزم" في محاولة لاحتواء المدّ الإيراني إلى الجزيرة العربية. هذه التطوّرات الدراماتيكية بالإضافة إلى الشكوك التي ولّدها الإتفاق الأميركي – الإيراني حول الملفّ النووي قد وسّعت فجوة الإنقسام بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الولايات المتحدة. وفي محاولة حثيثة لاحتواء التدهور الحاصل في هذه العلاقات دعا الرئيس أوباما إلى قمّة خليجية – أميركية تُعقَد في كامب ديفيد.

٦- الخيارات والإلتزامات بعد قمّة كامب ديفيد

أعرب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عن رضاه التام عن النتائج التي أسفرت عنها قمّة كامب ديفيد بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والتي انعقدت في ١٤ أيار ٢٠١٥، واصفًا القمّة بأنها كانت "تاريخية وغير مسبوقة"[٢٢]. لكن وعلى الرغم من هذا التوصيف المتفائل للقمّة، فإن السؤال المحوري يبقى حول مدى نجاح أوباما في "طمأنة دول الخليج"، والتي تعتبر "معيارًا لقياس نجاح القمة أو فشلها". وهل حصلت دول الخليج على الطمأنة المطلوبة في نهاية القمّة؟ الأميركيون يقولون نعم، والأغلبية الساحقة من العرب، بمن فيهم الخليجيون يجيبون بالنفي أو بنعم تتقاطع مع "لكن"، وهي تضمر شكوى مريرة لدى الكثير من الخليجيين والسعوديين من خذلان واشنطن حلفاءها القدامى لمصلحة دولة تعيش فسادًا بتدخّلاتها في الدول العربية وبتمويلها تنظيمات إرهابية تشكّل تهديدًا للعرب والأميركيين معًا[٢٣].

يُجمِع عدد من الخبراء العرب والأميركيين بأنه وفق ما جاء في البيان الختامي وتصريحات الرئيس أوباما اللاحقة، فإن إدارة أوباما أعطت دول الخليج ما تستطيعه في حدود الاستراتجية التي تتّبعها هذه الإدارة تجاه المنطقة، والتي يبدو أنها غير راغبة في توسيعها أو تطويرها، وإن هذا الأمر يتطلّب موافقة الكونغرس على مطلب دول الخليج الحصول على ميزة حليف رئيسي من خارج حلف "الناتو"، وذلك على غرار كوريا الجنوبية واليابان،

٢٢- هبة القدسي، **"عادل الجبير يؤكد ان دول الخليج راضية عن نتائج قمة كامب ديفيد"**، صحيفة الشرق الأوسط ٢٠١٥/٥/١٦، ص٣.
٢٣- خالد الدخيل، **"لماذا الاعتماد على واشنطن أولًا؟"**، صحيفة الحياة، الأحد ٢٠١٥/٥/١٧ ص٩.

أو على مطلب شراء أسلحة متطوّرة جدًا كالطائرة "أف-٣٥" لأن هذا الأمر سيخلّ بالتوازن العسكري مع إسرائيل[٢٤].

إختلفت آراء الخبراء الخليجيين والأميركيين في تقويمهم لنتائج القمّة حيث اعتبر بعضهم بأن النتائج جاءت لصالح دول الخليج بشكل لافت وفي جوانب غاية في الأهمية، في ما رأى البعض الآخر بأن اللغة التي صيغ بها البيان المشترك لم تقدّم الكثير، "فالتحدّيات التي تواجه دول مجلس التعاون لا تتمثّل في غزو إيراني بقدر ما تتمثّل في ما تقوم به إيران من مشاكل وإرهاب وتخريب، بالإضافة إلى طموحاتها لتصنيع سلاح نووي، وإن الوعود الواردة في البيان لا تعالج هذه القضايا. قدّم البيان وعودًا إضافية من أوباما لا ترضي دول الخليج"، هذا الرأي قدّمه إليوت أبرامز الخبير في شؤون الشرق الأوسط في عهود إدارات أميركية سابقة، وأضاف أن "دول الخليج كانت تريد من الولايات المتحدة سياسة خارجية جديدة من شأنها إيقاف إيران، لكنّها لم تحصل على ذلك"[٢٥].

السؤال الذي لابدّ من طرحه في ظلّ بعض التحليلات السلبية لنتائج القمّة، من قبل خبراء متخصّصين بشؤون السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، هو: لماذا لم يتجاوب أوباما مع المطالب الخليجية الداعية إلى إتخاذ مواقف أميركية واضحة وحازمة من التهديد الإيراني، والذي طاول الجزيرة العربية نفسها، وتجديد الإلتزامات الأميركية السابقة بحماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها؟

يبدو بأن لدى الرئيس أوباما خيارات وتوجّهات استراتيجية مبنيّة على

٢٤- Ibid

٢٥- صحيفة الشرق الأوسط، **"خبراء خليجيون واميركيون "كامب ديفيد" خطة عمل مشتركة"** ٢٠١٥/٥/١٦ ، ص٣.

قناعات وثوابت إعتمدها منذ خوضه معركة الرئاسة وقبل وصوله إلى البيت الأبيض. وقد جعل الرئيس من هذه الخيارات والتوجّهات المنطلقات الأساسيّة للسياسة الخارجية الأميركية وللخيارات الاستراتجية المعتمدة في الشرق الأوسط.

يتحدّث عن هذه الخيارات التي اعتمدها أوباما وزير الدفاع السابق في حكومة أوباما ورئيس وكالة الإستخبارات المركزية الأسبق ليون بانيتا في كتابه "ما يستحقّ القتال" فيقول «خاض أوباما الإنتخابات على قاعدة إنتقاده لإدارة بوش في اعتمادها المفرط على القوّة العسكرية، وخصوصًا لجهة الخلط ما بين الإسلام والإرهاب. إذ كان من الأسهل على أوباما الخروج من حرب العراق، التي "شكّلت حربًا بالإختيار" كما سمّاها وذلك في معرض تفريقها عن الحرب في أفغانستان، والتي اعتبر بأنها "حرب الضرورة"»[٢٦]، لقد وافق على زيادة حجم القوى في الحرب من أجل إنهائها والإنسحاب، تاركًا وراءه أمّة مستقرّة لا مكان فيها للقاعدة. ويعترف بانيتا في نهاية مذكّراته بأنه «من الشائع في واشنطن في هذه الأيام (عهد أوباما) القول بأن البلاد منقسمة إلى حدٍّ لم تشهده من قبل وبأن الحكومة تعاني خللاً وظيفيًا عامًا»[٢٧]. ويتابع رؤيته في هذا الأمر ليقول «البلد يفكّر بأسلوب مختلف (عن الحكومة)، فالأميركيون يهتمّون بالقضايا الكبرى، ويشعرون بالإحباط عندما يرَون بأنّ واشنطن غير قادرة على التخلّي عن القضايا الصغيرة لفترة طويلة من أجل التفرّغ لمعالجة المسائل الكبرى»[٢٨].

٢٦- Leon Panetta, **"Worth Fights"**, New York. Pinguin Press, 2014. p.257

٢٧- Ibid. p. 464

٢٨- خالد الدخيل، **"لماذا الإعتماد على واشنطن أولًا"**

يحاول الأكاديمي والكاتب السعودي خالد الدخيل تحليل نتائج القمّة في مقال نشره في جريدة الحياة فيقول بأن «إدارة أوباما أعطت دول الخليج ما تستطيعه في حدود السياسة التي تتبنّاها حيال المنطقة، وفي حدود الاستراتجية الأميركية التي لا يمكن توسيعها أو تطويرها من دون موافقة الكونغرس» ويضيف الدخيل عن السياسة التي تتبنّاها الإدارة «بأنه يمكن إتهام أوباما بالتناقض، لكن ليس بالغموض. كان الرجل واضحًا منذ بداية ترشّحه للمرّة الأولى العام ٢٠٠٧، عندما أكّد أنه لا يريد أن يكون رئيسًا عاديًا، لا يتجاوز إنجازه أن يكون إسمه ضمن قائمة رؤساء أميركا. كان يطمح إلى أن يكون رئيسًا مختلفًا عن سواه، وهذا الإختلاف يكون بالإنفتاح على خصوم أميركا التقليديين مثل كوبا وإيران»[٢٩].

في المقابل يرى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأنّ القمّة قد حقّقت تفاهمات جيّدة في ما يتعلّق بالتدريب العسكري المشترك، وتقديم أنظمة متطوّرة، وتطوير منظومة الدفاع الصاروخي والقدرات الصاروخية الباليستية والإنذار المبكر، ومناقشة إنشاء قوّات للتدخّل السريع ومكافحة الهجمات السبرانية، وتعزيز العلاقات الاستراتجية العميقة بين الجانبين. وطمأن الرئيس أوباما زعماء دول الخليج "بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبهم ضدّ الهجمات الخارجية" وبأنه أجرى محادثات صريحة بشأن إيران وتنظيم داعش وقضايا أخرى. وأضاف الجبير «وجدنا تفهّمًا كاملاً لدى الرئيس أوباما لخطورة التدخّلات الإيرانية في شؤون المنطقة، وإدراكًا جيّدًا لما تقوم به إيران من دعم للإرهاب وتحرّكات لزعزعة الإستقرار في دول

٢٩- The Newyorker Magazine – Interview with Obama, January 21, 2014.

المنطقة». وأقرّ أوباما بأن التهديدات الإيرانية المزعزعة للإستقرار تشكّل تهديدًا أوسع من التهديد النووي. أما في الشأن السوري وهو من القضايا الحيوية عربيًا وسعوديًا وخصوصًا دور إيران وحلفائها في النزاع، وتقرير مصير سوريا مستقبلاً يقول الجبير «كان لدينا تفاهم واضح حول ضرورة تكثيف الجهود لدعم المعارضة السورية المعتدلة، واتفقنا على أهمية فتح المجال لحلٍّ سياسي لا يشمل الأسد، وأنه لا وجود لهذا الأخير في مستقبل سوريا. وهناك تنسيق حول تقديم مساعدات للمعارضة، سواء في برامج التسليح والتدريب»[٣٠]. وهنا يبدو بوضوح بأن الولايات المتحدة مازالت على موقفها من عدم التدخّل في سوريا لإقامة منطقة آمنة، أو فرض منطقة حظر جوّي لمنع النظام من متابعة قصف المدنيين بالبراميل المتفجّرة.

إلى جانب التأكيد على الشراكة الوثيقة بين الجانبين في مواجهة التهديدات المشتركة والعمل على نزع فتيل الأزمات الإقليمية والتعاون للتصدّي للتهديدات، فإن النقاط الأبرز في الإتفاق هي[٣١]:

- التعاون في مواجهة نشاطات إيران لزعزعة الإستقرار في المنطقة وتعزيز القطاع الأمني وبناء قدرات الدول الخليجية من أجل تمكينها من الدفاع عن نفسها.
- إتخاذ الخطوات التطبيقية لتطوير منظومة الدفاع الصاروخي والقدرات الصاروخية الباليستية في جميع أنحاء المنطقة وتطوير نظام للإنذار المبكر.
- ضمان توريد سريع للأسلحة التي تحتاج إليها الدول الخليجية، وإنشاء

٣٠- هبة القدسي، **"عادل الجبير: سنعمل مع الأميركيين على مواجهة داعش وتدخّلات إيران"** صحيفة الشرق الأوسط ٢٠١٥/٥/١٦ ص ٣٠.
٣١- صحيفة الشرق الأوسط، **"أهم نقاط الاتفاق في قمة كامب ديفيد"**، ٢٠١٥/٥/١٦.

مكتب مشتريات للمبيعات العسكرية الخارجية، مخصّص لعمليات البيع لدول الخليج[٣٢]. واعتبر أوباما بأن العلاقات تدخل مرحلة جديدة إستنادًا إلى القرارات.

– ضمان حرية الملاحة في المياه الدولية ومكافحة القرصنة واعتراض شحنات الأسلحة غير المشروعة إلى مناطق الصراع، مع ضمان تدفّق الطاقة من منطقة الخليج بتأمين حريّة الملاحة في مضيق هرمز. وكان اللافت أيضًا الإتفاق على إجراء إجتماعات وزارية وفنية لبحث الشؤون الخارجية والدفاعية والأمن والإقتصاد، وعقد قمّة مماثلة لقمّة كامب ديفيد العام ٢٠١٦.

في مقابل هذه التعهّدات الأميركية لدعم أمن دول الخليج واستقرارها، فقد حصل أوباما على وعد من القادة الخليجيين بدعم الإتفاق النووي مع إيران (في حال توقيعه). ويعتبر أوباما أنه بأمسّ الحاجة لمثل هذا الدعم لمواجهة الكونغرس الذي يحاول سنّ قانون حول ضرورة عرض الإتفاق للتصويت من أجل إسقاطه.

يبدو بأن القادة الخليجيين قد أجبروا أوباما على تغيير مواقفه السلبية من شكواهم والتي كان قد عبّر عنها لصحيفة "نيويورك تايمز" بقوله: ربما أن أكبر الأخطار التي قد تواجهها هذه الدول (الخليجية) لن تأتيَ من غزو إيراني، بل من عدم رضى من داخل هذه البلدان». وهذا يعني بأن أوباما يعتبر أن مشكلة أمن الدول الخليجية الرئيسة ليست في إيران بل في مقاومة هذه الدول لضرورات التغيير في الداخل، والإستجابة للتحوّلات

٣٢- Kevin Liptak and Elise Labott, **"Obama: U.S.Would Use Military Force to Defend Gulf Allies"** www.cnn.com/2015/05/16/politics/obama-saudi-gcc

التي تجري في المنطقة. ويبدو بأن أوباما قد قرّر على ضوء مجريات القمّة الإستدارة على هذا الموقف، وموافقة الرأي الخليجي القائل بأن ايران تشكّل تهديدًا فعليًا لهم وبأنه لابدّ من مواجهة التهديد، وبأنّ على الولايات المتّحدة أن تكون شريكًا في حماية الخليج من أيّ تهديدات خارجية[٣٣].

يرى البعض بأن السياسة الخارجية الأميركية تلامس المؤامرة في ظلّ الشعور بانحياز أوباما للإنفتاح على إيران على حساب أمن الدول العربية والخليجية واستقرارها. وجاءت قمّة كامب ديفيد لتقول بأن هذه السياسة الخارجية هي نتاج قرارات لا مؤامرات، وبأنها تتأثّر بعوامل ثلاثة: النظام السياسي الرئاسي الخاضع للرقابة والمساءلة من الكونغرس، والنظام الديمقراطي لجهة تبادل السلطة كل أربع أو ثماني سنوات، والتطوّرات والأحداث الخارجية المؤثّرة على مصالح أميركا وأمنها[٣٤]. لابدّ من الإعتراف بأهمية دور الرئيس الأميركي وشخصيته في صنع القرارات الخاصة بالسياسة والاستراتجية الأميركية تجاه المنطقة، وبأن الأحداث قد تدفع أمثال الرئيس جورج دبليو بوش إلى شنّ حربين في العراق وأفغانستان، وقد تدفع أمثال الرئيس أوباما إلى اتباع سياسة نفض اليدين من أزمات المنطقة، ولو أدّى ذلك إلى نشوء صراعات تؤدّي إلى موت مئات ألوف المواطنين الأبرياء في سوريا وليبيا واليمن والعراق.

في تقويم موضوعي لنتائج القمة لابدّ من العودة إلى تصريح أدلى به الخبير الدفاعي والإستراتيجي الأميركي أنطوني كوردسمان لصحيفة الحياة بتاريخ

٣٣- خالد الدخيل، "لماذا الاعتماد على واشنطن أولًا؟"

٣٤- فريد الخازن، **"السياسة الخارجية الاميركية براغماتية بلا عقدة ذنب"**، صحيفة السفير،٢٠١٥/٥/١٦.

١٥ أيار ٢٠١٥ حيث قال «إن القمّة ترفع التحالف الإستراتيجي والتاريخي بين الجانبين» وإن الإتفاق النووي في حال إتمامه مع ايران «ليس تحوّلاً إقليميًا للولايات المتحدة والتي يبقى ثقلها استراتيجيًا في الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي».

ويبقى الزمن وتطوّرات الأحداث المتسارعة وحدهما القادرين على إثبات مدى صدقيّة الرئيس أوباما في تنفيذ الإلتزامات التي صدرت في البيان الختامي الصادر عن قمّة كامب ديفيد مع قادة مجلس التعاون الخليجي.

٧- الإستنتاجات

إذا كان دور الولايات المتحدة قد تراجع في قيادة العالم في بداية رئاسة أوباما بحجّة الركود الإقتصادي والنتائج "الكارثية" لحرب العراق وأفغانستان، فإنه في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار وجود مشاكل إقتصادية كبرى تواجه الإقتصاد الأميركي، ولكن حقيقة الأرقام تثبت بأن هذا الإقتصاد مازال الأكبر في العالم. إن القول ببروز دول وأسواق قادرة على منافسة الإقتصاد الأميركي، هو ضرب من الخيال ولا يمتّ إلى الواقع بصلة. لم يحدث هذا التراجع في الدور الإستراتيجي لأميركا حول العالم بسبب الكساد الذي استمرّ أربع سنوات، إنما يعود السبب الفعلي إلى تراجع مستوى ثقة القيادة الأميركيّة بنفسها وبقدرات أميركا على استعمال ما تمتلكه من عناصر القوة والنفوذ.

إن ما يحصل في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١١ من أحداث عرفت تحت إسم "الربيع العربي"، قد فتح الأمل بحدوث تغيير إجتماعي وإقتصادي وسياسي. يضاف إلى ذلك صعود التيّارات الإسلامية، وانفجار الصراعات المذهبية، وانهيار موازين القوى الإقليمية، ومحاولات إيران السيطرة

على عدد من الدول العربية هي: العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، هذه التحوّلات التاريخية قد خلقت أوضاعًا أكثر تعقيدًا في المنطقة، وإن معالجتها أو احتواءها يتطلّب حضورًا أميركيًا فاعلًا، وبدعم إستثماري دولي يشكّل الأساس لاستراتيجية شاملة، تشكّل "خطة مارشال" شرق أوسطية.

لابدّ من التساؤل: كيف يمكن للولايات المتّحدة التي حقّقت الإستقرار والإزدهار في مختلف أنحاء العالم منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية أن تخرج من الشرق الأوسط وتتركه ممزّقًا بفعل التحوّلات التاريخية، والهجمة الإيرانية لإعادة بناء أمبراطورية جديدة؟ تبدو الحاجة ملحّة لعودة أميركا إلى المنطقة، من أجل تحقيق التوازن المطلوب والمساهمة في ضبط الحركات الإرهابية، وإعادة بناء الإقتصاد الذي يؤمّن فرص العمل المطلوبة، ويسهّل دخوله إلى الإقتصاد الدولي الشامل.

في ظل اعتماد أوباما سياسة نفض اليدين في منطقة الشرق الأوسط، ومع الإنقلاب الذي نفّذه الحوثيون ضد الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، توسّعت الفجوة في العلاقات الأميركية – الخليجية بشكلٍ دراماتيكي، وسادت أجواء من الشكوك وعدم الثقة بين الحلفاء التاريخيين. وجاءت "عاصفة الحزم" بمثابة "جرس إنذار" بإمكان تدهور الأوضاع نحو حرب إقليمية بين إيران وتحالف إقليمي بقيادة المملكة العربية السعودية. والتقط أوباما الإشارة فدعا إلى قمّة كامب ديفيد، ليقدّم التزامات أميركية جديدة أهمّها الإلتزام بمواجهة أي خطر خارجي على دول الخليج، ولكن هذا الإلتزام سيتعارض حتمًا مع قرار أوباما الواضح بالإنفتاح على إيران، والتعاون

معها في مجالات شتى بعد توقيع الإتفاق النووي في نهاية حزيران المقبل. لم يعد الوقت متوافرًا لإدارة أوباما من أجل تصحيح استراتيجيتها تجاه المنطقة، وهي لا تملك النيّة والشجاعة لذلك، ولابدّ من انتظار وصول رئيس جديد، يرسم استراتيجية كبرى قادرة على تصحيح المسار الراهن. وإن الزمن المتبقّى من رئاسة أوباما والأحداث المتسارعة في المنطقة، هي كفيلة بكشف مدى صدقيّة أوباما في تنفيذ الإلتزامات التي تضمّنها البيان الختامي للقمة.

مراجع إضافية

1 – Public Broadcasting Service, **"what have been the role and effects of U.S. foreign policies and actions with Middle East"**
www.pbs.org/wbgh/globeofconnections/mideast/questions/uspolicy/

2 – Richard Haas, **"The Irony of Americans Strategy, putting the Middle East in Proper Perspective"**, Foreign Affairs article, May/June 2013.
www.cfz.org/middle-east-and-north-africa/irony-american-strategy/p30534

3 – Denis Ross, **"Obama II and the Middle-East: Strategic Objective for U.S."**, The Washington Institute, March 2013.
www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-ii-and-the-middle-east-strategic-objectives-foru.s.-policy

4 – Stephen Walt, **"U.S. Middle East Strategy: Back to Balancing"**, Foreign Policy, November 21, 2013.
www.foreignpolicy.com/2013/11/21/u-s-middle-east-strategy-back-to-balancing

5 – The Brookings Institution and the Council of Foreign Relations in a Joint efforts published book: **"Restoring the Balance: A Middle East Strategy for the Next President"**
www.powed.org/blog-post/uncategorized/restoring-the-balance-a-middle-east-strategy.

6 – George W. Bush, **"Decision points"**, New York, Crown publishers, 2010.

7 – Condoleeza Rice, **"No Higher Honors"**, New York, Crown publishers, 2011.

8 – Edmond Morris, Dutch, **"A memoir of Ronald Reagan"**, New York, Random

المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح

د. نبيل سرور*

المقدمة

ما من شك بأنّ القوى العسكرية في أيّ دولة من الدول، تشكّل ركنًا أساسيًا في صون السلام الداخلي ولكيان الدولة ولبنيانها، وحفظ مؤسّساتها السياسية والقانونية والإقتصادية.

كما أن المؤسسة العسكرية تضطلع بدورٍ أساسيٍ على مستوى الحفاظ على الأوضاع العامة للدولة ضمن إقليمها الجغرافي وحدودها القائمة، وفي تأمين سلامة الحدود الإقليمية والخارجية، والتي تقع في إطار المسؤولية السيادية لأي دولة من الدول، وحماية سكان الدولة وشعوبها ومقدراتها الوطنية، بما تمثله من كيان حرّ ومستقلّ.

* باحث ودكتور في الشؤون الاقتصادية

ويمتدّ هذا التأثير ليشمل أبعادًا، تتمثّل في حماية مصالح الدول الاستراتيجية خلف الحدود، وفي صون الأبعاد الاستراتيجية لكيان الدولة ولأهدافها وسياساتها، وإدارة سياستها الخارجية وأهدافها القومية على أكثر من صعيد.

بالإضافة إلى هذا الدور الأمني– الاستراتيجي، تضطلع المؤسّسة العسكرية بدورٍ إقتصاديٍ فاعلٍ ومؤثرٍ، من حيث تدعيم البنى الإقتصادية للدولة، ومدّها بالمقدّرات الإقتصادية ورفدها بالخبرات والإمكانيات، التي تجعلها تتقدّم على مستوى الإقتصاد بأبعاده ومستوياته كلها.

وعليه نخلص إلى أن المؤسّسة العسكرية، في حال كانت فاعلة ومتطوّرة في دولةٍ ما، فإنها تساهم، إلى جانب دورها الدفاعي والأمني، في تقدّم الدولة، وفي بلوغها مواقع متقدّمة في بناها الإقتصادية ومؤسّساتها الإنتاجية.

وفي دولة كبرى بحجم الصين، يتجلّى حضور المؤسّسة العسكرية بشكلٍ بارزٍ في أكثر من ميدان من ميادين سيادة الدولة، بما يمثّله من ثقل في القرار السياسي والسيادي للدولة في آن، كما يشكّل أحد أهم الروافد للقطاعات الإقتصادية الصينية، في عملية تكاملية منقطعة النظير، مع بقية القطاعات المنتجة في الدولة.

وإذا قاربنا موضوع الدور الذي تضطلع به المؤسّسة العسكرية الصينية، في دفع الصين نحو الريادة والتقدّم ومن حيث البعدان الكمي والنوعي، سواء على المستوى البشري أو على مستوى الجهوزية والتجهيز؛ نلاحظ أنه على المستوى العددي، يُعتبر جيش التحرير الشعبي الصيني أكبر جيش

في العالم، إذ يصل عدده إلى حوالى ثلاثة ملايين ونصف المليون، وهو ما يجعله من أكبر الجيوش من حيث عدد العسكريين في العالم[١].

كما أن تسليح هذا الجيش، قد تطوّر بشكلٍ كبير كمًّا ونوعًا خلال السنوات الأخيرة، بما يؤهّل الصين لأن تصبح قوّة عسكرية كبرى دوليًا.

١-مرحلة التأسيس

بالعودة إلى مرحلة تأسيس القوّات النظامية الصينية، تعود جذور تشكيل هذا الجيش إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، تحديدًا في أثناء الحرب الأهلية بين جناحي "الكومنتانج" في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، وفي أثناء حرب القوى الصينية الشعبية ضدّ القوات اليابانية بعد ذلك. وقد بدأت جذور المؤسسة العسكرية في أواخر الأربعينيات على شكل مجموعات مسلّحة، تطبيقًا لتصوّرات "ماو تسي تونغ" التي تشجّع على صناعة القوّة لدى (الأمة الصينية)، ولاسيما في مجال "الحفاظ على المكتسبات القومية للحضارة الصينية التي تسخّر السياسة لصالحها ولأهدافها الكبرى الرامية في النهاية إلى إقامة " الصين الكبرى"[٢].

ثم بدأت عملية بناء الوحدات العسكرية الصينية في مرحلة الخمسينيات، لتنتقل تدريجيًا إلى جيش إنضباطي نظامي، تسانده أعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلّحة، التي كانت تنطلق من البعد القومي والإندفاع الإيديولوجي لحماية مكتسبات الثورة، وهي تستند إلى تعاليم ماو السياسية والفكرية وتدين له بالولاء المطلق.

١- De Grazia. A, Stevenson. T, **"World politics : A study in international Relations"**, Noble, New York, 2006

٢- ماوتسي تنغ هو زعيم الصين الكبير، الذي قاد البلاد بعد مرحلة الإستقلال في العام ١٩٤٩، وقد ترك حضوره أثرًا كبيرًا على السياسة الصينية وعلى ثقافتها القومية ما يزيد على الثلاثة عقود، ولاتزال مدرسته وأفكاره وتوجّهاته القومية مثار جدل وتحليل إلى يومنا هذا.

وفي مرحلة التسعينيات والحقبة التي تلتها، سعت القيادة الصينية إلى تطوير المؤسّسة العسكرية بشكلٍ كبير، بحيث عزّزت الفرق والألوية العسكرية بشريًا ولوجستيًا، وأصبح الأسطول البحري الصيني أسطولاً نوعيًا من حيث عدد القطع وطبيعتها، وكذلك جرى تعزيز القوّات الجوية ليناهز عدد الطائرات الحربية أثنتا عشرة ألف طائرة مقاتلة، وذلك بحسب الإحصاءات غير الرسمية المتداولة في أوساط الباحثين الإستراتيجيين[٣].

تجدر الإشارة إلى أنه بدءًا من الألفية الثالثة، أصبح هناك نشرات خارجية تصدر عن وزارة الدفاع الصينية تظهر الواقع التسليحي والبنيوي للقوّات المسلّحة، أهمّها نشرة الدفاع الوطني الصيني، التي هي عبارة عن كتاب سنوي توجيهي– إعلامي يقع في حوالى مائة وخمسين صفحة، يتضمّن الأبواب الثابتة الآتية:

– القوّات المسلّحة الصينية ورسالتها التاريخية.

– التنمية السلمية للصين والدفاع الوطني.

– النظرة الأمنية الجديدة وسياسة الدفاع الوطني ذات الطبيعة الدفاعية.

– بناء الدفاع الوطني والجيش.

– استراتيجية الدفاع الإيجابي على أساس الحرب الشعبية.

– بناء القوّة الفاعلة لحماية سلام العالم ودفع التنمية المشتركة[٤].

٣- للمزيد حول **"الإمكانات الحربية الصينية"**، راجع دراسة جيلبير هوسو، مترجمة من الفرنسية، دار الكتب الفرنسية المعربة، الرباط، المغرب ٢٠١١

٤- للمزيد حول نشرة القوّات المسلّحة الصينية ، راجع: بنغ قوانغ، تشيان تشاو تشه ين، لوه يونغ، **"الدفاع الوطني الصيني"**، مترجم إلى العربية، دار النشر الصينية عبر القارات.

٢-تأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية

تعرّضت المؤسّسة العسكرية الصينية، في ظلّ الإصلاحات التي أجرتها القيادة السياسية الجديدة بدءًا من العام ١٩٨٥، أي منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح بعد نهاية مرحلة (الماوية السياسية)، إلى إعادة هيكلة في الكثير من تشكيلاتها البنيوية وفي كادرها البشري.

وقد شرع بهذه الإصلاحات الزعيم الصيني الإصلاحي دنغ شياو بنغ الذي قاد مرحلة تغييرية – إصلاحية في مختلف بنى الدولة ومؤسّساتها، وعلى أكثر من صعيد.

وقد بدأت العملية الإصلاحية في المؤسّسة العسكرية بقيام دنغ، بتخفيض عدد الجيش بحدود مليون عنصر، كان قرابة الثلث منهم من الضباط خلال فترة الثمانينيات، حيث بلغ عدد الضباط والجنود، الذين تمّ الإستغناء عنهم حتى العام ١٩٨٥، حوالى ٨٨٠ ألف[٥].

كما أعلن دنغ عن نيّته تخفيض عدد كبار الضباط العسكريين في الهيئات العسكرية المركزية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٥٠٪، واقترح سُلمًا للأعمار في الوظائف العسكرية، بحيث يكون القادة العسكريون في الستينيات، وقادة القوات الاستراتجية في الخمسينيات، بينما قادة الفرق العسكرية في الأربعينيات، وقادة الألوية في الثلاثينيات من أعمارهم[٦].

٥- هاري هاردينغ، **"الصين نحو العالمية"**، مقالة مترجمة عن الإنكليزية، جريدة الشرق الأوسط، لندن،٢٠٠٩

٦- للمزيد راجع دراسة محمد ايوب صالح ، **"من ينازع الصين؟"**، مقالة عن تطوّر التجربة الصينية، تونس، المكتبة الخضراء، ٢٠٠٣.

وقد تابع الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين، هذه الخطوات، فقام بتغيير معظم الجنرالات من الذين تجاوزوا سن ال٦٥. ومن أبرز الذين تمّت تنحيتهم قائد القوّات الجوية، وقائد القوّات البرّية، والمفوّض السياسي لمنطقة بكين، وقائد منطقة جينان، ورئيس لجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية[٧].

أما من ناحية المستوى التعليمي، فقد تمّت حملة تغييرات في مختلف المستويات القيادية في الجيش، ولاسيما لجهة رفع مستوى كفاءات الضباط والعسكريين، وتعزيز خبراتهم ومستوى تأهيلهم وجهوزيتهم.

على مستوى المؤهّلات العلمية للقيادات، إرتفعت نسبة الذين يحملون شهادات جامعية إلى ٧٢٪.

وكانت فيه نسبة الحاملين لشهادات مدرسة ثانوية أو معاهد موازية في حدود ٣٣٪ من بين القيادات في مختلف المستويات العام ١٩٨٦. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٢٪ العام ٢٠٠٠، وهو ما يعطي الحجم الكبير للتغييرات ودورات التأهيل المكثّفة، التي طالت مختلف المستويات القيادية في المؤسّسة العسكرية.

٣-المؤسّسة العسكرية ومتطلّبات مرحلة الانفتاح والإصلاح

شهدت المؤسّسة العسكرية الصينية تطوّرات كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إذ أولت القيادات الصينية المتعاقبة وقيادة الحزب، موضوع

٧- Hong Yang Lee, **"Inside China"**, Mainland, p.38

التحديثات في بنية المؤسّسة العسكرية أهمية كبرى، بما يؤمّن لها أكبر قدر من الجهوزية والتطوّر.

وقد أتاح التغيير الذي طال المؤسّسة العسكرية للجيش الصيني بتشكيلاته المختلفة، أن يتقدّم بخطوات كبيرة على المستويين البشري والتسليح، لكي يصبح واحدًا من أقوى الجيوش في العالم وأهمّها تدريبًا وتسليحًا.

وفي سياقٍ موازٍ، وفي عهد الرئيس الصيني السابق، هو جينتاو، جرى العمل أيضًا على تحديث التشكيلات والبنى العسكرية الصينية، كما أنيطت سلطة القرار العليا، باللجان المركزية ذات الصفة العسكرية، المنبثقة من هيكلية الحزب الشيوعي الحاكم، والتي يقع على عاتقها مسؤولية رسم السياسات العامة للجيش والقوّات المسلّحة.

إذًا، على صعيد صناعة القرار في المؤسّسة العسكرية، فإن سلطة إتخاذ القرار تتمركز، من خلال التغييرات الجذرية في المؤسّسة العسكرية باللجنة المركزية العسكرية المرتبطة بالمكتب السياسي. وقد عقدت اللجنة إجتماعها الأوّل في حزيران ١٩٨٩، ثم توالى التدرّج في تطبيق الخطة وتطويرها في المؤسّسة العسكرية، في السنوات والمؤتمرات اللاحقة لهذا التاريخ.

وقد طرحت هذه الهيئة في أثناء المناقشات، لإعداد الخطة الخمسية السابعة لبُنى الدولة ومؤسّساتها، برنامج التحديثات في المؤسّسة العسكرية[٨]، وأبرز نقاط هذا البرنامج يمكن إختصارها بما يأتي:

– زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى

٨- Carol Lee, "Chinese challenge towards progress and global" , Hamrin, p.139

القصير، وهو ما يعني زيادة التحوّل من النزعة العسكرية الماوية، إلى نزعة تعايشية مع التطوّرات الحاصلة في استراتيجية القيادة الصينية وأهدافها المتوسّطة والبعيدة المدى.

– العمل على تهيئة الجيش للدخول في برنامج التحديثات، وهو الأمر الذي ترتّب عليه التسريح الواسع من الجيش. فقد أحيل خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٥–٢٠٠٠ ما نسبته ١٧٪ من ضباط الجيش على التقاعد، كما أحيل ٨٪ منهم على التقاعد خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠٠–٢٠٠٣.

وخلال العام ٢٠٠٥، أحيل نصف القيادات الإقليمية الكبار، وربع ضباط القيادة المركزية على التقاعد، كما تمّت إعادة هيكلة القيادات الرئيسة في المؤسّسة العسكرية والأجهزة التابعة لها، وتقليصها من أحد عشر عضوًا إلى سبعة أعضاء.

– تخفيض الإنفاق العسكري لمدّة خمس سنوات على الأقل.

وفي الواقع فإن قرار تحجيم الواقع العسكري والتسليحي للدولة، كان مرتبطًا في تلك المرحلة، على ما يبدو بدافعين، هما:

أولاً، الإعتقاد بأن الحوار الذي كان قائمًا بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي في حينه، وكذلك اللقاءات الصينية – الأميركية، تؤشّر إلى التوجّه نحو تقليص تدخّل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية، الأمر الذي يخفّف من المخاوف الصينية من احتمال توتّر الأوضاع الدولية.

ثانيًا، كذلك كان هناك شعور بتراجع "النزعة التدخّلية السوفياتية" في الشؤون الصينية الداخلية، ولاسيما بعد إنتهاء مرحلة الدولة الإشتراكية؛

مما عزّز الإحساس لدى القيادة الصينية بأن الإتحاد السوفياتي على وشك الإنتقال إلى مرحلة جديدة في تحالفاته الدولية وإستراتيجيته العسكرية، مبنيّة على أسس من التعاون والانفتاح والتفاهم مع الصين، كدولة جارة بينهما حدود طويلة ومصالح متبادلة.

٤- هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية

من خلال دراسة التركيبة القائمة والتشكيلات الهرمية أفقيًا وعاموديًا في بنية المؤسّسات القيادية للدولة، يمكن تحديد الهيئات الأساسية لصنع القرار في المؤسّسة العسكرية في الهيئات الآتية:

أ- اللجنة العسكرية المركزية

وتعتبر الهيئة المركزية التي تضع جميع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب، وهو ما يجعل منها صلة الوصل بين الجيش والحزب. ويترأس هذه اللجنة حاليًا الأمين العام للحزب.

ب- مجلس الحكومة (مجلس الوزراء)

ويشرف هذا الجهاز الحكومي على الشركات الصناعية التي لها علاقة بالجيش، بالإضافة إلى اعتبار وزير الدفاع أحد أعضاء المجلس.

ج- وزارة الدفاع الوطني

إنها السلطة المدنية المسؤولة عن القوّات العسكرية على مستوى القرار الرسمي، وهي تعمل بالتنسيق مع اللجنة العسكرية المركزية، وتعادل وزارة الدفاع (البنتاغون) في النظام الأميركي.

د- لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع الوطني

وتُعتبر الهيئة المركزية لتحديد احتياجات المؤسّسة العسكرية من

النواحي التقنية، ولها صلاحية تحديد سُبل توفير هذه الاحتياجات.

هـ- أكاديمية العلوم العسكرية

وهي مؤسّسة شبه مستقلّة لها دور إشرافي تأهيلي وأحيانًا إداري، إذ إن لها صلاحية التعاقد والتلزيم مع المؤسّسات التقنية لصالح الجيش، وذلك لتجنيب المؤسّسة العسكرية ما قد يترتب على بعض الصفقات التقنية من محاذير، ولاسيما الصفقات التي تتطلّب ميزانيات ضخمة لتنفيذها.

ويتحكّم الحزب بالمؤسّسة العسكرية من خلال الجوانب الآتية:

(١)-سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولّى قيادة الجيش، إذ إن رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة.

(٢)- إن اللجان الحزبية في المناطق الحضارية وفي الجهات الحدودية والأقاليم، هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش.

(٣)- إشراف ما يسمّى بهيئات الإتصال في الحزب على:

- أركان حرب الجيش.
- القوّات البحرية.
- جامعة الجيش السياسية (كلية الثقافة العسكرية والتوجيه السياسي).
- الوحدات العسكرية في ثلاثة أقاليم مهمة.

٥- التغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها

تعرّض الجيش لعمليات تخفيض عديدة في حجمه. ونتيجة للمؤتمر الخامس عشر للحزب العام ١٩٩٧، تقرّر تخفيض عدد الجيش بمقدار نصف مليون

عنصر خلال الفترة الممتدّة حتى العام ٢٠٠٠، الأمر الذي يعني أن المؤسّسة العسكرية إنخفضت من حيث العدد منذ التحديثات بحوالى ٥٠٪.

إلى جانب ذلك، إنعكست التحديثات على الجيش، من خلال بعض المظاهر، مثل إعادة العمل بالرُتب العسكرية التي كان "ماو" قد ألغاها، على أساس أنها تعبير عن مظهر طبقي، والتحوّل بالجيش من جيش مبني على التطوّع إلى فرض نظام الخدمة الإجبارية.

وجرى العمل على تحديث الجيش في بناه الاستراتجية، فقد تم بناء عدد كبير من الغوّاصات التقليدية، مما جعل الأسطول الصيني يحتلّ المرتبة الثالثة عالميًا، كما جرى تطوير للأسلحة النووية وتركيزها والتي كان "ماو" أقلّ اهتمامًا بها. فبدأت الصين منذ مطلع الثمانينيات تجري تجاربها الأولى على الصواريخ العابرة للقارات (٧ آلاف ميل بحري)، وتعمل على تحسين قدرتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية، كما بدأت منذ العام ١٩٩٢ إجراء التجارب على الغوّاصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية، علمًا بأن أغلب الأسلحة النووية الصينية منصوبة برًا[٩].

ويبدو أن سلسلة التحرّكات التي قام بها الجيش في بحر الصين الجنوبي، واحتلاله لعدد من الجزر البحرية، واستعراض القوة الذي قام به قرب السواحل التايوانية في آذار ١٩٩٦ وفي حزيران ٢٠٠٥، وغيرها من المناورات التي جرت في تواريخ مختلفة في المنطقة الساحلية القريبة من الحدود الكورية ومن تايوان قد هدفت إلى إعادة الهيبة للجيش في أذهان الشعب منذ تلك المرحلة وذلك بعد الدور الذي قام به في ميدان تيانماين العام ١٩٨٩ من

٩- بول كنيدي، **"من يحكم الصين"**، تجربة الصين في السياسة والإقتصاد، مترجم من اللغة الإنكليزية، ٢٠٠٧

ناحية، ورغبة من الجناح المحافظ في البنية السياسية الصينية، في تعزيز مكانته أمام التأييد المتنامي للجناح الليبرالي من ناحية ثانية.

ولعلّ الخطاب التاريخي، الذي ألقاه الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" في آذار ١٩٩٧ أمام القوّات العسكرية، يؤكّد هذه الهواجس تجاه الجيش إذ قال: "إن السلطة المطلقة للحزب على الجيش مسألة أساسية"(١٠)، ويثير هذا الموضوع أكثر من سؤال، ولاسيما أن "زيمين" ليس له خلفية عسكرية على غرار دنغ.

وقد تعزّز هذا التوجُّه باستبعاد المؤتمر الخامس عشر لكل من الجنرال "ليو هواكينج" والجنرال كياوتشي، رئيس المؤتمر الشعبي، وكلاهما من المنافسين لزيمين (١١).

تجدر الإشارة إلى أن مرحلة حكم الرئيس الصيني الأسبق، زيمين، عرفت تغييرات ذات دلالة مهمّة في القيادة العسكرية، إذ شهد العام ٢٠٠٦ تغييرات في مواقع استراتيجية في المؤسسة العسكرية، مثل الدائرة السياسية في الجيش، ورئاسة الأركان، ولجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية(١٢).

غير أن التدقيق في الأسماء الجديدة، التي جرى تعيينها في الوظائف القيادية في المؤسّسة العسكرية، يدلّ على أنهم من الجيل الأصغر (ما بين ٥٠ و٦٠ عامًا) وأنهم من الأكثر حماسًا لوحدة الأراضي الصينية، مثل

١٠- Harold Tribune, March 5, 1997

١١- للمزيد حول وضع الجيش الصيني راجع ملخّص دراسة **"الصين تطّور جيشها"**، مجلة: كوريري ديلاسيرا، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٥

١٢- Hong Yang Lee, **"Inside China"**, Mainland, p.36- 40

رئيس الأركان "يو يونجيو" ومساعده في أثناء تولّيه الدائرة السياسية وانج رويلين ورئيس لجنة الدفاع المسؤولة عن تطوير الجيش "كاو جانجشوان"(١٣).

من ناحية ثانية وبحسب الأرقام المتداولة، فقد ارتفعت ميزانية الجيش العام٢٠٠٧ بنسبة ١٣٪ حيث بلغت ٤٢٠،٦ مليار دولار، علمًا أن هذا الرقم لا يشمل نفقات البحث والتطوير العسكري، ولا على دخل مؤسّسات الجيش الإنتاجية، الذي يتراوح ما بين ٨٠ و٩٥ مليار دولار سنويًا.

وقد قدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية متوسّط معدّل النفقات المترتّبة على تطوير البنى والتشكيلات الدفاعية الصينية خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، بحوالى ١٠٥ مليار دولار. في الوقت الذي تشير الأرقام الواردة في إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن هذه النفقات كانت على النحو الآتي (ويُقدّر لها الإرتفاع المستمرّ بما يتناسب مع التطوّر الإقتصادي والتحديات الاستراتجية التي تواجه الصين)(١٤).

النفقات الدفاعية الصينية (مليار يوان) على أساس (١دولار = ٧،٢يوانات)

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القيمة	١٨٩،٣	٢٠٤،٦	٢١٨،٥	٢٢١،٤	٢٢٧،٦

١٣- **"الصين: نهضة الشعب وإعادة هيكلة القوى المسلحة"**، مقالة مترجمة عن صحيفة الشعب الصينية، العدد ٢٦٠٨، أيار ٢٠٠٨

١٤- Solomon Kamel, **"The Chinese Military Hunt for Profits"**, Foreign Policy no,104 (Summer 1997)

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق العسكري الصيني يزداد، لكنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد كانت نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي ٣،٢٪ العام ٢٠٠٥ وانخفضت إلى ٢،٤٪ العام ٢٠٠٩.

وتدلّ المقارنة الأوّلية بين الإنفاق العسكري الأميركي والصيني والياباني، على فارقٍ كبير لمصلحة الصين (١٨٧ مليار دولار للصين، مقابل ١٥٠ مليار لليابان و٢٦٥ مليارًا للولايات المتحدة الأميريكية). غير أن أغلب الدراسات الأميركية ترى أن حجم الإنفاق الحقيقي الصيني يفوق ذلك بكثير، وتدلّ هذه الدراسات على ذلك بالمؤشرات الآتية[١٥]:

– إن الأرقام الصينية لا تشمل النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوات إحتياطية، وكذلك لا تشمل منح التقاعد التي تُصرف للجنود.

– إن النفقات لا تشمل برامج التطوير النووي (حيث يتمّ إدخال هذه النفقات مع نفقات وزارة الطاقة)، ولا تشمل نفقات تطوير صناعة الطائرات (إذ تُحسب هذه مع نفقات وزارة الطيران).

– إن بعض نفقات شراء الأسلحة لا تُدرج ضمن النفقات المعنية، فعندما اشترت الصين ٢٧ طائرة من نوع "إس يو" الروسية بقيمة ٣،٤ مليار دولار، لم تُدرج ضمن النفقات الدفاعية المعلنة للعام ٢٠٠٢، وهي السنة التي عُقدت فيها الصفقة.

– إن الحساب الدقيق يجب أن يأخذ في الإعتبار فارق الأسعار بين

١٥- Robert S.Ross, **"Beijing as a Conservation Power"**, Foreign Affair, vol. 76, no, 2(March/ April 1997)

الولايات المتحدة الأميركية واليابان من جهة، والصين من جهة ثانية.

واستنادًا إلى هذه الجوانب، فإن تزايد حجم نسب الإنفاق العسكري الصيني السنوي لا يتجاوز سقف ال٨٧ مليار دولار، كما أن المقارنة بين الأرقام الصينية المعلنة في عدّة سنوات، تدلّ على التزايد الواضح في نسبة الإنفاق على المجهود العسكري، وهو ما يتضح من الجدول الآتي[١٦]:

تزايد نسبة الانفاق

العام	نسبة الزيادة
٢٠٠٨	٪١١،٣
٢٠٠٩	٪١٢
٢٠١٠	٪١٣،٧

غير أن الضرورة تقتضي التنبيه، إلى التضارب الشديد في الأرقام الخاصة بالإنفاق العسكري الصيني، فلو أخذنا على سبيل المثال الفارق بين تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والتقديرات الصينية العام ٢٠٠٥ لوجدنا أن الأولى تشير إلى ٤٥ مليارًا، والثانية إلى ما بين ٨٧ و٩٠ مليارًا، بينما البيانات الرسمية تشير إلى ما يقارب العشرين مليار دولار.

لكن الظاهرة الأكثر دلالة إنما هي الزيادة المستمرّة. فخلال الفترة ما بين ٢٠٠١–٢٠١٠، إرتفعت قيمة النفقات الدفاعية بنسبة ٥٥،٣٪. ولابدّ

١٦- للمزيد حول وضع الجيش الصيني راجع ملخّص دراسة **"الصين تطّور جيشها"**، مجلة: كورييري ديلاسييرا، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٥

من الربط بين هذا الإرتفاع والإرتفاع الموازي له في معظم دول المنطقة، بحيث ارتفع إجمالي الإنفاق الدفاعي في شرق آسيا من ١٦٩،٧ مليار دولار العام ٢٠٠٢ إلى ١٩٧،٣ مليار دولار العام ٢٠٠٧ [١٧]، الأمر الذي يعني أن المنطقة تشهد سباق تسلّح قد يكون مقدّمة لمواجهات لاحقة.

٦-تطوير القدرات العسكرية الصينية

أ-تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل[١٨]:

(١)-تطوير صواريخ باليستية غير تقليدية، قادرة على بلوغ أهداف بعيدة.

(٢)- تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر.

(٣)- تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجوّ.

(٤)- تعاونها مع روسيا للحصول على مدمّرتين تحملان صورايخ من طراز كروز.

(٥)- إتمام الصين خلال السنوات الثلاث الماضية بناء ٥٤ حاملة طائرات وسفينة حربية.

(٦)- إزدياد عدد قوّات تدخّلها السريع من ١٧٠ ألفًا إلى ٢٢٠ ألفًا.

(٧)- إنشاء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.

(٨)- بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في أحد المواقع البحرية في جزر سبراتلي.

١٧- Samuel P.Huntington, op, cit 90

١٨- Richard Bernestein & Ross H.Minro, op, cit 26

ب–غير أن الدراسة المتأنية للقدرات الصينية في الوقت الحالي، تدلّ على وجود العديد من نقاط الضعف في بعض المجالات؛ فلو نظرنا إلى قدرات الصين في المناطق البحرية، التي تشمل أكبر عدد من النقاط، التي يمكن أن تكون مستقبلاً موضع نزاع بين الصين والدول المجاورة، للاحظنا ما يأتي[١٩]:

(١)– إن ما يؤخذ على القوات الجوية الصينية التي تتمركز في منطقة بحر الصين الشرقي أنها تعتمد على نماذج قديمة من الطائرات، حيث يعود معظمها إلى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من السعي الحثيث من قبل الصين لتطوير هذه القدرات، فإن بعض طائراتها من طراز (ف ٨–١١) تتوازى مع مستوى الطائرات الأميركية في فترة الستينيات. ويقول الباحث في المعهد الياباني للعلوم الاستراتجية، "ناوتوشي ساكونجو"، إن "٤٠٪ من الطائرات الحربية في قواعد الصين هي طائرات قديمة، إذا ما قيست بما لدى الآخرين"[٢٠].

(٢)– إن سلاح الجو الياباني، ولاسيما بعد إدخال طائرات (فـ٢)، يمثّل قوّة قادرة على مواجهة سلاح الجو الصيني. ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزوّدة بصورايخ جو/جو تتفوّق على المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية، إضافةً إلى اعتماد الطائرات اليابانية علىأجهزة الإنذار المبكر المتطوّر جدًا في هذا المجال .

(٣)– في حال دخول الصين واليابان سباق تسلّح متوسّط المدى، فإن

١٩- Robert S.Ross, **"Bejjing as a Conservation Power"**, Foreign Affairs vol, 76, no, 2 (March / April 1997) p.p. 35- 38

٢٠- "الصين تطور جيشها"، كوريبري ديلاسيرا، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، مرجع سابق، ص ١٣ .

الإمكانيات الصينية تبقى متواضعة، مقارنةً مع الإمكانيات اليابانية في ظلّ الفارق في القدرات الإقتصادية لكلٍّ من الدولتين. وقد تبيّن أثر القدرة الإقتصادية على حسم التنافس في مجال سباق التسلّح من خلال المنافسة التي كانت قائمة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

(٤)– أما في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث التنازع بين الصين وفييتنام وتايوان على جزر بارسيل، فإن الإمكانيات الصينية تبدو أكثر فاعلية في هذه المنطقة من المناطق الأخرى. فهذه المناطق تقع في نطاق قدرات الطائرات الصينية المرابطة في البرّ الصيني، لكن هذه القدرة الصينية تدفع إلى الإستقرار أكثر من الدفع إلى المواجهة بسبب الإحساس الفييتنامي بأن موازين القوى ليست في صالح فييتنام.

(٥)– تسعى الصين إلى تطوير تقنيات غوّاصاتها وقدراتها القتالية، ذلك أن معظم الغوّاصات الصينية لا تستطيع إطلاق صواريخها إلا بعد أن تطفو على السطح، كما تفتقد البحرية الصينية وسائل الإنزال الضرورية والمتطوّرة.

ج– أما على مستوى الجغرافيا العسكرية والسياسية، أي الجزء الجنوبي من المنطقة الإقليمية المحاذية للصين، والذي يشمل كلاً من ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفليبين، فإن القدرات الصينية ليست مؤهّلة للتأثير فيه بشكلٍ فاعل، ولكنها تعمل في السنوات الأخيرة على زيادة قوّاتها وحضورها وتعزيزها؛ فالمناطق البعيدة تحتاج إلى قوّات جوية محمولة بحرًا، وهو أمر غير كافٍ لدى القوّات الصينية، كما أن حصول

الصين على ٢٧ طائرة من طراز (إس يو) التي يمكن تزويدها بالوقود جوًا، لا يكفي من حيث العدد لضمان الفاعلية العسكرية الضرورية.

د- أما في منطقة جزر سبراتلي، فلابدّ من الإشارة إلى أن الأهمّية الاستراتيجية لهذه الجزر ليست كبيرة، فهي إما مغمورة بالمياه أغلب أيام السنة وإما أنها صغيرة إلى درجة لا تجعلها صالحة لتقديم الدعم اللوجستي للعمليات الحربية البحرية أو لمقاومة الغارات الجوية. ولعل مشكلة هذه الجزر تكمن في أنها سهلة الإحتلال، لكنّ الصعوبة الأساسية تكمن في القدرة على الإحتفاظ بقوّات عسكرية فيها[٢١].

هـ- ولدى مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق توتّر في الصين من الناحية الجيوستراتيجية، نلاحظ أن الصين تمثّل قوّة وسطى تسعى إلى تطوير قدراتها قياسًا على هذه الدول. وعلى الرغم من تعادلها مع القوى الكبرى الأخرى في مجال الأسلحة التقليدية، فإن موازين القوى في الميدان النووي تدلّ على خللٍ واضحٍ لغير صالحها، كما يتضح من الجدول الآتي:

القدرات العسكرية لعدد من الدول (٢٠٠٧) [٢٢]

الدولة	طائرات حربية	سفن حربية	دبابات	القوات (مليون)	رؤوس نووية	الانفاق الدفاعي٪
الصين	١١٢٤٠	٦١٠	٥٦٠٠٠	٣	١٣٠٠	٦،٧

٢١- للمزيد راجع، صادق ابو هيف، **"الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية، حرب الجغرافيا والقوة"**، مطبوعات مكتبة علوم الإسكندرية جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨

٢٢- Newsweek, March 3, 1997, 25

الهند	٨٠٠٠	٤٣٩	٤٣٠٠٠	١,١	٦٢٠	٥،٥
كوريا الشمالية	١٧٣٠	٢٢٦	٦٢٠٠	١,١	١٢٠	٢٥,٢
روسيا	١١٥٠٠	٤٩٩	٦١٠٠٠	١,٥	٦٠٠٠	٧,٤
الولايات المتحدة	١٣٤٠٦	٧١١	٦٤٠٠٠	١,٥	٦٠٠٠	٣,٨

وبما أن للصين حدودًا برية أو بحرية مع ٢١ دولة (١٥ برية و٦ بحرية) فإن العبء الدفاعي يفترض استراتيجية واضحة في مجال الأمن الإقليمي، وفي مجال تدريب العنصر البشري وتأهيله وفي مجال التطوير التقني للجيش، بعيدًا من حالات التلاعب والفساد.

و- وما يستفاد من دروس التاريخ كبير، فقد كشفت الحرب الفييتنامية-الصينية العام ١٩٧٩ عن أهمية هاتين النقطتين، إذ خسرت الصين - التي كانت تعتمد على جيش من المليشيات أكثر من الاعتماد على جيشٍ محترف - ٢٦ ألف قتيل و٣٧ ألف جريح، وهو أمر استدعى التفكير في استراتيجية تأخذ في الإعتبار التوازن في العلاقة بين التطوّر الإقتصادي والتطوّر العسكري[٢٣]. ويمكن تحديد أبعاد هذه الاستراتيجية على النحو الآتي[٢٤]:

(١)-الإستفادة من المؤسّسة العسكرية في بناء الإقتصاد الصيني ودفعه

٢٣- R.H.Solomon (ed), **"The China Factor: Sino- American Relations and the Globul scene"**, (Englewood Cliff. N.J: 1981), passim

٢٤- مراد الدسوقي، **"مستقبل التوجّهات الاستراتجية الصينية"**، السياسية الدولية، العدد ١٢٤(نيسان ١٩٩٦)، ص٢٤٠-٢٤٢

نحو التطوّر والعالمية، وذلك من خلال الإستفادة من خبرات مئات الآلاف من العسكريين الذين يحملون شهادات عليا أو اختصاصات تقنية عالية، ويمتلكون كفاءات ومهارات تساهم في عملية دفع الإقتصاد وفي تقديم اختراعات وابتكارات جديدة ، وتطوير عملية النمو والانفتاح على الخارج.

(٢)–إشراك المؤسّسة العسكرية في إدارة عملية الإنتاج، من خلال مساهمتها في العديد من المؤسّسات التي تشرف من خلالها بنجاح على قطاعات منتجة متنوّعة في مناطق مختلفة من البلاد.

(٣)– توفير المناخ الأمني الأكثر مواءمة لعملية بناء الإقتصاد، والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق. وتتمثّل المشكلة في هذه القضية في أن توفير المناخ الأمني يفترض تحسين المستوى التقني للجيش الصيني، وهو أمر سيؤثّر في قدرة التطوير الإقتصادي، لأنه سيؤدّي إلى امتصاص الإندفاع الإقتصادي، على غرار الحالة التي واجهها الإقتصاد السوفياتي في أثناء مرحلة سباق التسلّح ويعني ذلك أن على الاستراتجية الصينية أن توفّق بين متطلّبات الأمن من ناحية ومتطلّبات الإستمرار في النموّ الإقتصادي من ناحية ثانية.

(٤)– التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهو الهدف الذي يُقصد به تايوان تحديدًا، لكن السياسة الصينية لا تستبعد احتمال الإضطرار إلى استخدام وسائل أخرى في حالة "الضرورة" التي قد تتمثّل في مواصلة الولايات المتحدة الأميركية بيع أسلحة متطوّرة لتايوان، أو إنتهاج الحكومة التايوانية سياسات تعزّز النزعة الإنفصالية بشكلٍ كبير (لاسيما وأن نسبة مهمّة من السكان في تايوان ولدت بعد الإنفصال ولم ترتبط بالصين، بمن

فيهم الرئيس التايواني "لي تنج هوا"). وقد تكون النشاطات العسكرية الصينية قرب السواحل التايوانية في الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١١ بمنزلة تذكير بهذه الناحية.

(٥)– الحفاظ على وحدة أراضي الصين، من الواضح أن هذا الهدف يتوجّه نحو النزاعات الحدودية خصوصًا في منطقة بحر الصين الجنوبي. ومع توقيع الصين إتفاقيات حدودية مع روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا والهند ولاوس وفييتنام، فإن الحكومة الصينية تستبعد حدوث نزاعات إقليمية قريبة المدى، أقلّه حتى العام ٢٠٢٢ وهو المدى الزمني الذي وضعته الحكومة الصينية من أجل تحقيق قفزة نوعية في بنية الإقتصاد الصيني، ومستوى التقنيات الصينية من ناحية، بحيث تؤهّل الصين نحو العالمية، ومن أجل بناء تعاون أمني – إقتصادي إقليمي متعدّد الأطراف من ناحية ثانية.

ز– لكن الملاحظ أنّ الاستراتجية العسكرية الصينية، ومن خلفها المحدّدات والأبعاد الإقتصادية لتوجّهات الدولة في رسم إستراتيجيتها، مازالت محكومة بالتوجّهات السياسية للنخبة العسكرية. فلهذه النخب كلمتها، وهي مازالت ترسم حدودًا صارمة أحيانًا في عملية الإنفتاح على الخارج، وبخاصةٍ إذا أخذنا في عين الإعتبار حساسية العلاقة في أكثر من مجال بين الصين والولايات المتحدة. وهنا نستنتج أن الجيش يعتبر الولايات المتحدة الأميركية العدوّ الأوّل للصين. ولعلّ الرسالة الشهيرة للجنرالات المئة، التي قدّمت إلى الرئيس زيمين في العام ١٩٩٣،

تؤكّد هذا التوجه؛ إذ جاء في الرسالة ما يلي:

"لابدّ من صناعة قوّة صينية وتعزيز قوّاتنا المسلّحة على الصعد كلها، لكي نكون على استعداد لمواجهة النفوذ الأميركي في معظم نقاط العالم. ذلك أن هنالك سلبية في رسم معالم علاقات طبيعية متبادلة، وفي تحديد أطر السياسة الصينية تجاه محاولات الولايات المتحدة الأميركية إبتزاز الصين. وإن التباين الإيديولوجي والتباين في النظام الإجتماعي، وفي توجّهات السياسة الخارجية للبلدين، تحول كلها وبشكل جذري من دون تحسين العلاقات. وحيث أن الولايات المتحدة الأميركية تدرك المركز الإقتصادي للمنطقة، فإنها لن تتسامح مع قوة منافسة لها"[٢٥].

ح- نتيجة لمثل هذه التوجّهات المتمثّلة في موقف القيادة العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية والحاجة المستقبلية للنفط وحماية طرق إمداده ونتيجة التغيّرات الدولية في أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي، فقد حدث، برأي الكثير من الباحثين والمحلّلين الاستراتيجيين، تحوّل في الاستراتجية الصينية، يتمثّل بشكلٍ جذري في الإنتقال تدريجيًا، من دولة ذات طموحات كونية إلى دولة ذات طموحات إقليمية والعكس أيضًا صحيح وإنّ مراجعة التغيرّات التي تجري في استراتيجية الصين العسكرية تدلّ بشكلٍ واضح على التركيز حاليًا على النظام الإقليمي – الشرق آسيوي.

وهناك بعض المؤشرات على هذه التوجّهات الصينية لتأكيد الحضور

٢٥- Samuel P.Huntington, op, cit, 223, Cited in Donald Zagoria, America Foreign Policy Newsletter, October 2003.

الإقليمي، من خلال تعزيز الوجود العسكري على جزر بارسيل الحدودية مع أندونيسيا، والإصرار على ملكية جزر سبراتلي المتنازع عليها مع كوريا، وإقامة وجود عسكري في الجزر البحرية "ميستشيف" التي تدّعي الفيليبين ملكيتها، والإدعاء الصيني المتصاعد بحقّ المشاركة في استثمار حقول الغاز في جزر ناتونا التي تدّعي أندونيسيا حصرّية حقّ ملكيتها، والتأكيد الصيني المستمرّ ضرورة سحب القوات الأميركية من المنطقة، وإبداء القلق من احتمالات تنامي القوّة العسكرية اليابانية.

٧-الدور الإقتصادي للمؤسّسة العسكرية

تمتاز المؤسّسة العسكرية الصينية بتوجّهات إقتصادية واضحة، بدأت آثارها تصل إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثّل هذه التوجّهات في "نزعة تجارية" تتجلّى مظاهرها في إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسّسات التجارية والفنادق، وقد قدرّت مصادر غربية عدد هذه المؤسّسات بحوالى عشرة آلاف مؤسّسة.

كما أنشأ الجيش منطقة اقتصادية خاصة به في إقليم "كواندونج"، وأقام سلاح الجو الصيني علاقات تجارية مع أكثر من عشرين دولة، وقُدّرت أرباح الجيش العام ٢٠٠٣ بحوالى ستين مليار يوان (١ دولار = ٨,٣ يوانات). بينما قدّرت مصادر أخرى دخل الجيش العام ٢٠٠٥ بحوالى ٢٦٠ مليار دولار[٢٦]. كما تشرف المؤسّسة العسكرية على إدارة

٢٦- للمزيد حول تنامي القوة الصينية ودورها، راجع: جعفر كرار أحمد، **"الصين في مواجهة التحديات الدولية"**، دراسة في العلاقات الدولية، المكتبة الحديثة، ط٤، بغداد.

عشرات المؤسّسات والمصانع والمعامل وتمويلها وإستثمارها والتي تنتج مختلف أنواع السلع والألبسة والأجهزة الإلكترونية ووسائل النقل؛ وهذا ما يدلّ على البعد الإقتصادي الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية وأجهزتها، في أكثر من قطاع من قطاعات الدولة ومؤسّساتها الإنتاجية.

بالمقابل يبدو أن المخاوف تتزايد من قِبل السياسيين، من تسرّب النزعة التجارية إلى الروح الكفاحية للجيش؛ إذ إن الكثير من الشائعات والأخبار المتعلّقة بحالات من الفساد وسوء الإدارة توالت عن مظاهر تتفشى داخل الجيش الصيني، الأمر الذي دفع عددًا من المسؤولين الصينيين إلى التحذير من هذه الظاهرة، ولاسيما بعد الكشف عن ٣٠٠ شخصية عسكرية متورّطة في مظاهر فساد من هذه الناحية[٢٧].

وكما أن للمؤسسة العسكرية دورًا مهمًا في صياغة القرار السياسي الصيني. إلّا أن لهذه المؤسّسة دورًا تؤدّيه بمواجهة التحديات التي تعترض الصين في مرحلة الإنطلاق نحو العالمية. وبالنظر إلى أهمية الدور الإقتصادي للمؤسّسة العسكرية، ونظرًا لدور هذه المؤسّسة في مواجهة متطلّبات التنمية الإقتصادية، سوف نتوقّف عند أبعاد هذا الدور[٢٨].

٨-الجيش الصيني: إمكانيات هائلة

لابدّ من الإشارة إلى أن الجيش الصيني يمتلك حوالى عشرين ألف شركة، يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالى ١٧،٥ مليارات دولار (٢٠٠٥)، ويعود

٢٧- **"الصين في مواجهة التحديات الدولية"**، مرجع سابق، ص ١١٤

٢٨- راجع: إبراهيم الاخرس، **"أسرار تقدّم الصين – دراسة في ملامح القوّة وأسباب الصعود"**، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

أغلبه لضباط الجيش وعناصره بينما تستفيد المؤسّسات التي تديرها المؤسّسة العسكرية من عائدات المنتجات التي تنتجها في تطوير قدارتها الذاتية، وفي رفع مستوى الإدارة و الجودة لديها[٢٩].

وتستند السياسة الصينية في مجال الإنتاج العسكري إلى السعي لضمان الإكتفاء الذاتي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية الصينية في عدم الإعتماد على الآخرين. ففي العام ١٩٥٩، تخلّى السوفيات عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية، وأدّت أحداث العام ١٩٨٩ إلى فرض الدول الغربية حصارًا عليها في مجال التقنيات العسكرية.

ومع الأخذ في الإعتبار أن الجيش الصيني هو أكبر جيوش العالم من حيث العدد، وعلى الرغم من مشكلة التباين في الإحصاءات الصينية، والتي أشرنا إليها في أكثر من موضع ضمن دراستنا هذه، فإن التقديرات، في حدّها الأدنى، تشير إلى أن المؤسّسة العسكرية تشغّل مليون فرد في حوالى ألف مصنع، مع الأخذ في الإعتبار أن الصين تُعدّ الدولة الوحيدة في آسيا إلى جانب اليابان التي بإمكانها تصنيع مختلف أنواع الأسلحة.

وترى التقديرات الغربية أنّ في الصناعة الصينية العسكرية جوانب متطوّرة إلى حدٍّ كبير، ولاسيما في نطاق الصواريخ النووية المتعدّدة الرؤوس، والصواريخ البالستية التي أُطلق بعضٌ منها في أثناء التدريبات العسكرية أمام تايوان.

ويقدّر بول جودين، الأستاذ في كلية الحرب القومية الأميركية، أن الصين

٢٩- The Economist, February 21- 22 ,1997

ستكون صاحبة أكثر الصناعات العسكرية تطوّرًا في آسيا خلال ٢٠-٣٠ عامًا، بينما كان الجزء الأكبر من صناعاتها الحربية الحالية يتّصف بأنه الأكثر تخلّفًا[٣٠].

أما في نطاق قيمة مبيعاتها العسكرية فقد بلغت العام ٢٠٠٧ (بحسب الأرقام الصينية المعلنة) حوالى ٢٠ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٠ ما مقداره ٤٤ مليار دولار، وهو رقم يدلّ على التقدّم المستمرّ للمبيعات العسكرية الصينية منذ العام ٢٠٠٠. وبالمقابل فإن حجم الميزانية المخصّصة للمشتريات العسكرية الصينية يتراوح ما بين ١٠٠ و١٥٠ مليار دولار سنويًا[٣١].

ويبدو أن دخول الصين في الأسواق التقنية العسكرية، سيشكّل العامل الأكثر أهمية لصناعاتها العسكرية.

ويمكن تسجيل مجموعة ملاحظات أساسية على تنامي القدرات العسكرية الصينية على الرغم من التضارب الشديد في الأرقام المعلنة، إلا أن معظمها يشير إلى التقدّم المتواصل في قيمة المبيعات العسكرية الصينية، ففيما وصلت المبيعات العام٢٠٠٣ إلى ١١،٢ مليار دولار، إرتفعت إلى ١٨،٦ مليار العام ٢٠٠٦، أي بنسبة إرتفاع تصل إلى ١٧٪[٣٢].

إن مكانة الصين في السوق العسكرية الدولية تراجعت من المرتبة

٣٠- يقول جودين: "إن على الصين أن تعمل خلال العقدين المقبلين على تطوير مختلف بناها العسكرية، لتصبح مع مطلع العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين من القوى الثلاث الأولى عالميًا، وهي قد بدأت ذلك بالفعل"

٣١- ليس هناك أرقام واضحة أو دقيقة تصدرها المؤسسة العسكرية الصينية، ولاسيما الأرقام المتعلّقة بالإنفاق العسكري، ومجمل الأرقام تصدر سنويًا عن مكتب الإحصاءات الصينية، ولكن هناك الكثير من التشكيك بدقّة الأرقام المعلنة في هذا المجال.

٣٢- في تصريح وزير الدفاع الأميركي السابق تشاك هيغل لمجلة هرالد تريبون بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣، يقول فيه أن الصين لديها نسبة مبيعات ضخمة من السلاح في السوق السوداء وأنها تخفي الكثير من الحقائق التي تؤكّد ذلك.

الخامسة العام ٢٠٠٥ إلى المرتبة السادسة (مع ألمانيا) العام ٢٠٠٦. هذا مع الإشارة إلى أن الشركات الغربية بشكل عام، تمتنع عن العمل مع الصين في نطاق الصناعات العسكرية، وإن أبدت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا موقفًا أقلّ تشدّدًا من الولايات المتحدة الأميركية.

ولابدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن برنامج التحديثات الإقتصادية وتداعياته قد انعكس وبشكلٍ كبير وواضح على المؤسّسة العسكرية الصينية، وهذا ما نلحظه في الجوانب الآتية:

أ- تخفيض عدد الجيش: لقد تعرّض الجيش الصيني لعملية تخفيض عددي مرتين، الأولى في فترة الثمانينيات حيث سرّح حوالى مليون جندي، والثانية جرى تطبيقها خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، تنفيذًا لقرارات المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في العام ٢٠٠٥ وقضى بتسريح نصف مليون جندي[٣٣].

من حيث دراسة النتائج، تؤدّي عملية تخفيض القوّات المسلّحة إلى نتيجتين متناقضتين: تقليص نفقات الجيش وتحويل الأموال المتوافرة بسبب التسريح الكبير، إلى قطاعات تحديث الجيش والتركيز على المستوى النوعي.

في المقابل، تؤدّي عملية التخفيض إلى ضخّ نصف مليون عاطل عن العمل في سوق العمل، الذي يعاني بدوره بسبب حجم العمالة العاطلة عن العمل، من المؤسّسات الصناعية التي يجري إقفالها في القطاع العام.

٣٣- الكوريبري ديلاسيرا (الإيطالية)، **"إنقلاب على الطريقة الصينية"**، ترجمة صحيفة العرب اليوم الأردنية، (٢٢، ٧، ٢٠٠٧)، ص٧

وفي هذا السياق: إن الخطّة الحكومية تسعى إلى استيعاب جزء من المسرّحين في قطاع الدرك العسكري، الذي توكل إليه مهمّات الحفاظ على النظام داخل الأرياف وفي المناطق الواقعة بين المدن.

ب- تسخير نسبة مهمّة من المؤسّسات الإنتاجية العسكريّة لإنتاج السلع المدنية، وتقدّر بعض المصادر أنّ نسبة ٦٥٪ من إنتاج المصانع الحربية تذهب إلى السوق المدنية، وأن الجيش يساهم بنسب مهمة في بعض القطاعات الإنتاجية المدنية، وهو ما يتضح في الجدول الآتي[٣٤]:

مساهمة الجيش في القطاعات الإنتاجية المدنية

القطاع	النسبة المئوية لمساهمة المؤسسة العسكرية في الإنتاج
النسيج	٤٠
الأدوية	١٠
الدراجات	٦٠
السيارات	٩

ولابدّ من الإشارة إلى أنه قد يكون لهذا التوجّه آثاره السلبية المتمثلة في التأثير الإيديولوجي في جيش تم بناؤه على أسس عقائدية منافيةً لمبدأ الربح والنظر إلى التجارة نظرة أخلاقية مريبة. وقد يترتب على ذلك إمتداد الفساد الأخلاقي والإداري إلى الجيش، وهو أمر سنلاحظ أنه يمثّل أحد أهمّ العوامل التي تؤثّر في قدرة استمرار برنامج التحديثات

٣٤- للمزيد حول النفقات الصينية في جميع القطاعات، راجع دراسة أحمد عبد الأمير الأنباري، **"قراءة في التجربة الإقتصادية الصينية"**، متاح على شبكة الأنترنت.

في السير على إيقاعه الحالي، وذلك عند تناول المؤشّرات المستقبلية.

غير أن لذلك وجهًا آخر يتمثّل في أن زيادة دخل المؤسّسة العسكرية قد ينعكس على مستوى دخل أفراد هذه المؤسّسة، وهو الأمر الذي يجعل من فكرة التمرّد أقل إغراء لهم.

ج- إن التحديث العسكري يعني زيادة الإعتماد على التقنيات الغربية، وهو أمر قد يرتبط بشروط سياسية وإقتصادية من قبل الدول الغربية، وقد ينعكس على البنية الكليّة للجيش.

إن التوجّه التجاري للجيش يعني اعتماده على التجارة الخارجية والسعي للتزوّد بالتقنيات الغربية، وهو أمر قد يدفع إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المؤسّسات الإنتاجية العسكرية على المدى البعيد، الأمر الذي قد ينطوي على تحوّلات جذرية، ولكنه لا يشكّل أي خطورة على سلامة توجّهات المؤسّسة أو على استراتيجيتها المستقبلية، في ظل حسن إدارة عملية الإنتاج وسلامتها وإستمرارية الرؤية والتوجّهات المحكومة بتخطيط الحزب والقيادة السياسية للدولة.

٩- حدود الإهتمامات الأمنية الصينية

مع مرحلة التطوّر الإقتصادي الذي عرفته الصين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والانفتاح في الكثير من بناها السياسية والإقتصادية، فقد جعلت الصين في صلب أولوياتها الاستراتيجية، إيجاد بيئة إقليمية ودولية ملائمة لانطلاقها نحو دور إقليمي ودولي، يكون مهيّأً للقبول بها كقوة وازنة إقتصاديًا وسياسيًا.

وعلى الرغم من أن الرؤية الأمنية بأبعادها الاستراتيجية تحدّد طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة، ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، إلا أنّ السِمة التي تميّزت بها الرؤية الأمنية الصينية، ماتزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي، إذ لا يبدو أن الصين قد طوّرت عقيدة أمنية بمواصفات عالمية، كما كانت عليه العقيدة الأمنية السوفياتية التي كانت ترى أن أي تحرّك أميركي، وفي أي منطقة من العالم، يمكن أن يشكّل تهديدًا أمنيًا لاستراتيجيتها الكونية.

من ناحية أخرى، إعتمد منطق التفكير الصيني على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر إقترابًا من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميّز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني.

فواقع الصين الإقليمي يضمّ مجموعة من القوى التي حتّمت على الصين أن توجّه الأنظار إليها لاقترابها الشديد من حدودها الوطنية. فقبل الإتحاد السوفياتي، توزّع الجهد السياسي والاستراتيجي والأمني الصيني على ساحة متعدّدة الجبهات. فمن ناحية، كان على الصين أن تؤمّن متطلّبات سياسة دفاعية تكون قادرة على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية السوفياتية. ومن جهة أخرى كان هناك جبهة الهند، المدعومة سياسيًا وعسكريًا من قِبل الإتحاد السوفياتي بهدف مشاغلة الصين وتشتيت جهدها العسكري.

هذه الأوضاع فرضت على الصين، أن تحصر إهتمامها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية، وأن تطوّر سياسات وأنظمة عمل، تؤمّن لها القدرة على المجابهة في حال مالت كفة العلاقات الدولية لغير صالحها، وبما

يحفظ مصالحها ومكتسباتها الإقتصادية ومكانتها المتصاعدة كلاعبٍ أساسٍ في آسيا والعالم.

ومن هذه المنطلقات يمكن الإستنتاج، أنه بعد انهيار الإتحاد السوفياتي بقيت إهتمامات الصين الأمنية في إطار بيئتها الإقليمية؛ فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند، تبدو من وجهة نظر القادة الصينيين أكثر إلحاحًا من تلك التي تثيرها الأوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم.

فالقادة الصينيون لا يجدون في القارة الأوروبية مثلاً ما يمكن أن يثير هاجسهم الأمني، وبالدرجة نفسها التي كانت تثيرها لدى السوفيات، إذ كانت القارة الأوروبية بجناحيها الشرقي والغربي موضع اهتمام أمني لكل من السوفيات والأميركيين على حدّ سواء. وما يقال عن أوروبا يمكن أن ينسحب على مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية حيث لا يوجد للصين ما يمكن أن يثير اهتماماتها الأمنية فيها، نظرًا إلى ابتعادها عن حدودها الوطنية.

بعبارة أخرى، وعلى الرغم من الجنوح الواضح نحو الحضور العالمي الذي يكتنف توجّهات القادة الصينيين، إلا أنه لا يوجد، حتى الآن، للصين حضور واضح، كما كان للسوفيات في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لأطراف إقليمية، يمكن أن تعتبرها إمتدادات استراتيجية وأمنية لنفوذها في مناطق ثالثة.

وخلافًا لما كانت عليه الرؤية الأمنية السوفياتية، فالصين لا ترى في

القواعد العسكرية الأميركية في تركيا، أو في الوجود العسكري البحري الأميركي المكثّف في منطقة الخليج العربي، ما يمكن أن يثير قلقها الأمني، وبالدرجة نفسها التي كان ينظر إليها القادة السوفيات سابقًا، حيث كانوا يعتبرون ذلك مصدرًا لتهديد الخاصرة الجنوبية للإتحاد السوفياتي.

وعلى مستوى الصراع العربي–الإسرائيلي، يمكن أن نلاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه السوفيات يعتبرون أنهم طرفًا دوليًا مباشرًا في أي تسوية محتملة، وأن لهم تصوّرات ووجهات نظر لما يجب أن يكون عليه السلام في المنطقة، فإن دور الصين لم يكن بالدرجة نفسها من الفاعلية والحضور، وكان محدّدًا، بل هامشيًا في إطار الإعراب عن الإستياء إعلاميًا ودبلوماسيًا، وهو في كل الأحوال لم يصل إلى حدّ تورّطها أو إثارتها واستنفار طاقاتها وأدواتها السياسية والعسكرية.

وعلى هذا تحدّدت أولويات الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:

أ– التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم

وقد اعتبرت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يشكّل التزامًا ثابتًا لا يمكن الحياد عنه[٣٥]. وهذا يعني أمرين: أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي وثانيهما إن تحقيق الأمن الوطني الصيني، بما فيه إتمام عملية توحيد أراضي الصين، سيكون بالوسائل السلمية[٣٦].

٣٥- L.j Newby, **"The pure and the religion in China"**, third world quarterly. Vol no: 10.2 (April 2007), pp. 928 - 933

٣٦- تشير المراجع المختلفة إلى حدوث خمس محاولات إنفصالية في عدد من الأقاليم التي يسكنها المسلمون خلال الفترة ما بين ١٨٦٥ و١٩٤٥ ولكنها فشلت جميعها بسبب التناحر الداخلي أحيانًا وبسبب تدخّل قوى أخرى أحيانًا أخرى.

ومع ذلك فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية، إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتجبة المرتبطة بوحدة أراضيها وسلامتها معرّضة للتهديد من قبل قوى خارجية. وهذا ما حصل حينما إستنفرت الصين قوّاتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة لدى تطوير الولايات المتحدة الأميركية سياستها تجاه تايوان في آذار ٢٠٠٩، وهذا ما جعل القيادة الصينية تعتقد بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجّع الإتجاهات الإستقلالية في تايوان، في حين بقيت الولايات المتحدة الأميركية، تعتبر نفسها بمنزلة الدولة الضامنة لا من تايوان في مواجهة التحرّكات الصينية.

ومن ناحية أخرى، ترى واشنطن أن علاقاتها بتايوان ضرورة استراتيجية بصفتها تمثّل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم مع اليابان في الشرق، ثم تمتدّ لتشمل تايوان، ثم الفيلبين في الجنوب الشرقي[٣٧].

ب- الحفاظ على وحدة أراضي الصين، وإعتبار ذلك أحد أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني

ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكّد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوّة العسكرية لحلّ النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة.

٣٧- لمزيد من التفاصيل راجع دراسة، د. وليد عبد الحي، **"دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية"**، في المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٣ و٤ أيلول ١٩٨٨، ص١٠١-١١٠.

والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية هي تجنّب أي نزاعات حدودية مسلّحة مع الدول المجاورة، بهدف التفرّغ لمشكلات تعتبرها القيادة الصينية أكثر إلحاحًا، كمشكلة تايوان وترسيخ أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزر سبراتلي وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

وعلى الرغم من أن الصين قد تمكّنت من إعادة جزيرة هونغ كونغ للوطن الأم، فإن الهمّ الرئيس المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية.

ولبلوغ هذه الغاية لم يُظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل في ما يخصّ المسائل الجوهرية والأهداف الاستراتيجية، على الرغم من الضغوط الغربية، وبخاصةٍ الأميركية، ومنها التلويح بحوافز إقتصادية ومزايا تجارية وتمويلية، وذلك بهدف إقناع القيادة الصينية بالتخلّي عن غايتها، والقبول ثم التعايش القانوني مع صيغة وجود دولتين صينيتين[٣٨].

وقد اتخذت القيادة الصينية خلال الأعوام القليلة الماضية مواقف اتسمت بقدر مرتفع من الحزم في رفض محاولات تايوان الانضمام إلى عدد من المنظّمات والوكالات الدولية، وفي مقدّمتها منظّمة التجارة العالمية، وفي الإحتجاج على إقدام دول على الإعتراف بتايوان أو إقامة علاقات تجارية معها.

٣٨- **"الصين، الحقائق والأرقام ٢٠٠٠"**، دار النجم الجديد، الصين، مركز الأخبار التابع لشبكة الإتصالات المتبادلة الدولية الصينية، تشرين الثاني، بيكين، ٢٠٠٠.

كما لوّحت الصين باتخاذ إجراءات تضرّ بمصالح إقتصادية وتجارية، بل أحياناً أمنية واستراتيجية لأطراف غربية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركية، راعية تايوان وحليفتها منذ نشأتها، حيث برز التقارب الأميركي مع تايوان في مناسبات مختلفة. وظهرت مؤشّرات الدعم الأميركي لتايوان من خلال إمدادها بأسلحة خفيفة ودفاعية، وكذلك عندما استقبلت رئيس تايوان "لي تنج" في حزيران ١٩٩٥، على الرغم من وصف الزيارة بأنها كانت "خاصة" وكذلك عندما أجرت مناورات عسكرية وبحرية ضخمة مع تايوان.

إلا أن القيادة الصينية، على الرغم من كل ما سبق، أظهرت في مرحلة "ما بعد ماو"قدرًا لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان، فقد فتحت الباب مبكّرًا لمشاركة رؤوس أموال من هونغ كونغ، قبل عودتها إلى الوطن الأم، ثم تايوان في إستثمارات ضخمة، خصوصًا في المناطق الحرّة التي نشأت في الصين في الثمانينيات.

كما حدثت لقاءات إقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدّة مناسبات[٣٩]، بل إن القيادة الصينية ذهبت إلى حدّ فتح حوار سياسي غير رسمي مع تايوان، وإن كانت قد عادت وعلّقته لاحقاً كإجراء عقابي ضدّها وضدّ حلفائها الغربيين، ثم تحدّثت عن إعادته كحافز لقيادة تايوان وتشجيعًا لها على المضي في طريق إعادة التوحيد سلميًا مع

٣٩- **"أسئلة وأجوبة حول مسألة تايوان وإعادة توحيد الصين"**، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين 2007.

بيكين. وكان التفسير الرسمي الصيني لهذه الخطوات المرنة على أنها جميعًا تدور في إطار الشعب الصيني الواحد الذي يجب أن يعود ليعيش في كنف دولة واحدة، وبخاصةٍ في ظلّ نوع آخر من مرونة القيادة الصينية تبدي في عرضها صيغًا متعدّدة وبديلة لإعادة التوحيد السلمي للصين، جمع بينها دائمًا حدّ أدنى مشترك هو تأكيد العودة إلى صيغة الدولة الصينية الواحدة(٤٠).

ج- إعتماد الاستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها

ففي ظلّ ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتّم على الصين أن تجعل من أولوياتها الاستراتجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة.

ومن المفيد التذكير بأن موقع الصين الجغرافي يمتاز بوجود خمس عشرة دولة جارة في البرّ وست دول في البحر.

ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في إتفاقية أمنية واحدة، وذلك بسبب المشاكل القائمة بينها وبين هذه الدول والتي تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى، فقد إعتمدت الصين مبدأ التعايش السلمي وإتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة. وتتطلّع الصين ضمن المدى الزمني المتوسّط والبعيد، إلى أن تكون محورًا لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة،

٤٠- المصدر ذاته، ص ٤٧-٧٥

تأسيسًا على قواعد التعاون الأمني الثنائي. وانطلاقًا من هذه الرؤية، إنصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند على نحو إيجابي[٤١].

وكان لهذا التطوّر مزايا إيجابية لكلّ من الطرفين، فالتقارب خفّف، وعلى نحو ملحوظ، من حدّة التوتّرات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرف فيها وسبّبت في إثارتها. وللهند من ناحيتها وجهة نظر في المزايا التي يحقّقها التقارب مع الصين، فتطبيع العلاقات وتهدئتها بين البلدين من شأنه أن يقيّد من الدعم الصيني لباكستان.

وهناك اقتناعات قيادية لدى الصين، بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقّق منافع إقتصادية مشتركة بفتح سوق إقتصادية تجارية، يمكن أن تحقّق دورًا فاعلاً في النشاط التجاري والإقتصادي الإقليمي بما يعود بالمنافع على كلا البلدين.

وفي تطوّرٍ لاحق، جاءت زيارات الرئيس الصيني للهند خلال السنوات الماضية، لدعم علاقات التعاون بين البلدين، فقد تمّ الإتفاق على خفض القوّات العسكرية بينهما على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة المخدّرات ومحاربة إنتشار الجريمة، وتعزيز النقل البحري، والتعاون التجاري المشترك، وقد جاء ذلك ليضيف بعدًا إلى ثقل التحرّك الصيني في آسيا والرؤية الصينية لأهميّة العلاقة مع الهند[٤٢].

أما العلاقات الصينية – الروسية، ففي حزيران ١٩٩٤، وفي إطار الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي السابق، فكتور تشيرنومردين،

٤١- لستر براون وآخرون، **"أوضاع العالم العام ١٩٩٦"**، معهد وولد ووتش، ترجمة علي حسن عجاج، منشورات دار البشير، ٢٠٠٢، عمان، ص ٣٧

٤٢- راجع دراسة مراد الدسوقي، **"مستقبل التوجهات الاستراتيجية الصينية"**، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤(نيسان ٢٠٠٦)، ص٢٤٠-٢٤٣

إلى الصين، جرى تأكيد ضرورة تطوير العلاقات التجارية المشتركة والتعاون في مجال الطيران والفضاء وإقامة مشاريع لإنتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين[٤٣].

وقد تطوّرت العلاقات الصينية – الروسية بشكلٍ لافت مع بداية الألفية الثالثة من خلال الزيارات المتبادلة، وتنامي العلاقات الإقتصادية والتبادلات والاتفاقيات وأطر التعاون المشترك. ثم شهدت العلاقات تحسّنًا واضحًا أثمر عن توقيع الطرفين العام ٢٠٠٤ إتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدّد أمنهما.

وفي العام ٢٠٠٦، جرى توقيع عدد من الاتفاقيات حول مجموعة قضايا، من أهمها عسكرية بين الدولتين تختصّ بتبادل الخبرات والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، والتبادل العسكري.

وفي ٢٥ نيسان ٢٠٠٦، وقّعت الصين مع روسيا إتفاقية أخرى لإقامة شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين، قائمة على أساس المساواة والثقة والتنسيق المشترك. وقد نصّ الإتفاق على قضايا أمنية من بينها عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين[٤٤].

ويشير هذا المطلب إلى إقرار من جانب روسيا بسيادة الصين على أراضيها، وإلى أن كلًا من تايوان والتيبت جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. وتعني هذه الفقرة أن الصين تتعهّد بدعم الإجراءات الهادفة إلى

٤٣- جعفر كرار أحمد، مصدر سابق، ص ٢١٠

٤٤- **"الصين في قلب العلاقات الدولية الجديدة"**، مقالة لعبد العزيز السعدي، الرياض، ٢٠٠٨

المحافظة على وحدة الأراضي الروسية[٤٥]، وإلتزام الطرفين بعدم التدخّل في شؤون بعضهما البعض الداخلية. فروسيا تلتزم، من جهتها، عدم إتخاذ أي إجراء ضدّ جمهورية الصين الرامية إلى إعادة تايوان والتيبت وجزر سبراتلي.

فإذا إستخدمت الصين القوّة العسكرية، في حال تدخّل الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب تايوان، فمن المحتمل أن يجرّ هذا الأمر روسيا للوقوف إلى جانب الصين لأن التدخّل الأميركي يُعدّ تدخّلاً خارجيًا في شؤون القارّة الآسيوية.

وبذلك تكون الصين قد أمّنت جانب روسيا في المسائل الحدودية والإقليمية، خصوصًا في حال تعرّضها لعمليات عسكرية قد تلجأ إليها الولايات المتحدة الأميركية[٤٦].

على المستويات العسكرية والعلاقات ذات الطابع الدفاعي والرؤى الاستراتجية المشتركة، فقد شدّد البلدان على ضرورة إقامة إجراءات الثقة العسكرية على الحدود بين الصين وكل من كازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا.

وتنصّ الإتفاقية على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود تمتدّ إلى ما يقارب الأربعة آلاف كيلومتر حول أقصى شرقي روسيا، والمسافة نفسها تقريبًا في آسيا الوسطى ليكون المجموع ثمانية آلاف كيلومتر تقريبًا.

٤٥- راجع دراسة سامح فتحي غالي، **"نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية"**، في مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٢٨(نيسان ٢٠٠٧) ص.١٦٩-١٧١

٤٦- - ريتشارد نيكسون، **"أميركا والفرصة التاريخية"**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت، ط٤، نيسان ٢٠٠٢)، ص. ١٦

وفي معظم الزيارات التي قام بها القادة الصينيون إلى روسيا، أكّدت البيانات المشتركة إقامة علاقات وروابط إقتصادية وعسكرية أكثر قوّة "لمواجهة النفوذ الأميركي والغربي"، و"أنّ الشراكة الاستراتجية بين الدولتين تسعى إلى المساهمة الفعّالة لإيجاد عالم متعدّد الأقطاب، ولا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأميركية".

وتجدر الإشارة، أنّ هذا التطوّر في العلاقات الصينية – الروسية الذي شمل مجموعة إتفاقيات إقتصادية متعلّقة بصادرات الفائض من الغاز الطبيعي الروسي للصين وبناء مفاعلات نووية روسية فيها وإمداد روسيا لها بطائرات حربية متطوّرة[٤٧]، لا يدلّ على وجود "تحالف" إستراتيجي بين الطرفين ضمن المدى الزمني القصير، بقدر ما يدلّ على وجود "تفاهم" إستراتيجي بينهما.

وربما يدلّ تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب السياسي الصيني – الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره مفهوم التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الأميركية.

ولكن علاقات التفاهم الإستراتيجي التي يؤكّدها عمق الإتفاقات الموقّعة بين الدولتين وشمولها، تؤكّد أن ساحة آسيا بمشاغلها الأمنية والاستراتجية، هي ساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي. وكذلك تعكس إدراك الدولتين للآثار السلبية المترتّبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي على الرغم من الإدعاءات الأميركية كلّها.

٤٧- ريتشارد نيكسون، **"أميركا والفرصة الأخيرة"**، مرجع سابق، ص ٧٣

ومن الملاحظ، في ما يتعلّق بالعلاقات مع روسيا تنامي تبادل الخبرات العسكرية والتسليحية بين البلدين بشكلٍ واضح. وهذا ما يعكس رؤية مشتركة تجاه العديد من القضايا الساخنة في العالم ولاسيما المنطقة العربية، والتي شكّل ما سُمّي بثورات " الربيع العربي " إحدى مراحل التحوّل الكبرى في واقع الدول التي أصابها.

على صعيد التحالفات أيضًا، تبدي الصين إهتمامًا بمجموعة دول الكومنولث الجديدة. ففي ٢٦ نيسان ٢٠٠٦، وقّعت إتفاقية بينها وبين روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان، تعهّدت بموجبها هذه الدول إتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود في ما بينها. وحظّرت الإتفاقية قيام أيّ دولة منها بأعمال هجومية ضدّ قوات دولة مجاورة من الدول الخمس وأراضيها، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف دولة أخرى. وقد تمّ تأكيد هذا الإتفاق الذي عرف بالإتفاق الخماسي بين الصين والدول الأربع في نيسان ٢٠٠٧ (٤٨).

ويأتي إهتمام الصين بمجموعة دول الكومنولث بسبب الطبيعة الجيوسياسية، حيث يمثّل الإمتداد الحدودي بين الصين وروسيا ودول الكومنولث الجديدة إحدى مصادر القلق الأمني للصين، وذلك بسبب إمتداد هائل قد يصل إلى حدود ٧ و٨ آلاف كم.

وما يضاعف من مخاوف الصين بشأن حدودها مع جمهوريات الكومنولث تنامي حدّة الإضطرابات في منطقة سينكيانيج المسلمة

٤٨- وي وي زانج، **"الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية"**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، دراسات عالمية، العدد ١١، ص ٣٨.

(جمهورية تركستان الشرقية) الواقعة في أقصى شمال غربي الصين[٤٩]. فقد كثرت الإضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار في هذه المنطقة، وانتقلت عمليات المقاومة المسلّحة إلى العاصمة بيكين في كانون الثاني ١٩٩٧، مطالبة الحكومة المركزية بمنح المنطقة الإستقلال الذي كانت تتمتّع به قبل العام ١٩٤٩.

وهدف الصين من عزل منطقة "سينكيانيج" عن تأثير الجماعات الإستقلالية في روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا، وبخاصةٍ تلك القائمة في جمهورية الشيشان في روسيا، هو لمنع تأثيرها في أقاليم الجوار، وزيادة عدم الاستقرار فيها، وعلى نحو يزيد من مخاوف الصين من تنامي النزاعات الإستقلالية.

وعلى الرغم من إعتراف جيان جي جن، وزير خارجية الصين، بقوّة الحركة الرامية إلى إستقلال تركستان الشرقية، فإن اشتداد حلقات الصراع في هذه المنطقة قد ازداد عنفًا وضراوة خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وذلك بسبب موقف الصين من مسألة إستقلالها، ونتيجة الدعم الذي تقدّمه شعوب الدول المجاورة لتركستان الشرقية بهدف نيل استقلالها أسوةً بتركستان الغربية[٥٠].

٤٩- شهدت منطقة سينكيانيج حالات كثيرة من المظاهرات الشعبية المناوئة للحزب الشيوعي الحاكم والسلطات المحلية، وقد قامت السلطات بقمع التحرّكات الشعبية بقسوة شديدة، مما دفع الدول الكبرى إلى تحذير الحكومة المركزية الصينية من التمادي في إنتهاك حقوق الإنسان في الأقاليم الصينية التي تطالب بالحصول على الحكم الذاتي.

٥٠- راجع مقالة يوسف الخطيب، **"الصين بين الجمهوريات الإنفصالية وقوّة الحزب الحاكم"**، في مجلة الصين اليوم، إصدار الخارجية الصينية، العدد ٥٦، ص ١٤.

وفي هذا السياق، على مستوى التحالفات الإقتصادية والسياسية الفاعلة، لابدّ من الإشارة إلى الدور الصيني المهم في مجموعة "البركس"[٥١]، حيث سعت الصين إلى دعم هذه المنظّمة سياسيًا وماليًا، وكذلك تشارك الصين بشكلٍ كبير وفعّال، في مجموعة الدول الآسيوية (آسيان) ذات البعد الإقتصادي والتكاملي في ما بينها، وصولاً إلى تأكيد حضورها كقوّة إقتصادية وازنة على المسرح الدولي بوجه النفوذ الأميركي على أكثر من صعيد.

١٠-الإقتصاد وأولويات الأمن القومي الصيني

على مستوى صياغة الأولويات لدى الجانب الصيني، لابدّ من الإشارة إلى العديد من القضايا التي تدخل في نطاق المفهوم الصيني للأمن، ومنها القضايا المتعلّقة باستعادة المناطق التي اقتطعت من الوطن، مثل تايوان ومكاو، والتغلّب على مشكلة إقليم "التيبت" التي يثيرها بعض القوى الإنفصالية فيه بقيادة الزعيم الروحي للإقليم، الدالاي لاما.

ففي قضية تايوان، ترى الصين أن السياسة التي تتّبعها الولايات المتحدة الأميركية تتعارض مع مقاصد الصين الأمنية وتطلّعها نحو التكامل باسترجاع كامل ترابها الوطني، في حين تتمسّك الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الصين وفي ما يتعلّق بقضية تايوان بإعلان شنغهاي (Shanghai Communiqué) العام ١٩٧٢، وقانون تايوان الصادر العام ١٩٧٩.

٥١- بريكس: هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية (BRICS) المكوّنة لأسماء الدول صاحبة أسرع نموّ إقتصادي في العالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في بيكاتيرينبرغ، روسيا في حزيران ٢٠٠٩، حيث تتضمّن الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقدت أوّل لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "برهص" في تموز ٢٠٠٨، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية، حيث اجتمعت آنذاك قمّة "الثماني الكبرى". وشارك في قمّة "برهص" رئيس روسيا ديميتري مدفيديف ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا. واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في القضايا الإقتصادية العالمية المهمة، بما فيها التعاون في المجال المالي وحلّ المسألة الغذائية. إنضمّت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة العام ٢٠١٠، فأصبحت تُسمّى بريكس بدلاً من بريك سابقًا.

فالقانون الأوّل ينصّ على أنّ تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، ويجب حلّ مشكلتها سلميًا بعيدًا من أسلوب الضمّ القسري، ويقرّ القانون الثاني بمسؤولية الولايات المتحدة الأميركية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أنواع الأسلحة. وهو موقف متناقض، لأن الولايات المتحدة الأميركية تعترف بوحدة الصين لكنها لا تقرّ لها بسيادتها على كامل أراضيها.

وفي قضية التيبت، وهو الإقليم الصيني ذو النزعة الإنفصالية، وزعيمه الروحي (الدالاي لاما) الذي يعيش في الهند منفيًا، أثارت الولايات المتحدة الأميركية توترًا آخر، حين عيّنت منسّقًا خاصًا للسياسة الأميركية تجاه التيبت، يشرف على الإتصالات مع زعيم التيبت. وقد عدّت الصين من جانبها السياسة الأميركية حيال التيبت أنها تذهب نحو تأكيد الإنفصال وتكريسه، بما لا ينسجم مع طموحات الصين الوطنية.

وتُعدّ السياسة الأميركية تجاه كل من تايوان والتيبت، توجّهًا أصيلاً في سياستها تجاه الصين. ويقضي هذا التوجّه بإمساك الولايات المتحدة الأميركية، ورقة تفكيك الصين بيدها لاستخدامها أداة ضغط عليها بين الحين والآخر.

وتأسيسًا على ما تقدّم، يبدو أنّ الصين عازمة على تطوير آليات تعاون أمني متعدّد الأطراف في بداية القرن الحادي والعشرين بعد إزدياد قدراتها الإقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهمّات الأمن الإقليمي مع قوى أساسية، وهو الأمر الذي تعدّه الصين إحدى مهمّات سياستها المستقبلية. وربما تطلّب الأمر أن تدعم الصين فكرة عددٍ من الآليات الأمنية والفرعية في المنطقة تكون دوائرها: الأولى–شمال شرقي آسيا، والثانية جنوب

شرقي آسيا، والثالثة جنوب القارة الآسيوية، والأخيرة في آسيا الوسطى.

ويتضح لنا، في الختام، على ضوء ما تقدّم:

أن هناك تكاملاً بين مختلف البنى الصينية في عملية بناء الدولة ودفعها نحو المزيد من التقدّم، من خلال التركيز على العامل الاقتصادي في إعادة إطلاق انفتاح الدولة وتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية على أصعدة شتّى.

وتشكّل المؤسّسة العسكرية الصينية أحد المداميك المهمّة، التي ترسم معالم العملاق الصيني الذي ينطلق في أكبر شراكة تجارية مع معظم دول العالم من دون إتفاقات معلنة.

وفي هذا السياق يبرز الإقتصاد كعاملٍ محرّك وأساس في تحديد معالم سياسات الصين الأمنية ورسمها ضمن حدود بيئتها الإقليمية، التي تسعى إلى أن تصبح بيكين محورًا للأقاليم، بغضّ النظر عن وجود أيّ قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهمات حماية الأمن الاقليمي هي من بين مهماتها المستقبلية، والتي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوّة العسكريّة الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمّنت قاعدة إقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلّبات سياساتها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأما خارج نطاق القارة الآسيوية فإنّ الصين، وإن بدا أن ليس لها شواغل

ذات طبيعة أمنية بحتة، تركّز إهتمامها على جملة قضايا، منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدّمة صناعيًا، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقيّة دول العالم الأخرى، وحرصها على تجنّب التورّط في النزاعات والخلافات الدولية، وتأكيد ضرورة حلّها بالطرق السلمية، والابتعاد عن سياسات سباق التسلّح ونشر الأسلحة النووية، نظرًا إلى ما تنطوي عليها من معضلات، وبخاصةٍ مع الولايات المتحدة الأميركية.

لقد أصبحت المصالح هي التي تميّز العلاقات الدولية في القرن الحالي بعد أن غابت الإيديولوجيا بكل ما تحمل من مبادئ وأفكار دينية وأخلاقية.

وهناك صراعٌ محتدم بين القوى الكبرى في سبيل الوصول إلى منابع الطاقة ومصادر المواد الأوّلية، وكذلك تأمين وصول المواد الخام والأوّلية إلى الدول الصناعية، والتي أصبحت الصين أحد أبرز أركانها الأساسية.

وما نشهده حاليًا من نقاط ساخنة في منطقتنا وفي أكثر من نقطة من العالم، يحتدم فيها الصراع بين القوى المتناحرة، ومن خلفها القوى الكبرى الطامحة دائمًا للوصول إلى مواقع النفوذ والسيطرة.

وإن كل ما نشهده من نزاعات مسلّحة، وإن كان يظهر أنه يخفي بعدًا إيديولوجيًا أو عقائديًا في بعض مراميه وأهدافه، إلا أنه يُخفي في طياته بُعدًا إقتصاديًا مضمرًا، يشكّل فيه النفط والمواد الخام والسيطرة على المناطق الاستراتيجية والممرّات المائية الاستراتيجية، وطرق الإمداد الحيوية أحد أبرز أهدافها غير المعلنة.

في ظلّ هذه التحدّيات الإقليمية والدولية التي تواجه الدول الصغيرة منها والكبيرة، فإن المؤسّسة العسكرية الصينية، تؤدّي دورًا مهمًا في مجال دعم التكنولوجيا الصينية، وفي حماية مكتسبات النظام السياسي للدولة، بصفتها رافدًا أساسيًا للإقتصاد الصيني، يدعم دورها الأمني والاستراتيجي في حماية مقدرات البلاد، ويساهم في تأكيد حركة مصالحها في الداخل والخارج كدولة كبرى طامحة إلى الاضطلاع بدورٍ أكثر سطوعًا وفاعلية على المسرح الدولي.

إن المؤسّسة العسكرية الصينية، من خلال أدائها الناجح مع غيرها من مؤسّسات الدولة، تقدّم النموذج لشعوب العالم، في أروع عملية تكامل وانسجام في أداء الأدوار، وتسير نحو رؤية موحّدة ومتكاملة، لأكبر شعب على الكرة الأرضية، بما يؤمّن له نقلات نوعية وواعدة نحو المزيد من التقدّم والرقيّ في جميع أوضاعه ومجالات حياته.

الإستخدام السلمي والعسكري للطاقة النوويّة

النقيب بهاء ملاعب*

المقدّمة

تعتبر الطاقة النووية اليوم بديلاً مهمًا عن النفط والغاز بتحوّلها حلمًا لعلماء الطاقة النوويّة قبل الحرب العالمية الثانية، إلى واقع خلال السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٥، عندما تمّ بنجاح إختراع وإختبار أول مفاعل نووي أو سلاح نووي. وقد حدث تطوّر هائل في التقنيّة النووية خلال العقود الأربعة الماضية، وأصبحت العلوم النووية أساسًا في بعض الأبحاث الطبية والزراعية والصناعية.

يرتبط إمتلاك دولة ما للتقنية الضرورية لإنتاج الطاقة النووية إرتباطًا وثيقًا بإمكان إقدام هذه الدولة على إنتاج السلاح النووي، الأمر الذي حدا المجتمع الدولي والدول

* ضابط في الجيش اللبناني

الكبرى على إبرام العديد من المعاهدات في إطار سعيها إلى الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وإلى ممارسة ضغوط كبيرة ووضع العراقيل في وجه الدول الساعية لامتلاك التكنولوجيا النووية على الرغم من أن امتلاك هذه التكنولوجيا يعتبر من الناحية القانونية حقًّا مشروعًا.

يُعوَّل على الطاقة النوويّة أن تصبح أعظم مصادر الطاقة في العالم بالنسبة للإضاءة والتسخين وتشغيل المصانع وتسيير السفن وغير ذلك من الإستخدامات. من ناحية أخرى، يخاف العالم من الطاقة النوويّة لأنّها تُستخدَم أيضًا في صنع أعظم القنابل والأسلحة تدميرًا، كما أنّ بعض نتائج عمليّة الإنشطار تكون سامّة للغاية.

في المقابل، تتعاظم أهمية امتلاك الطاقة النووية في ظلّ سير مصادر الطاقة نحو الإنضاب بسبب الإستنزاف العارم الذي تتعرّض له هذه المصادر نتيجة الإعتماد عليها في مجالات الحياة اليومية كلّها، حيث بات من الضروري البحث عن مصدر آخر لها، فأصبح أمر تطويع الطاقة النووية للإستعمالات السلمية يشكّل طموحًا لدول العالم لمواجهة أزمة الطاقة المرتقبة خلال العقود المقبلة.

الهدف من هذا البحث إلقاء الضوء على أهمية الطاقة النوويّة في عصرنا الحاضر ومجالات استخدامها السلمية والعسكرية، وحقّ الدول في امتلاك هذه التكنولوجيا من الناحية القانونية وعلى أهمّ المعاهدات الدولية والمؤسّسات التي ترعى استخدام الطاقة النووية بالطرق السلمية ومدى ارتباط هذه المعاهدات بسياسات الدول الكبرى ومصالحها، لنخلص إلى الصيغة التي تتمكّن من خلالها الدول النامية من إمتلاك التكنولوجيا

النووية للأغراض السلمية بشكل يضمن أمن المجتمع الدولي الذي تتّخذه الدول الكبرى ذريعة لمنعها من الوصول إلى امتلاك هذه التقنية.

القسم الأول: الطاقة النووية وإستخداماتها السلمية

١-إكتشاف الطاقة النوويّة

لقد بدأت الأبحاث النوويّة منذ أواخر القرن التاسع عشر من خلال ما قام به الفيزيائي الفرنسي هنري بيكيريل، حيث حدّد طبيعة الإشعاع العام ١٨٩٦ واكتشف الإلكترونيات في العام التالي.

وفي العام ١٨٩٨، نجح كل من "بيار وماري كوري" في عزل المواد الطبيعية المشعّة وهي الراديوم والبولونيوم، وفي أوائل القرن العشرين ظهرت أسس الفيزياء النوويّة من خلال الأبحاث التي قام بها ثلاثة علماء والذين إقترنت أسماؤهم في ما بعد بالقنبلة النوويّة الأولى وهم "إدوارد تيلير وأنريكو فيرمي وج. روبرت أوبنهايمر".

٢- إهتمام الدول في الطاقة النوويّة

تتعرّض الدول المتقدّمة نوويًا لقلقٍ كبير نتيجة العلاقة الوثيقة بين الطاقة النوويّة والتسلّح النووي. ولهذا فإن سعي أيّ أمّة لتحقيق إكتفاء ذاتي نووي يشكّل عندها تهديدًا للأمن الدولي.

في العام ١٩٤١، جنّدت الولايات المتحدة الأميركية كامل طاقاتها لصنع قنبلة نوويّة، من خلال ما عُرفَ بمشروع "مانهاتن"، الذي ضمّ مجموعة

من العلماء الأوروبيين الناجين من ألمانيا النازيّة والذين لجأوا إلى الولايات المتحدة مع أسرار تقنيّة وعلميّة، وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا النازيّة، ومنذ أواخر الثلاثينيات، كانت متفوّقة في المجال النووي، إلا أنّها قرّرت إهماله مؤقّتًا لتصبّ الإهتمام على تطوير صواريخ من نوع V١ وV٢ والتي تعتبر باكورة إنتاج للصواريخ البالستية البعيدة المدى.

وفي ١٦ تموز ١٩٤٥، نجحت الولايات المتحدة في تفجير أوّل قنبلة نوويّة، وذلك في ولاية نيو مكسيكو، وبعد أربع سنوات أي في العام ١٩٤٩، نجح الإتحاد السوفياتي في تنفيذ إنفجاره التجريبي النوويّ الأوّل، ثم تلته الصين في العام ١٩٤٥ وبريطانيا في العام ١٩٥٣، ففرنسا في العام ١٩٦٠. وهكذا تَشكَّلَ النادي النوويّ من الخمسة الكبار الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والذين عملوا على تطوير ترسانتهم وزيادة مفاعيلها التدميريّة، التي وصلت إلى حدّ القدرة على إفناء الكرة الأرضية بكاملها عشرات المرّات.

وبقي النادي النوويّ حكرًا على الخمسة الكبار طيلة فترة الحرب الباردة، إلى أن أصبح يشمل الهند، أفريقيا الجنوبية، باكستان، وإسرائيل التي فضّلت إبقاء قدراتها النوويّة طيّ الكتمان وإحاطتها بجدار من الغموض والتعتيم.

كان إنتاج القنبلة النووية في العام ١٩٤٥ بداية عصر جديد وثورة تكنولوجية ضخمة. هذه الثورة التكنولوجية قد تكون إذًا للخير أو للشر، وهذا متوقّف على الإنسان نفسه، فإما أن يستهدي بأعماله بما يقضي به العقل والحكمة، وإما أن يخرج على مقتضياتهما وأحكامهما فيعجّل النكبة.

٣-الإستخدامات السلمية للطاقة

أ- في إنتاج الطاقة الكهربائية

في العام ١٩٥٤ تمَّ إنشاء أوّل مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية في الإتحاد السوفياتي سابقًا. وفي العام ١٩٥٦، أُنشئت في بريطانيا أوّل محطّة لتوليد الكهرباء تعمل بالطاقة النووية في أوروبا. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إتسع نطاق إستخدام الطاقة النووية في مجال توليد الطاقة الكهربائية في العديد من دول العالم. إلى أين ستقودنا المفاعلات النوويّة؟ ولاسيما وأن الطاقة النوويّة تزوّد دول العالم بأكثر من ١٦٪ من الطاقة الكهربائيّة، فهي تمدّ ٣٥٪ من إحتياجات دول الإتحاد الأوروبي. واليابان تحصل على ٣٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النوويّة، بينما تعتمد بلجيكا وبلغاريا والمجر وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية والسويد وسويسرا وأوكرانيا على الطاقة النوويّة لتزويد ثلث إحتياجاتها من الطاقة، لأن كمية الوقود النوويّ المطلوبة لتوليد كميّة كبيرة من الطاقة الكهربائية أقلّ بكثير من كمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد الكميّة نفسها. فطنٌّ واحد من اليورانيوم يقوم بتوليد طاقة كهربائية أكبر بملايين من براميل البترول أو ملايين الأطنان من الفحم.

تشغل المحطّات النوويّة لتوليد الطاقة مساحات صغيرة نسبيًا من الأراضي بالمقارنة مع محطّات التوليد التي تعتمد على الطاقة الشمسيّة، فقد أكّدت اللجنة التنظيميّة للمفاعلات النوويّة على أننا بحاجة إلى حقل شمسي بمساحةٍ تزيد عن ٣٥ ألف فدّان لإنشاء محطّة تُدار بالطاقة الشمسيّة لتوليد طاقة تعادل ما تولّده المحطّة النوويّة بمقدار ١٠٠٠ ميغاوات.

ب- في مجال الطب والصيدلة

الطبّ النوويّ هو فرع من علم الطبّ، تُستخدم فيه مواد النظائر المشعّة لتحديد المرض ومعالجته. هذه المواد أما أشعّة النظائر وأما أدوية معلّمة (وضعت لها علامات) بمواد أشعّة النظائر. يتمّ تزريق هذه المواد لتحديد الداء وقياس نسبة الأشعّة المجازة للمريض. في هذا القسم قد يشار إلى أمور من شأنها تحديد سرطان البروستات وعلاجه وسرطان الكولون والأمعاء الصغيرة وبعض حالات سرطان الصدر، وكذلك تحديد الغدد السرطانية ودراسة غدد المخّ والصدر والأعراض الوريديّة وتصوير أمراض القلب وسوى ذلك مثل تحديد فقر الدم. إلى ذلك، أدّى التطوّر الكبير للتقنيات المعتمدة في إستخدام النظائر المشعّة في تشخيص الأمراض إلى تطوير كبير في قدرة الأطباء على التشخيص الدقيق لمختلف الحالات المرضية، ممّا كان له الأثر الكبير في نجاح إستخدام العلاجات المستخدمة. فقد تمكّن الأطبّاء من تحديد حجم الدم في جسم الإنسان وتحديد حجم البلازما والكريات الدموية كلّ على حدة، ومن دراسة الدورة الدموية في الشرايين وتحديد أماكن الضعف بها، كما تمّ تشخيص أمراض عضلة القلب وتحديد مدى الضيق في صمّاماته وتحديد كفاءتها.

أما في العلاج، فلعلّ أهم النجاحات التي لقيتها الأساليب النوويّة في الطب كانت في عمليات علاج الأورام السرطانية، وفي حالات الذبحة الصدرية وهبوط ضغط الدم. كما وفّرت النظائر المشعّة إمكانيات هائلة لعلوم الصيدلة من خلال إستخدام المواد الكيميائية والصيدلانية

الموسومة بالنظائر المشعّة، فقد أصبح ممكنًا بصورةٍ دقيقة التعرّف على تأثير الدواء ومساره وتحوّلاته داخل جسم الإنسان أو النبات، وكان من أعظم النجاحات لاستخدام تلك المركبات الموسومة، هو تفهّم آلية عمليات التمثيل الغذائي سواء في الإنسان أو النبات.

ج- في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء

دفع إستخدام النظائر المشعّة بالعلوم الزراعية وعلوم الأراضي وفيزيولوجيا النبات أشواطًا كبيرة إلى الأمام، ممّا أدى إلى ظهور عصر جديد يمكن أن نسمّيه عصر الزراعة النووية. فقد أمكن باستخدام النظائر والإشعاع دراسة خصائص العلاقة الثلاثية بين الأرض والنبات والماء والوصول إلى حقائق أساسية ومعلومات رائدة لم يكن من الممكن الحصول عليها، إلا باستخدام النظائر المشعّة والإشعاع. فقد تمّت دراسة الأراضي ونوعياتها وخصائصها ومكوّناتها، وأساليب إنتقال الغذاء والماء من خلالها إلى النبات وأثر كل ذلك في نموّ النبات، وكذلك تعتبر دراسة إمتصاص الأسمدة والمبيدات من الخطوات الحاسمة التي ساعدت على ضبط عمليّة التسميد.

وإذا كان تطوير آليات الإنتاج الزراعي وتفهّمها لرفع الإنتاج قد أدّيا إلى نتائج إيجابية واضحة، فإن إستحداث ما يُسمّى بالطفرات النباتية (أي التحوّلات الوراثية المفاجئة)، قد أدّى إلى نتائج باهرة. فقد إستخدمت بعض أنواع الأشعة للتأثير على الجينات النباتية وإحداث طفرات فيها لتحسين المحاصيل الزراعية بإشراف منظّمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا المجال تجري مدارس علمية

عديدة جهودًا رصينة ومنهجية لإنتاج مختلف أنواع الطفرات لجميع أنواع المحاصيل، نذكر منها على سبيل المثال: القمح، الشعير والذرة.

أخيرًا، لا تكتمل حلقة تعظيم الإنتاج، الزراعي من دون أن نتطرّق إلى عنصر الحفاظ على الغذاء بالإشعاع. وفي هذا المجال تمّ التوصّل إلى أساليب لحفظ الغذاء لمدّة طويلة بعد مرحلة الإنتاج، وذلك باستعمال بعض الإشعاعات النووية، ولاشك بأن أهمية كل ذلك تتضح إذا ما علمنا أنه في القرن الحادي والعشرين يمكن أن يقتصر تداول الغذاء من خلال التجارة الدولية على الغذاء المشعّ فقط، باعتباره نظيفًا ومأمونًا من الناحية الصحية.

د- في مجال الصناعة

تستخدم المصادر والمواد المشعّة على نطاق واسع في التطبيقات الصناعية على المستوى العالمي لإجراء العمليات الصناعية أو ضبط جودة المنتجات. وذلك من خلال استخدام المعامل والماكينات التي تعتمد في تشغيلها على نظم الضبط الإشعاعية. ففي صناعة النفط مثلاً تستخدم النظائر المشعّة لتحديد سرعة تدفّق النفط عبر الأنابيب وفي صناعة الرقائق تستخدم المصادر المشعّة في ضبط سماكة الرقائق وتعديلها.

القسم الثاني: الطاقة النووية وإستخداماتها العسكرية

١- الصناعة النوويّة

تعتبر الطاقة النووية في العصر الراهن، وعلى المدى القريب، البديل المتاح لمواجهة متطلّبات الطاقة التي ترافق التنمية الإقتصادية في ظلّ سير الوقود الحفري نحو الإنضاب، وإزاء هذه الإعتبارات تمكّنت بعض الأقطار النامية كبنغلادش، البرازيل، الهند، باكستان وتركيا من إرساء برامجها الوطنية للطاقة النوويّة.

إنّ الطاقة النوويّة هي الطاقة الناتجة عن تكوين نواة ذريّة مختلفة عن طريق إعادة توزيع البروتونات والنيترونات بين النواة المتفاعلة، وبالتالي فهي الطّاقة المتحرّرة من القسم الداخلي للذرّة. يقصد بهذا الإصطلاح أيّ سلاح تتخلّله تفاعلات إنشطارية أو إنصهارية ومثال ذلك القنبلة الذرّية والهيدروجينيّة.

فالأسلحة النوويّة هي التي تعتمد على إنشطار نواة اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ للحصول على الطاقة، وذلك لدى قذف هذه النواة بنيترونات محايدة (ليس لها شحنة كهربائية)، ويحدث ما يسمّى بالتفاعل المتسلسل اللحظي خلال أجزاء من مليون من الثانية وتنطلق الطاقة النوويّة، ويمكن التحكّم في زمن التفاعل هذا عن طريق إستخدام فحم الجرافيت أو قضبان الكاديوم أو الماء الثقيل لإمتصاص النيترونات والإستفادة من الحرارة الناتجة (محطّات توليد الطاقة الكهربائية).

٢- بداية إكتشاف السلاح النووي

بدأت معرفة السلاح النووي من خلال إستغلال خاصية الإنشطار لبعض المعادن الثقيلة مثل اليورانيوم والبلوتونيوم، ثم تطوّر ذلك للأسلحة

الإندماجية التي تفوقها في قوّتها الإنفجارية، ثم تطوّر لمعالجة الأهداف المحدّدة الحجم، وفي ما يأتي عرض موجز لأبرز نظم الحصول على الأسلحة النووية من خلال الإنشطار والإندماج.

فالطاقة النوويّة أو الطاقة الذريّة هي الطاقة التي تتحرّر عندما تتحوّل ذرّات عنصر كيميائي إلى ذرّات عنصر آخر وعندما تنغلق ذرّات عنصر ثقيل إلى ذرّات عنصرين أخفّ، فإن التحوّل يسمّى "إنشطارًا نوويًّا" ويمكن أن يكون التحوّل "إندماجًا نوويًّا" عندما تتّحد أجزاء ذرّتين.

أما الإندماج النووي ويسمّى أيضًا التفاعل النوويّ الحراري لأنه يحدث فقط عند درجات حرارة عالية جدًا، فهو عكس الإنشطار النوويّ. والإندماج النوويّ هو الذي يُنتِج الطاقة المدمّرة للقنبلة الهيدروجينيّة ومع ذلك يمكن للإندماج النوويّ في المستقبل، أن يكون أحد أعظم المصادر الشمسيّة للطاقة السلميّة لأنه يمكنه إستخدام مياه البحار والبحيرات والأنهر في إنتاج القوى النوويّة.

٣- أنواع السلاح النووي

دخلت العلاقات النوويّة الدوليّة مرحلة إنفتاح بعد أن تجاوزت مرحلة العزلة التي دامت ما بين ١٩٥٥ و١٩٥٨، ومن ثمّ تحوّلت خلال السبعينيات إلى مرحلة تقويم الذات. وفي أثناء هاتين الفترتين حقّقت عملية تطويع التقنية النووية بعض الخطى الواسعة للأمام داخل الأقطار المتقدّمة.

أ- القنبلة الذرية

إنها القنبلة النوويّة الأساسية وكانت نماذجها الأولى هي التي أُلقيت

على هيروشيما وناكازاكي خلال الحرب العالمية الثانية، وهي القنبلة الإنشطارية التي تستخدم التفاعل المتسلسل لإنتاج كمية كبيرة جدًا من الطاقة في وقتٍ قصيرٍ (جزء من مليون من الثانية)، وهذا ما يؤدّي إلى حدوث الإنفجار الذري القوي جدًا.

ينتج من هذا الإنفجار تداعيّات مدمّرة تتكوّن من درجات حرارة عالية جدًا (مئات الملايين من الدرجات المئوية) وضغوط عالية جدًا (عدة ملايين ضغط جوي) بسرعة عالية جدًا، ثم ما يستتبع ذلك من إشعاعات. أما القنبلتان اللتان استُخدِمتا في هيروشيما وناكازاكي فقد تراوحت قدرتهما التفجيرية بين ١٨و٢٢ كيلوطن.

ب- القنبلة الهيدروجينية

إنها القنبلة التي تعتمد على إندماج نواة العناصر الخفيفة للحصول على الطاقة مثل نظائر الهيدروجين (الديتريوم – والتريتيوم) والهليوم والليتيوم. هذه العناصر تحتاج إلى طاقة عالية جدًا لإندماجها، وقد تمّ الحصول عليها بعد إنتاج الأسلحة الذرية وإستخدمت القنبلة الذرية كصاعق في القنبلة الهيدروجينية لتوليد الحرارة اللازمة لإجراء التفاعل. وبنتيجة التفاعل تنطلق طاقة هائلة أكبر بعشرات، بل بمئات المرات عن تلك الناتجة في أثناء التفاعل المتسلسل، ولتصغير حجم القنبلة الهيدروجينيّة توضع العناصر الخفيفة (الحشوة) بشكل سائل، وقد يُصنع غلاف القنبلة من اليورانيوم الطبيعي ٢٣٨ القابل للإنشطار، ممّا يؤدّي في هذه الحالة ونظرًا لتوليد نيترونات ذات طاقة كبيرة، إلى زيادة فعاليّة هذه الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة الهيدروجينية تسمّى

أيضًا بالأسلحة الحراريّة لأن المفعول الأكبر فيها هو المفعول الحراري.

تقدّر القوة التفجيرية للقنابل الهيدروجينية بما يعادل ١٠٠–٢٠٠ كيلوطن، كما توجد قنابل لها قدرة أكبر نتيجة تقنية "الإندماج ذات المراحل". وقد فجّر الإتحاد السوفياتي السابق العام ١٩٦٢ قنبلة هيدروجينية بناتج يعادل٨٥ مليون طن، أي ما يعادل ٣٠٠٠ قنبلة عيارية ناكازاكي. ويُعتبر إنتاج الأسلحة النووية الإندماجية أصعب من الأسلحة الإنشطارية، غير أنها تفوقها جدًّا في قدراتها التدميرية التي تحتوي كذلك على موجات الحرارة والضغط والإشعاع.

ج– القنبلة النيوترونية

إنها نوع من أنواع الأسلحة النوويّة التي لم تتوافر المعلومات عن طبيعة الحشوة المستخدمة فيها، والمعروف حتى الآن أنّها تشبه القنابل الحراريّة (الهيدروجينيّة)، وتكون كميّة العناصر الخفيفة فيها قليلة. ينتج في أثناء إنفجار القنابل النيترونيّة سيل هائل من النيترونات بطاقة عالية جدًا تخترق جميع الدروع ولا تنخفض طاقاتها سوى إلى الخمس تقريبًا (٢٠٪)، ويعتبر سيل النيترونات العامل المدمّر الرئيس، أما تأثير موجة العصف والإشعاعات فهو قليل بالمقارنة مع ذخيرة حراريّة من العيار نفسه. وقد أطلق الخبراء النوويون على القنبلة النيترونية إسم "القنبلة النظيفة" لأنّها تبيد القوى البشريّة والكائنات الحيّة، بينما تبقي على الجماد من منشآت وأدوات من دون أيّ دمار.

إستحدثت هذه القنبلة مؤخّرًا، وهي تمتاز بصغر حجمها ودقّة صنعها وتعقيدها، تقتل الأشخاص من دون أن تُحدثَ أضرارًا مادية كبيرة. وهي

بالتالي أكثر فعالية من الأسلحة التقليدية، يمكن أن تُستخدم في حرب نووية محدودة، تستهدف شلّ المواقع العسكرية وقواعد الإطلاق. وعليه فإنّ خطر مثل هذا السلاح، أنه يجعل الحرب النووية أقلّ وحشية والإنسان أكثر تقبّلاً لها.

٤- المفاعلات النوويّة

هناك نوعان من المفاعلات النوويّة: مفاعلات للبحث وأخرى لتوليد الطاقة.

تستخدم مفاعلات البحث لإجراء الأبحاث العلمية وإنتاج النظائر لأهداف طبيّة وصناعيّة وهي لا تستخدم لإنتاج الطاقة.

وتستخدم المفاعلات النوويّة أيضًا كمصانع لإنتاج الأسلحة في البلدان التي لديها برامج حرب نوويّة، فيمكن إستخدام المفاعلات النوويّة السلميّة لإنتاج الأسلحة النوويّة وإجراء الأبحاث المتعلّقة بها.

٥- عيار الأسلحة النوويّة

إن عيار أو قوّة الأسلحة النوويّة يقدّر بما يوازيها من مادة ال(ت.ن.ت) التي تعطي القوّة نفسها، وتقسّم القنابل النوويّة حسب عياراتها بشكل إصطلاحي إلى:

- قذائف ذات عيار صغير جدًا، أقلّ من ١٠٠٠ طن
- قذائف ذات عيار صغير، من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ طن.
- قذائف ذات عيار متوسّط، من ١٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ طن.
- قذائف ذات عيار كبير، من ١٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ أو ميغاطن (مليون طن).

–قذائف ذات عيار كبير جدًا أكثر من واحد ميغاطن.

كما يمكن تقسيمها من حيث الإستخدام إلى:

- قذائف تكتيكيّة: العيارات الصغيرة.
- قذائف عملانية: العيارات المتوسّطة.
- قذائف استراتيجية: العيارات الكبيرة.

٦– أنواع الإنفجارات النوويّة

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنفجارات بالنسبة لمكان وجودها من الأرض:

أ –الإنفجار الجوّي: بين ٦٠٠ و٨٠٠م عن سطح الأرض.

ب –الإنفجار السطحي: على علو سطح الأرض وحتى إرتفاع ٦٠٠م.

ج –الإنفجار تحت الأرض: على عمق عدّة أمتار تحت الماء.

٧– وسائل الإطلاق

إنّ وسائل إطلاق السلاح النوويّ هي:

أ–مدفع قصير المدى: يطلق قذائف نوويّة من عيار ٠,٥ إلى ١ كيلو طن، والمدى الأدنى للقذائف من هذا العيار هو ٢ كلم.

ب– مدفع متوسط المدى: يطلق القذائف النوويّة من عيار ١.٥ و٢ كيلو طن.

ج– الصوراريخ أرض/أرض: تحمل رؤوسًا نوويّة من مختلف العيارات، حتى ٥٠٠٠ كيلو طن.

د– الطائرات القاذفة: تحمل قنابل من كل العيارات.

٨– أنواع التفاعل النوويّ

هناك نوعان للتفاعل النوويّ هما:

أ– الإنشطار: وهو عبارة عن تحطيم الذرات، ويسمّى إنقسامًا أو إنشطارًا ويحدث في الزون الذرّي العالي كما في القنبلة الذريّة.

ب– الإتحاد (الإندماج): وهو عبارة عن ربط الجزئيات مع بعضها بواسطة التسخين، ويدعى إنصهارًا أو إتحادًا ويحدث في أخفّ الأوزان الذرّية، كما في القنبلة الهيدروجينية.

القسم الثالث: حقّ الدول في إستخدام الطاقة الذريّة وفق نصوص القانون العام

١– الطاقة النوويّة

تشكّل الطاقة النووية في رأي الكثيرين مصدرًا مهمًّا من مصادر الطاقة لإستعمالات مدنية، قد تصبح أكثر أهمية في سياق الجهد المبذول على نطاق عالمي، للحدّ من الإعتماد على الوقود وانبعاثاته. وفي الوقت نفسه، فإنّ التوتّر المتزايد بين أهداف تحقيق نظام أكثر فعالية لعدم الإنتشار وحقّ جميع الموقّعين على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النوويّة في تطوير صناعتهم النوويّة المدنيّة، يشكّل أزمة يتوجّب تضافر الجهود الدولية لنزع فتيلها.

أ- تتضمّن المادّة الرابعة من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية (راجع الملحق "أ") حقوق الدول الأطراف في إنماء الطاقة النووية وبحثها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وتحدّد المعاهدة أيضًا أنّ هذا الحقّ يجب استخدامه وفق أحكام المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

ب- أعطت المادّة العاشرة من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لكل دولة معنية في المعاهدة الحقّ في الإنسحاب منها، على أن تقوم هذه الدولة بإخبار جميع الدول الأطراف، وكذلك مجلس الأمن بانسحابها، وذلك في فترة ثلاثة أشهر مقدمًا، على أن يتضمن مثل هذا الإخطار بياناً بالحوادث غير العادية التي تقدر الدولة أنها تهدد مصالحها العليا.

٢- الحقوق الأساسية للدول

إذا شئنا أن نعرف الحقوق الأساسية للدول، فما علينا إلا أن نقابلها بالحقوق الذاتية الثانوية أو المنشقة منها، التي تنتج عن العقود الإدارية التي تعقدها الدول (أما صريحة كالمعاهدات وأما ضمنية كالأعراف المستمرّة). ولكلّ دولة التمتّع بهذه الحقوق بمجرّد وجودها، وتكون هذه الحقوق "مطلقة" حيثما تكون جزءًا لا يتجزّأ من الشخصيّة الدوليّة التي تطبعها بطابعها وتكون حينئذ غير قابلة للإلغاء، ولا يمكن لأي قانون وضعي أن يعاكسها أو يقف في طريقها. وتصبح إذًا بصورة لا يمكن معها التنازل عنها، لأنّ كلّ دولة تتنازل عن حقوقها الأساسية (ولو بإرادتها) تحرم نفسها حقّ التمتّع بالشخصيّة الدوليّة.

الحقوق الأساسية للدولة هي بمنزلة مبادئ مطلقة لا يمكن إلغاؤها أو التعرّض لها. فالدولة لا يمكنها أن تتخلّى عن هذه الحقوق الأساسية، ومعنى ذلك أن تخلّي الدولة بصورة نهائية كاملة عن حقٍّ من حقوقها ينزع عنها صفتها، ومن أنها دولة ذات سيادة، وشخصية دولية. ولكن هذا لا يمنع من أن تكون أي دولة، قادرة على التخلّي عن بعض مظاهر معيّنة من حقوقها الأساسية، أو أن تعلّق ممارسة هذا الحق لوجهات نظر خاصة. وهذا التخلّي أو التعليق يمكن أن يكونا لأجل معين، ويمكن أن يكونا لأجل غير مسمى، وربما كان ذلك في ظروف خاصّة لمصلحة دولة أو دول متعدّدة. ومن أهم هذه الحقوق:

أ- السيادة

إن سيادة الدولة تتمثّل بما لديها من سلطان على إقليمها الذي تختصّ به بما فيه من أشخاص وأموال، لذا فإنه يقتضى في السيادة وجود الدولة إلى جانب الشعب والإقليم، وأن تكون هناك هيئة منظّمة تقوم بالإشراف على أشخاصها وتنظيم علاقاتهم، وحماية مصالحهم، والعمل على إبقاء الوحدة في ما بينهم لتحقيق المصلحة العليا للدولة. هذا وتظهر السيادة واضحة في إدارة الإقليم من قبل أبنائه، والدفاع عن كيانه وكيان شعبه، واستغلال موارده وتنظيمها على الوجه الذي يستفيد منه أعضاء المجتمع كافة في ذلك الإقليم.

من المتفق عليه دوليًا أن السيادة يجب أن تحكمها قواعد العلاقات الدولية القائمة على أساس التعاون والسلم والأمن والحماية والإحترام بين الدول. فكما أن الفرد مُقيّد في استعمال حريته وسيادته بحقوق غيره

من الأفراد، كذلك الدول تُقيَّد في تصرفاتها بما للدول الأخرى من حقوق سيادية، يتطلّب منها عدم الإخلال بها.

تربط الدول في ما بينها مصالح مشتركة وتعاون متبادل، فليس للدولة أن لا تكترث بمصالح الدول الأخرى، كما أن ممارستها لسلطاتها يجب أن تكون في نطاق قواعد القانون الدولي، وفي حدود تعهّداتها والتزاماتها الدولية، ولا يمكن أن يقال: إن في هذا إنتقاصًا من سيادتها وتقييدًا لها، لأن هذا التقييد عام، ويشمل جميع الدول ذات السيادة، وفي صالحها جميعًا.

ب- حق البقاء

مما لاشك فيه أنّ حق البقاء هو حق أساسي للدولة، ولكلّ دولة الحق أن تحميَ رعاياها وتؤمّنَ بقاءهم. وذهب الكثير من علماء القانون إلى اعتبار حقّ الدفاع المشروع وحقّ التقدّم والتكامل حقّين متمّمين لحقّ البقاء.

ج- الدفاع المشروع

لقد بحث عن الدفاع المشروع في العقود الدولية الحديثة ويجب أن نلاحظ أنّ حقّ الدفاع هذا لا يمكن استعماله إلا ضدّ اعتداء جائر، وأنه لا يمكن أن يكون في حال من الأحوال عملاً وحشيًا جائرًا. على أن المنطق السليم يحدونا على الإعتراف أن الدفاع المشروع عمل فجائي تقوم به الدولة ضدّ أي اعتداء طارئ، وتقدير الدولة لمشروعية الدفاع أمر يأتي بعد وقوعه، لا قبله. أضاف إلى أنّ ميثاق الأمم المتحدة إعترف للدول بهذا الحقّ.

د- حق التقدّم والتكامل

حقّ البقاء لا يمكن أن يكون ثابتًا، بل لابد من أن يكتسب مظهرًا متطوّرًا. ذلك لأن الدولة كائن حي، وكل توقّف أو تقهقر يقف في وجهه لابد وأن يكون عاملاً من عوامل ضعفه، بصورة تؤثّر على كيانه ووجوده. وناموس الحياة الطبيعي قائم على التكامل المستمرّ. فللدولة حقّ وعليها واجب، أن توسّع عناصر ثروتها العامة وعليها أن تنمّي قواها الصناعية والزراعية والتجارية والفكرية. وما واجباتها هذه، إلا حقوقها نفسها. ومن الوجهة الحقوقية، لا وجود لهذين الاتساع والتقوية لأي مبرّر لإثارة الاعتراضات من قبل أي دولة تجاه أي دولة أخرى. ولكن من وجهة النظر الواقعية نرى أن المنافسة الإقتصادية الهائلة في سبيل فتح أسواق للإستهلاك، كان من نتائجها فوز الأقوى وخذلان الأضعف.

٣- قانون المعاهدات

ينظر عمومًا إلى إتفاقية ملزمة بموجب القانون الدولي- معاهدة- على أنها أداة قويّة لتسجيل الإتفاقيات بين الدول. ويكون إبرام مثل هذه الإتفاقيات وصيانتها وإنهاؤها محكومًا بفرع من القانون الدولي يعرف بإسم "قانون المعاهدات" ويصان آداء الإلتزامات بموجب معاهدة بفعل المبدأ الذي يعبّر عنه بالمثل اللاتيني "المعاهدة شريعة المتعاهدين" (العقد شريعة المتعاقدين).

هناك عنصر مركزي في مفهوم الإتفاقية الملزمة قانونيًا، هو أن إنهاءها يخضع لتطبيق القواعد القانونية بدلاً من المصالح الاستنسابية لأطراف

منفردة. إن إنهاء معاهدة إلى قواعد ومبادئ قانونية يخدم مصلحة الحفاظ على الإستقرار وقابلية التنبّؤ في العلاقات الدولية. ووفق تعبير أحد الحقوقيين الدوليين "لا تستطيع أي دولة أن تعفي نفسها من التزاماتها التعاهدية متى شعرت بالرغبة في ذلك، ولو كان بوسعها ذلك لأصبحت العلاقات القانونية غير آمنة إلى حد يدعو لليأس.

في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالية عن انسحابها من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية المتعدّدة الأطراف، واستشهدت بنص خاص في المعاهدة يتيح لدولة طرف الإنسحاب من المعاهدة، إذا ما قرّرت أن "أحداثًا إستثنائية" تعرّض مصالحها العليا للخطر.

وقد إنضمّت كوريا الشمالية إلى معاهدة منع الإنتشار العام ١٩٨٥ كدولة لا تمتلك أسلحة نوويّة، وأبرمت إتفاقية تدابير وقائية خاصة بالمرافق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم تبيّن في ما بعد أنها تقوم بصورة سرّية بتطوير أسلحة نووية، وانسحابها من معاهدة حظر الانتشار لا يعني أنّها انتهكت إلتزاماتها الدولية، إذ إن برنامج تخصيب اليورانيوم أطلق عندما كانت المعاهدة سارية المفعول. وبالتالي فإن عناصر الفعل الخاطئ دوليًا بموجب قانون المسؤولية الدولية يبقى قائمًا.

القسم الرابع: الوكالة الدولية للطاقة الذريّة ودورها في النظام الدولي

١- المسألة النوويّة.

المسألة النوويّة تقبل في جوهرها بإسقاطات سياسية تحدّد نقاطًا لمنظور الرؤية، ومن ثم فإن الربط بين النقاط وعبر إحداثيات مستقيمة، قد يقودنا سريعًا إلى ما بين السطور، حيث تستقرّ حقائق الظل. فالمسألة النوويّة هي مسألة وطنية وإقليمية ودولية، وهي أيضًا حقائق تتشابك مع أجزاء الترتيبات، فهي إذًا مسألة تكتيكية واستراتيجية.

٢-الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية جسم مستقلّ من عائلة الأمم المتحدة، أُنشئت العام ١٩٥٧ بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي اقترح فيه إنشاء وكالة مختصة بهذا الشأن. أما الأهداف الرئيسة لهذه الوكالة فهي:

أ- تشجيع الإستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النوويّة مع توقي إستخدامها المدمّر (راجع الملحق "ب").

ب- أن تكون المحفل العالمي لتقاسم المعارف والتقنيّات النوويّة بين البلدان الصناعية والنامية على حدٍّ سواء.

ج - تضطلع الوكالة بدورٍ حيويٍ في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين، وهذا عامل مهم في تعزيز ثقافة السلامة والأمن في الإستخدام السلمي للطاقة النوويّة.

د- تعمل الوكالة على التشجيع في مسألة موالاة إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

هـ- تعمل الوكالة على تنفيذ الأحكام المتعلّقة بالضمانات من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النوويّة.

و- تتكفّل الوكالة قدر الإمكان بعدم اللجوء إلى المساعدة التي تقدّمها أو التي تقدّم بناءً على طلبها أو تحت إشرافها أو مراقبتها بهدف دعم أي غرض عسكري، كما ورد في المادة الثانية من نظامها الأساسي.

ز- تتأكّد الوكالة من مراعاة أعلى معايير الأمان في تصميم المنشآت النووية وتشغيلها، وفي الاضطلاع بالأنشطة النووية السلمية من أجل التخفيف بالحدّ الأدنى من الأخطار التي تهدّد الحياة والصحّة والبيئة.

ح- تعمل الوكالة على إتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الحماية المادية والسلامة والأمن للمواد النوويّة والمشعّة.

٣- الضمانات النوويّة ومنع انتشار الأسلحة النووية

تحمل مسألة التقنية وجوه تعقيد عديدة تشكّل صراعات لا تحدّ بين مورّدي التقنية ومستورديها. وتتفاوت هذه الصراعات حدة حيث يشتدّ الصراع مع حساسية التقنية وتقدّمها، كما هو الحال بالنسبة للتقنية النوويّة. وقد خيّم شبح المبادئ التي أرستها الولايات المتحدة في معهد اليورانيوم على أمر تطويع التقنية النوويّة. حيث قامت في نيسان ١٩٧٦ بفرض شروطها الرئيسة على تصدير التقنيات النوويّة الحسّاسة.

يرتكز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية على ضمانات النظام الدولي النوويّة، الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى الرقابة بواسطة الأقمار الإصطناعية والذي تساهم فيه كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

يمكن تعريف نظام الضمانات النوويّة، بأنه النظام القانوني والفنّي الذي يرمي إلى ضمان عدم إستعمال المواد والتجهيزات والمعدات والخدمات في مجال الطاقة الذرية لأغراض عسكرية.

الخاتمة

في القانون الدولي عنصران أساسيان يتعلّقان بالرقابة على الأسلحة، وهما فضّ النزاعات وضمان الإستجابة إلى أحكامه. وهذه الطبيعة المزدوجة في وظيفة القانون الدولي بحاجة إلى تأكيدها في البداية لأنّ أولى الوظيفتين، أي فضّ النزاعات، أمورًا يستهان بها عادة. فغالبًا ما يفترض أنه لو استطعنا بطريقة ما، أن ننشئ قوّة بوليسية دولية قويّة بشكلٍ حاسم وتحت رقابة مركزية في عالم منزوع السلاح نسبيًا، فسوف تحلّ إلى حد كبير مشكلة وضع قانون دولي. هذا الإفتراض يشمل عيبين كبيرين:

١- العيب الأول: أنه في حال نشوب نزاع مسلّح بين دولتين لابد من قرار يبيّن أيًا من الجانبين على حقّ وأيهما على باطل، وذلك قبل إرسال هذه القوّة لمعالجة الموقف. ولما كانت معظم النزاعات في أيامنا هذه نتيجة صدام معقّد ودقيق بين حقوق يدّعيها طرفا النزاع وليست نتيجة

أعمال غزو صريحة وعنيفة، فإن تسوية نواحي الصواب والخطأ في النزاع تتطلّب مجموعة مبادئ يُستهدَى بها في وضع القرار وجهازًا غير متحيّز لتطبيق المبادئ، وكلا الأمرين يجب أن يكونا محط قبول من جانب الدول التي يمسّها الموضوع، وفي هذا المجال لم يكن رأي محكمة العدل الدولية في تبرير امتلاك إسرائيل للسلاح النووي بحجّة الدفاع عن النفس، مستندًا إلى مبادئ مقنعة لجانبي النزاع.

٢- العيب الثاني: أنه لا قيام لعالم منزوع السلاح نسبيًا وفيه قوّة دولية قويّة إلاّ إذا أقيم نظام مُرضٍ لتسوية النزاعات. فالأسلحة لم تنشأ عن مجرد "شهوة " ولكنها نشأت، بصفة جزئية على الأقل، لتؤدّي وظيفة مشروعة أي محاولة حماية الدولة من العدوان الظالم على حقوقها، بما فيها حقّها في الأمن. ويترتّب على هذا أننا لا نستطيع أن نتخلّص من الأسلحة بحيث ينشأ مكانها فراغ، وإنما يجب أن يحلّ مكانها شيء ما قد يسدّ هذا الفراغ. وفي قصة البشرية هذا "الشيء" هو القانون.

إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية، حين يدخل نظامها حيّز التنفيذ، سوف تشكّل آليّة قضائية مهمّة لتفعيل الجهود الدولية نحو منع انتشار الأسلحة النووية، فإن دورها سيظلّ مقتصرًا على استخدامات هذه الأسلحة في زمن النزاعات الدولية المسلّحة وعلى محاكمة الأشخاص الطبيعيين وحدهم، ومتوقّفًا على التعاون الكامل من جانب الدول، وهو ما يضعف من إيجابية النتائج المرجوّة، مادامت الدول ستظلّ بمنأى عن المساءلة الدولية. ولا يكفي في هذا القول بأن هذه الدول تسأل مدنيًا، كما أنّ الأجهزة المعنيّة بالأمن الجماعي الدولي (مثل مجلس الأمن) لها

سلطة إتخاذ إجراءات رادعة ضدّ هذه الدول، فإن هذه الإجراءات غير كافية وغير موضوعيّة لتأثّرها بالإتجاهات السياسية للدول الأخرى، وقدرة الدول المسؤولة على التوجيه والتأثير في قرارات الأجهزة المعنيّة بالأمن الجماعي الدولي.

إن المواجهة الجادة للأفعال المنطوية على أي خرق للإلتزام الدولي بمنع إنتشار الأسلحة النووية لن تتحقّق بصورة كاملة إلا بوجود محكمة دولية جنائية تجري أمامها تحقيقات ومحاكمات موضوعية محايدة في مواجهة دول قامت بإنتاج أو تخزين أو إستخدام هذه الأسلحة. وتصدر من هذه المحكمة تدابير على غرار التدابير الإحترازية في القوانين الداخلية، هدفها الحيلولة من دون تكرار الخروقات الدولية، إلى جانب معاقبة الأشخاص الطبيعيين الذين تمّت هذه الأفعال على أيديهم. وهنا نسأل: هل سيشهد القرن الحادي والعشرين هذا الواقع؟

ملحق - أ -

النصّ الكامل لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ١٩٧٠

المادة الأولى

تتعهّد كل دولة ذات سلاح نووي طرف في الإتفاقية، بألا تنقل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي متسلّم أيًا كان أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي أو الإشراف على هذه الأسلحة أو الأجهزة، وكذلك ألا تساعد أو تشجّع أو تحرّض بأي طريقة كانت دولة غير نووية على صنع أو الحصول بغير ذلك على أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي، أو أن يكون لها إشراف الحصول على هذه الأسلحة أو الأجهزة.

المادة الثانية

تتعهّد كل دولة ذات سلاح نووي طرف في المعاهدة بألا تقبل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أي ناقل أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي أو الإشراف على هذه الأسلحة أو الأجهزة وكذلك ألا تصنع أو تحصل بغير ذلك، على أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي، وألا تقبل المساعدة على صنع هذه الأسلحة أو الأجهزة أو تسعى لها.

المادة الثالثة

١- تتعهّد كل دولة طرف في هذه المعاهدة غير مالكة للأسلحة النووية أن تقبل ضمانات تضمن في اتفاقية سيتم التفاوض بشأنها وتعقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتفق وقانون الوكالة ونظام ضماناتها من أجل التحقّق فقط من تنفيذ الإقتراحات التي تتضمّنها هذه المعاهدة بهدف منع تحويل الطاقة الذرية من الإستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أي أجهزة أخرى للتفجير النووي. ويتمّ إتباع إجراءات الضمانات التي تتطلّبها هذه المادّة بالنسبة إلى المواد المصدرية أو الإنشطارية الخاصّة سواء كانت تنتج أو تصنّع أو تستخدم في أي وجه من الوجوه النووية الرئيسة، أو خارج هذه الوجوه، وتُطبّق الضمانات التي تتطلّبها هذه المادة على كل المواد المصدرية أو الإنشطارية الخاصة في مختلف الإستخدامات السلمية النووية داخل إقليم هذه الدولة أو الأراضي الخاضعة لسلطتها أو التي تكون تحت رقابتها في أي مكان.

٢- تتعهّد الدول الأطراف في المعاهدة ألا تزوّد:

- مادّة مصدرية أو إنشطارية خاصّة.

- معدّات أو مواد مصمّمة أساسًا أو معدّة للتصنيع أو إستخدام أو إنتاج مواد إنشطارية خاصّة لأي دولة غير مالكة للأسلحة النووية لأغراض سلمية، إلا إذا كانت المادة المصدرية أو الإنشطارية الخاصة خاضعة للضمانات التي تتطلّبها هذه المادة.

٣–تطبّق الضمانات التي تتطلّبها هذه المادّة بطريقة تتّفق مع المادّة الرابعة من هذه المعاهدة، وأن تتجنّب الإضرار بالتطوّر الإقتصادي والتكنولوجي للأطراف أو التعاون الدولي في ميدان الإستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك التبادل الدولي للمواد الذرية ومعدّات تصنيع المواد الذرية واستخدامها وإنتاجها للأغراض السلمية بما يتّفق ونصّ هذه المادّة ومبدأ الضمانات.

٤–تعقد الدول الأطراف في هذه المعاهدة وغير المالكة لأسلحة نووية إتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ ما تشترط هذه المادة بصورة فردية أو جماعية مع الدول الأخرى وفق قانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتبدأ المفاوضات الخاصة بهذه الإتفاقيات في خلال مائة وثمانين يومًا من بدء السريان الأصلي لهذه المعاهدة، وتبدأ المفاوضات لعقد مثل هذه الإتفاقيات بالنسبة إلى الدول التي تودع وثائق تصديقها بعد فترة المائة والثمانين يومًا في موعدٍ لا يتجاوز تاريخ ذلك الإيداع ويبدأ سريان هذه الإتفاقيات في موعدٍ لا يتجاوز ثمانية عشر شهرًا بعد تاريخ بدء المفاوضات.

المادة الرابعة

١–لا يفسّر أي شيء في هذه المعاهدة بما يؤثّر في الحقّ الثابت لجميع الأطراف في تطوّر بحث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية من دون تفرقة ووفق المادتين (١ و٢) من هذه المعاهدة.

٢–لكلّ الدول المشاركة في هذه الإتفاقية الحقّ في الإشتراك بأقصى حدّ

ممكن في تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأطراف الإتفاقية الذين في وضع يسمح لهم بذلك، عليهم التعاون على المساهمة بمفردهم أو التعاون مع غيرهم من الدول على تطوير إستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية خصوصًا في أقاليم الدول المالكة لأسلحة نووية الأطراف في هذه المعاهدة.

المادة الخامسة

تتعهد أطراف هذه المعاهدة بالتعاون على ضمان إتاحة المنافع المحتملة لأيّ استخدامات سلمية للتفجيرات النووية وذلك للدول غير المالكة لأسلحة نووية وذلك عن طريق إجراءات دولية مناسبة وعلى أساس من عدم التفرقة، وأن يكون ما يتحمّله أيّ طرف مقابل جهاز التفجير المستخدم منخفضًا بقدر الإمكان ولا يشمل أيّ تكاليف للبحث والتطوير. ومن المفهوم أنّ أي دولة غير مالكة للأسلحة النووية وطرف في هذه المعاهدة، تستطيع إذا أرادت عقد إتفاق أو إتفاقات تحصل بمقتضاها على هذه المنافع على أساس ثنائي أو عن طريق هيئة دولية مناسبة يكون ممثّلاً فيها عدد كافٍ من الدول غير النووية.

المادة السادسة

تتعهّد الدول الأطراف في هذه المعاهدة أن تتفاوض بنيّة صادقة بقصد التوصّل إلى إجراءات فعّالة لوقف سباق التسلّح النووي وكذلك نزع السلاح ووضع معاهدة لنزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية دقيقة وفعّالة.

المادة السابعة

لا يوجد في هذه المعاهدة ما يمسّ حقّ أي مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تضمن من الأسلحة النووية.

ملحق -ب-

المادّة السادسة والعشرون من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة

رغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقلّ تحويل لموارد العالم الإنسانية والإقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسلّح.

قائمة المراجع

– محمود بركات، **"الخيار النووي في الشرق الاوسط"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

– حسن حسن، **"التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"**، ٢٠٠٤.

– محمد طه، **"الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء امكانات بناء قوة نووية عربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

– رفعت لقوشة، **"الخيار النووي في الشرق الاوسط"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

Site internet: www.iaea.org.

(International Atomic Energy Agency)

شرف. تضحية. وفاء

ملخصـــات

تســهيلاً لاســتفادة المهتمين من الأبحاث المنشــورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحــاث المحــرّرة بالفرنســية والإنكليزيــة، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إصلاح الإدارة العامة اللبنانية في إطار الدور المتغير للدولة

..... الدكتور جورج لبكي ١٢٥

تبدلات استغلال مياه النيل: التعاون مقابل النزاع

..... د. طارق مجذوب ١٢٧

إصلاح الإدارة العامة اللبنانية في إطار الدور المتغير للدولة

إن تطور الدولة منذ أزمة العام ١٩٢٩ جاءت كانعكاس للإيمان "بالنجاح المؤكّد" للدولة التي أمّنت الرخاء لمواطنيها. إلاّ أن فكرة الخدمة العامة التي يمكن تحديدها كإنجاز لمهمّة ذات مصلحة مشتركة كانت في حالة أزمة لسنوات عديدة في وقت كانت المؤسّسات الخاصّة، وبشكلٍ متوازٍ، تنعم بالمزايا كلّها. خلال الثمانينيات والتسعينيات هيمنت عقائد الإدارة العامة الجيدة على الإصلاحات في الإدارة العامة في كل من بريطانيا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة. وتركّز الإدارة العامة الجديدة على زيادة فعالية القطاع العام من خلال الابتعاد عن اعتماد الوسائل التقليدية في الإدارة العامة والحكم. بدلاً من النظر إلى القطاع العام كقطاع مختلف عن القطاع الخاص فهي تعتمد على الفكرة التي تقول إن نماذج إدارة الأعمال متفوّقة وبأن القطاع العام سيستفيد من تقليد القطاع الخاص. إلاّ أنّ تحديد إصلاحات وتطبيقها بحسب أسلوب الإدارة العامة الجديدة يتأثّران بالثقافات المحلية والضوابط المؤسّساتية وتقاليد القانون الإداري ولذلك فقد اختلف التطبيق بشكل كبير من بلد إلى آخر وجاءت النتائج مختلطة. هذه المقاربة لدور الدولة أثّر على الحالة اللبنانية. من الواضح جدًا أن مسألة الإصلاح الإداري في لبنان مسألة طارئة للغاية والفشل في معالجة هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن تحمل مخاطر كبيرة لمستقبل البلاد وهناك حاجة قوية لتحديث الإدارة الرسمية وإصلاحها بهدف جعلها قادرة على مواجهة التحديات المتعدّدة التي تعترض لبنان داخليًا وخارجيًا. على مدى أكثر من نصف قرن تمّ إنشاء الوزارات والإدارات العامة من دون اللجوء إلى أيّ نوع من التخطيط. غياب السياسات والتطبيق وضعف المحاسبة في القطاع الخاص شكّلتا عناصر قوّضت أداء الخدمات العامة الحكومية. بهدف تحقيق النجاح، يجب أن يركّز إصلاح الإدارة العامة في لبنان على المسائل الآتية:

١) الإرادة السياسية

٢) الانتقال من الإدارة الإجرائية إلى المسؤولية الإدارية

٣) الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام

٤) استعادة شرعية الخدمات الاجتماعية

٥) تطوير إطار لإدارة الموارد البشرية ومقاربة التطوّر

٦) المحاسبة والبيئة المتغيّرة والثقافية

تبدلات استغلال مياه النيل: التعاون مقابل النزاع

لطالما انشغلت مصر على مرّ العصور بمشكلة هي على وجه التحديد التحكّم بمياه النيل. وأحد أسباب هذا الانشغال يعود إلى الطبيعة المتقلّبة لمجرى المياه الدولي الذي يصبّ في أحد عشر بلداً (بوروندي، جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، مصر، أريتريا، أوغندا، رواندا، السودان، جنوب السودان و تنزانيا). خلال القرن الماضي، أصبح مقدار الصبّ السنوي للنيل يتراوح ما بين ١٥٠ مليار متر مكعّب كحدّ أقصى و ٤٢ مليار متر مكعّب كحدّ أدنى. بيد أنّه يتعذّرعلى أيّ بلد الاعتماد على مقدار غير ثابت كهذا ، حتّى لو كانت المعيشة فيه مرتكزة على السّقي، وذلك خشية من أن يخضع لشحّ دوري. إنّ النمو السريع لعدد السكّان والمتطلّبات المتزايدة للنموّ الاقتصادي في كلّ من مصر، السودان، وأثيوبيا جعلا وضع خطّة جديدة لاستغلال مياه النيل والحفاظ عليها أمرًا ذو ضرورة قصوى.

إنّ الأعمال القائمة حتّى اليوم للسيطرة على نهر النيل أو حتّى تلك التي لا تزال في طور التنفيذ ساعدت كثيراً النهرين المقيمين على سافلة النّهر على تطوير الزراعة، الداعم الرئيس لاقتصادهم (الذي يعتمد عليها). أمّا المشاريع الجديدة المرتقب تنفيذها، فهي قيد الدّرس، ليس فقط للسماح لهذه البلدان بزيادة عدد أراضيها القابلة للزرع وإنّما أيضًا لضمان منافع لسائر سكّان النّيل.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

utilisée aussi dans la fabrication des plus grandes bombes et armes, tout comme les résultats de fission pourrait être très empoisonnants.

En contrepartie, l'importance de la possession de l'énergie nucléaire devient de plus en plus considérable à l'ombre de l'extinction graduelle des sources d'énergie à cause de l'usure, et après que ces dernières soient devenues un facteur dépendant dans tous les domaines de la vie quotidienne. C'est alors qu'il est devenu essentiel de trouver d'autres ressources de l'énergie, et le fait d'apprivoiser l'énergie nucléaire pour des usages pacifiques est devenu une ambition pour les pays du monde afin de faire face à la crise de l'énergie envisagée lors des prochaines décennies.

Le but de cette recherche est de mettre l'accent sur l'importance de l'énergie nucléaire dans notre ère contemporaine et ses domaines d'usage pacifique et militaire, et le droit des pays à posséder cette technologie du point de vue juridique, sur les convention internationales les plus importantes et les institutions qui parrainent l'usage pacifique de l'énergie nucléaire et à quel point ces conventions sont liées aux politiques des grands pays et leurs intérêts, pour aboutir enfin à la formule à travers laquelle les pays en voie de développement pourront posséder la technologie nucléaire pour des fins pacifiques d'une manière qui garantira la sécurité de la société internationale, qui elle-même est utilisée comme prétexte par les grands pays pour empêcher les pays en voie de développement d'accéder à cette technique.

Capitaine Bahaa Melaeb

L'usage pacifique et militaire de l'énergie nucléaire

L'énergie nucléaire est considérée aujourd'hui comme un substitut important du pétrole et du gaz, en se transformant d'un rêve par rapport aux scientifiques de l'énergie nucléaire avant la Deuxième Guerre mondiale, en réalité lors des années 1940 – 1945, lorsque fut inventé et testé avec succès, le premier réacteur nucléaire ou arme nucléaire. Un développement immense a eu lieu lors des quatre dernières décennies au niveau de la technique nucléaire et les sciences nucléaires sont devenues une base essentielle pour certaines recherches médicales, agricoles et industrielles.

La possession d'un pays de la technique nécessaire pour la production de l'énergie nucléaire est étroitement liée à la possibilité de la production de l'arme nucléaire par ce pays, fait qui a poussé la société internationale et les grands pays à conclure plusieurs conventions dans le cadre de leur lutte pour limiter le déploiement des armes nucléaires et afin d'exercer de grandes pressions et entraver le travail des pays œuvrant à posséder la technologie nucléaire, malgré que la possession de cette technologie est considérée du point de vue légal, un droit légitime.

On mise sur le fait que l'énergie nucléaire devienne la source d'énergie la plus importante du monde au niveau de l'électricité, du chauffage, du travail des usines, de la navigation des bateaux, et dans d'autres usages. D'autre part, le monde craint l'énergie nucléaire car elle est

Dans un pays comme la Chine, la présence de l'institution militaire se manifeste dans plusieurs domaines de la souveraineté du pays. Une présence qui forme également une des ressources les plus importantes des domaines économiques chinois, fait qui constitue une complémentarité hors pair à l'égard des autres domaines productifs de l'Etat.

En menant une approche du rôle puissant de l'institution militaire chinoise quant à la prospection et le développement de la Chine, et ce en tant que quantité et qualité, au niveau humanitaire ou au niveau de la disponibilité et de l'équipement, nous constatons qu'au niveau numérique l'armée populaire de libération est considérée comme la plus grande du monde, avec environ trois millions et demi de personnes parmi ses rangs. Tout comme l'armement de cette armée a énormément évolué en tant que quantité et qualité durant les dernières années, fait qui permettra à la Chine de devenir une grande force militaire au niveau international.

Dr. Nabil Srour

L'institution militaire chinoise et la préservation des réalisations de l'ère des réformes et de l'ouverture

Il est unanime que la force militaire de tout pays occupe une place essentielle quant à la préservation de la paix intérieure de l'État en tant qu'entité et établissement d'une part, et la préservation de ses institutions politiques, juridiques et économiques d'autre part. Et ce, sans jamais oublier que l'institution militaire joue également un rôle essentiel au niveau de la sauvegarde de la situation générale dans le pays, dans son cadre géographique et ses frontières, ainsi qu'au niveau de la sécurité de ses frontières régionales et internationales.

En effet, cette capacité s'étend à plusieurs niveaux, qui se traduisent par la protection des intérêts stratégiques des pays situés au delà des frontières, tout comme par celle des dimensions stratégiques de l'entité du pays, de ses objectifs, et ses politiques, ainsi que par la gestion de sa politique étrangère et de ses objectifs nationaux, et ce à divers niveaux.

On ajoute à ce rôle sécuritaire-stratégique, le rôle économique efficace de l'institution militaire, et ce au niveau du renforcement des bases économiques de la nation tout en lui fournissant les ressources économiques, les expertises et les capacités nécessaires qui pourraient assurer son développement.

urgent émerge dans un pays non principal.

A l'ombre des faits et réalités entourant la stratégie américaine au Moyen Orient avec tous les espoirs qu'elle porte et les désespoirs qu'elle cause pour l'avenir de la région, il est devenu nécessaire que les Américains apprennent à vivre dans une région où on ne peut prédire les événements, et que les peuples du Moyen Orient doivent apprendre comment se comporter avec un Etat important comme les Etats Unis où on ne peut pas prévoir les options et les promesses qu'elles pourront réaliser à l'ombre du mandat court des présidents américains.

A noter que la recherche portant sur les bases de la stratégie américaine et son développement en vue de comprendre la stratégie adoptée par le Président Barak Obama envers la région du Moyen Orient, et suite à ses options de se retirer militairement de la région et l'ouverture sur l'Iran après plus de trois décennies et demie d'hostilité, mérite de la répartir sur plusieurs titres: premièrement, le développement de la stratégie américaine au Moyen Orient; deuxièmement, les fondements de la stratégie américaine; troisièmement, Obama possède-t-il une grande stratégie?; quatrièmement, la stratégie de la sécurité nationale de l'année 2015; cinquièmement, les amendements après l'accord nucléaire avec l'Iran; sixièmement, les options et les amendements après le sommet de Camp David avec les commandants du Conseil de la coopération des pays du Golf; septièmement, aboutir à certaines conclusions brèves.

La stratégie américaine au Moyen Orient

La région du Moyen Orient et du Sud Ouest de l'Asie a témoigné des guerres successives, dont certaines sont internes et d'autres externes, où les Etats Unis ont joué un rôle principal ou secondaire, sans exception. Or le grand paradoxe s'est manifesté lorsque les Etats Unis se sont trouvés lors de cette phase, dans un état de confrontation et d'agression avec la plupart des acteurs participant à ces crises et guerres comme l'Iran, l'Irak, la Qaeda et Taliban. Nous ne devons toutefois pas oublier que ces acteurs s'opposaient farouchement.

Les Etats Unis se sont lancés dans une guerre controversée contre l'Irak, et ont poursuivi leur lutte contre l'Iran, ont consenti des efforts médiocres pour trouver une solution au conflit palestino – israélien, ont empêché el-Qaeda de jouir d'un abri sécurisé après qu'ils aient renversé le règne des Talibans en Afghanistan, tout en causant le chaos et l'instabilité qui ont touché de larges régions au Pakistan.

En faisant face aux situations compliquées au Moyen Orient, une question centrale reste à poser: quelles sont les meilleures options que peuvent adopter les Etats Unis afin de réaliser leurs objectifs et préserver leur sécurité, tout en prenant en considération les intérêts des alliés régionaux et leurs ambitions, et qui seront acceptées en même temps par les autres forces internationales? Dans la majorité des cas, les options choisies sont menacées par l'échec, quand un incident

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Le Général de brigade Nizar Abdel Kader*

La stratégie américaine au Moyen Orient

..... ***74***

• *Dr. Nabil Srour*

L'institution militaire chinoise et la préservation des réalisations de l'ère des réformes et de l'ouverture

..... ***76***

• *Capitaine Bahaa Melaeb*

L'usage pacifique et militaire de l'énergie nucléaire

..... ***78***

Alternatively, the importance of possessing nuclear weapons is increasing in view of the progressive risk of depletion that faces energy sources due to their massive draining as these sources are highly dependable in all aspects of life.

Therefore, it is necessary to search for another energy source and using nuclear energy for peaceful purposes is now an ambition governing the countries of the world in the face of the expected energy crisis during the coming decades.

This research aims to shed light on the importance of nuclear energy in our present time, ways for their military and peaceful use as well as the right of countries to possess this technology from a legal perspective.

This research also aims to highlight the most important international pacts and institutions that foster the use of nuclear energy for peaceful purposes as well as the extent of their connection to the policies and interests of major countries in order to finally conclude the formula that enables developing countries to possess nuclear technology for peaceful purposes in a way that guarantees the security of the international community, which is being used as a pretext by major countries to prevent them from having access to this technology.

Captain Bahaa Malaeb

The peaceful and military use of Nuclear Energy

Nuclear Energy is considered today an important alternative for oil and gas by becoming a reality during the years 1940 – 1945 when the first nuclear reactor or nuclear weapon was invented and successfully tested after having been a dream for the scientists of nuclear energy before World War II. There was a major leap in nuclear technology during the past 4 decades and nuclear sciences have become the basis in some medical, agricultural and industrial research.

A country's possession of the necessary technology to produce nuclear energy is tightly connected to the ability of this country to produce nuclear weapons. This fact led the international community and major countries to sign several pacts in the frame of their efforts to limit the proliferation of nuclear weapons and to exert major pressure all the while with laying out obstacles in the face of countries planning to possess nuclear technology despite the fact that the possession of this technology is legally considered a legitimate right.

Nuclear energy is expected to become the greatest energy source in the world as to lighting, heating, operating factories, navigating ships and other uses. However, the world is terrified of nuclear energy because it is also used in manufacturing the most destructive weapons and bombs and because some results of the fission process could be highly toxic.

Furthermore, in a country as large as China, the presence of the military institution is clearly embodied in several fields of the country's sovereignty and is one of the most important supporters of the Chinese economic sectors in an unparalleled process that is integral with production sectors in the country.

If we approached the subject of the role played by the Chinese military institution in motivating China to be a pioneer and to continue to progress, and in both the qualitative and quantitative dimensions, whether at the Human level or at the level of preparedness and equipment, we notice that at the qualitative level, the Chinese People's Liberation Army is considered the world's largest army, for it counts up to 3.5 million soldiers, which makes it the largest army in the world as to the number of soldiers.

Additionally, arming these troops has massively evolved in both quantity and quality during the past few years, which qualifies China to become a major international military force.

Dr. Nabil Srour

The Chinese military institution and protecting the accomplishments of the Reform and openness Era

There is no doubt that military forces in any country are an essential pillar in preserving internal peace of the country's entity and structure as well as preserving political, legal and economic institutions.

Moreover, the military institution has a main role in maintaining the general situation of the country within its geographic scope and limits and securing the international and local borders.

This influence reaches the extent of protecting the strategic interests of countries beyond their border, preserving the strategic dimensions of the State's entity, goals and policies as well as managing its external policy and national goals on more than one level.

In addition to this security – strategic role, the military institution plays an active and influential economic role as to boosting the economic structure of the country and providing it with economic assets, expertise and capabilities that enables the country to progress on all economic levels and dimensions.

president Obama possess a wider strategy? Forth, the 2015 National Security; fifth, the amendments added to the Nuclear Agreement with Iran; sixth, the choices and amendments made after the "Camp David" summit with the Gulf Cooperation Council leaders, seventh, reaching brief conclusions.

and keep peace and stability while respecting the interests and aspirations of its regional allies in a way that can be accepted by the other world powers? In many instances, the chosen choices become prone to fail whenever an incident occurs in a state of minor importance.

In light of the facts surrounding the United States Strategy in the Middle East with all of its hopes and the disappointments it causes to the future of the region it has become necessary that the Americans learn how to cope in a region where developments are unpredictable and that the peoples of the Middle East should learn how to deal with a Greater Power such as the United States since it is extremely hard to predict what the United States policies can achieve of the choices and promises due to the short presidential terms of the United States presidents.

Moreover, the search for the basis and development of the United States Strategy in order to identify the strategy of President Barack Obama toward the Middle East in light of the choice he made to retreat militarily from the region and to open up toward Iran after an animosity that lasted more than three and a half decades necessitates to be divided into different headlines: First, the development of the United States Strategy in the Middle East; second, the basis of the United States Strategy; third, does

The United States Strategy in the Middle East

The Middle East and South West Asia have witnessed consecutive wars, some of which were internal and others external while the United States has played a major or minor role without any exception.

However, the huge paradox lies in the fact that the United States has found itself in a state of confrontation and animosity during this stage with most of the players in these crises and wars such as Iran, Iraq, al-Qaeda and Taliban while these players were in a state of aggravated animosity among each other.

The United States has led a controversial war against Iraq, continued its rigid conflict with Iran and invested modest efforts in solving the Palestinian – Israeli conflict while it denied al-Qaeda any safe haven after bringing the Taliban regime to its knees. However, these developments brought instability which extended to large parts of Pakistan.

In light of the complicated situations in the Middle East, the question remains focused on the following: What are the best choices that the United States can adopt to better serve its interests

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Brigadier General Nizar Abdel-Kader*

The United States Strategy in the Middle East

..... ***65***

• *Dr. Nabil Srour*

The Chinese military institution and protecting the accomplishments of the Reform and openness Era

..... ***68***

• *Captain Bahaa Malaeb*

The peaceful and military use of Nuclear Energy

..... ***70***

شرف. تضحية. وفاء

nilotique» devra intégrer le concept de coût de dissociation. Celui-ci représente le manque à gagner dû à la discontinuité des «transactions» prévues. Lorsque ce coût est disproportionné et particulièrement bas au profit d'un État, et que l'autre n'est pas en mesure de riposter, le premier a le pouvoir d'infliger des dommages substantiels au second et d'en obtenir des concessions majeures. Aussi, seul un coût de dissociation substantiel et globalement égal pour les parties permet d'atteindre cette interdépendance optimale.

Conclusion

Le paradoxe de l'Égypte et du Soudan, qui entendent jouer un rôle de premier plan sur la scène régionale aussi bien sur les plans politique qu'économique, est d'avoir des ambitions qui vont au-delà de leur capacité. Pays incontournables de la région de par leur poids démographique et historique, ils souffrent de lourdeurs et d'un manque de stratégie claire qui met à mal leur ambition de jouer un rôle économique qui irait au-delà de leur importance diplomatique et stratégique.

Aujourd'hui, chaque fois que le ton monte entre l'Égypte et l'Éthiopie, c'est en général à l'occasion d'un projet ou d'un événement touchant directement au délicat problème du partage des eaux du Nil.

Toutefois, de nombreuses réalisations sont à mettre à l'actif de l'Initiative de Bassin du Nil(38): la mise sur pied d'un grand réseau national et régional de professeurs, journalistes, parlementaires, etc., ainsi que d'autres forums; l'implication des gouvernements, autorités locales et organisations de la société civile; les progrès accomplis dans le cadre des échanges énergétiques, de la planification des ressources en eaux, de la promotion de la confiance entre parties prenantes; l'exécution des projets tant au niveau régional, national et local; la signature en juillet 2006 du Protocole d'Entente avec la communauté de l'Afrique de l'Est pour la gestion intégrée du lac Victoria.

Les États du Nil partagent les mêmes intérêts et ambitionnent dorénavant d'aller de l'avant dans le même esprit, celui d'une «communauté nilotique».

Pour optimiser cette interdépendance, la «communauté

38- Tarek Majzoub, **«Gestion des bassins partagés (Conflit contre Coopération): le bassin du Nil, une étude de cas»**, Med.2008 (L'année 2007 dans l'espace euro-méditerranéen), pp. 139-145.

coopération et l'ouverture prochaine de consultations incluant le Soudan conformément au rapport du panel d'experts.

L'Égypte se trouve ainsi quelque peu condamnée à gérer diplomatiquement son conflit avec l'Éthiopie, et ce encore plus depuis le changement constitutionnel intervenu le 3 juillet 2013. De plus, l'environnement politique et social étant particulièrement instable, il est presque certain qu'une guerre avec l'Éthiopie associée aux diverses condamnations dont le nouveau régime ferait l'objet entraînerait inexorablement une exacerbation des tensions entre pros et anti Morsi. L'opposition égyptienne n'avait d'ailleurs pas manqué de réagir à l'incident de la réunion au cours de laquelle plusieurs alliés de Morsi avaient proféré des menaces à l'encontre de l'Éthiopie, prévoyant des manifestations et réclamant le départ du président, ce qui se réalisa par la suite.

À l'heure actuelle, l'Égypte se trouve ainsi pieds et poings liés dans ce dossier vital et n'a d'autres choix que de le gérer de manière consensuelle.

Depuis quelques mois, les relations égypto-éthiopiennes se sont beaucoup améliorées[37]. Le Caire et Addis-Abeba semblent avoir privilégiés pour le moment les négociations.

37- Voir Sanae Taleb, «**Égypte-Éthiopie: Partage des eaux du Nil, Accord à Khartoum**», http://www.lesafriques.com/actualite/egypte-ethiopie-partage-des-eaux-du-nil-accord-a-khartoum.html?Itemid=89?articleid=43677 (consulté en date du 24/05/2015).

experts pour chacun des trois États et quatre experts étrangers - français, britannique, Sud Africain et allemand), a indiqué dans un rapport confidentiel de 800 pages, que le projet éthiopien ne devrait pas causer de dommages substantiels aux deux États d'aval (Égypte et Soudan). Le rapport, selon le gouvernement éthiopien, se trouve être favorable au projet dans son ensemble, tout en recommandant des études supplémentaires dans certains domaines. L'Éthiopie a d'ailleurs réitéré sa ferme intention de poursuivre le projet dans la mesure où il respectait le principe d'utilisation raisonnable et équitable.

Le Soudan ne semble pas opposé au projet(36). Cette position est d'ailleurs partagée par le Soudan du Sud qui a envoyé une délégation sur le site des travaux. Le président ougandais a également pris fait et cause contre la position égyptienne, insistant sur le fait que l'initiative éthiopienne était ce dont avait besoin l'Afrique.

Les tensions entre l'Égypte et l'Éthiopie interviennent dans un contexte extrêmement défavorable à l'Égypte. En effet, la révélation publique de la réunion du 2 juin 2013 entre les autorités du Caire et les différents partis politiques a par la violence des propos tenus par certains des participants déjà porté un sérieux coup à l'image de l'Égypte. L'Éthiopie s'est malgré tout dite «frustrée » des propos tenus en présence du président Mohamed Morsi et d'autres officiels Égyptiens, soulignant que de telles suggestions n'avaient pas leur place au XXIème siècle. Depuis cet incident, les ministres éthiopien et égyptien des affaires étrangères se sont rencontrés à Addis Abeba en Éthiopie le 18 juin et ont réaffirmé leur volonté de

36- «**Le Soudan réitère le droit de l'Éthiopie à l'utilisation de ses ressources en eau**», http://french.xinhuanet.com/2015-05/10/c_134225411.htm (consulté en date du 24/05/2015).

projet de ce barrage est très ancien, puisque les premières études de faisabilité furent réalisées par les Égyptiens dès 1913[34], puis abandonnées en 1936 par suite de l'invasion de l'Éthiopie par l'Italie. Il est source de tension entre l'Égypte et l'Éthiopie.

Lorsque de nouvelles études de faisabilité ont été entreprises en 1977, par des techniciens soviétiques et éthiopiens, pour l'aménagement du Nil Bleu éthiopien et la réalisation du barrage de Tana, le président Sadate a menacé l'Éthiopie de lui déclarer la guerre, et le 5 juin 1980, il faisait état de plans d'attaque élaborés par la 2e armée égyptienne sur son ordre.

IV - Le «Grand barrage de la renaissance éthiopienne»

Depuis le mois de juin 2013, des tensions sont réapparues entre l'Égypte et l'Éthiopie. Ces tensions sont nées suite à la déclaration faite par l'Éthiopie le 28 mai annonçant le début du détournement des eaux du Nil Bleu pour permettre la construction du Grand barrage de la renaissance éthiopienne (GERD selon l'acronyme anglais), un complexe hydroélectrique (d'un coût de 4,7 milliards de dollars, financé sans aide extérieure) devant produire 5600 mégawatts et retenir quelques 76 milliards de m3 d'eau (le barrage principal s'est élevé de 45 mètres environ sur les 145 qu'il atteindra début 2017)[35].

Pourtant, un panel d'experts mis en place par l'Égypte, l'Éthiopie et le Soudan, comprenant dix spécialistes (deux

34- L'Éthiopie a toujours exprimé ses craintes à propos de ce projet, en particulier après l'accord anglo-italien de 1925 le concernant. On peut rappeler que son objection ne s'élevait pas contre la construction du barrage même, mais contre la tentative de le construire sans le consentement préalable de l'Empereur éthiopien. Voir Langer (William L.), **"The struggle for the Nile"**, Foreign affairs, 1936, p. 271.

35- Omar Reid, **«Le méga barrage de l'Éthiopie se rapproche de sa phase de finition»**, 1er mai 2015, http://www.panapress.com/Le-mega-barrage-de-l-Ethiopie-se-rapproche-de-sa-phase-de-finition-%28Une-analyse-de-Omar-Reid,-Correspondant-de-la-PANA%29---13-630434750-18-lang1-index.html (consulté en date du 24/05/2015).

Le Nil Bleu prend naissance à la sortie du lac Tana, à 1.840 mètres d'altitude en Éthiopie; à la frontière soudanaise, il n'est qu'à 340 mètres au-dessus du niveau de la mer. Cela fait une dénivellation de 1500 mètres sur un parcours de 1000 km. On peut se rendre compte de la puissance de ce débit en comparant la pente moyenne de la rivière en Éthiopie, qui est en fait de 1,4 mètres par kilomètre, à celle des pays d'aval (Égypte, Soudan et Soudan du Sud) qui ne fait que 7 centimètres par kilomètre.

Si toute cette puissance hydraulique sur le territoire éthiopien était convertie en électricité, le Nil Bleu aurait un potentiel évalué à 48 milliards de kilowatts par an. Et l'exécution d'un vaste projet hydraulique du bassin occidental du Nil Bleu permettra à l'Éthiopie de valoriser les cinq provinces de Beghemdir (78000 km2), du Godjam (62900 km2), du Ouollo ou Wollo (78700 km2), du Choa (78700 km2) et du Ouellega ou Ouallaga (67200 km2) par la mise en valeur des terres au moyen de l'irrigation. Dans ces régions, «l'accroissement possible de production est quatre fois supérieur à celui qu'on est en droit d'attendre. On devrait y récolter trois fois plus de canne à sucre, de blé, de sorgho, de fourrage. L'élevage pourrait merveilleusement se développer»[33]. Les possibilités qui s'offrent dans cette région sont probablement uniques en Afrique. En fait, l'Éthiopie devrait devenir le grenier à blé du Moyen-Orient et, grâce à son bétail, l'Argentine du continent africain.

Le barrage du lac Tana est donc prévu pour un double usage: produire de l'énergie hydroélectrique pour l'Éthiopie et régulariser le débit du cours d'eau en assurant ainsi son débit annuel au bénéfice des provinces riveraines inférieures. Le

33- Passage du rapport des experts de la F.A.O., cité in Jane et Jean Ouannou, «**L'Éthiopie, pilote de l'Afrique**», G.-P. Maisonneuve & Larose, Paris, 1962, p. 123.

Il faudrait envisager la rationalisation de l'irrigation égyptienne, ou le développement de l'agriculture pluviale au Soudan du Sud[31].

III - Les plans ou travaux «vindicatifs» en territoire éthiopien (le barrage du lac Tana)

L'Éthiopie, appelée à juste titre par les uns "château d'eau" de l'Afrique orientale[32], et par les autres la "Suisse africaine", possède un vaste réservoir d'eau lui permettant de produire toute l'électricité dont elle a besoin, et de régler l'écoulement des eaux vers les plaines basses en saison sèche.

Le bassin du Nil Bleu (Abaï, Abbai ou Abbaïe en amharique), avec sa douzaine de grands lacs, constitue un potentiel hydraulique d'une grande importance. Le seul projet proposé (et connu) sur le Nil Bleu consiste à établir un réservoir à la sortie du lac Tana en Éthiopie, pour constituer une réserve d'eau, en vue de l'irrigation et aussi de la production d'énergie hydroélectrique.

Le lac Tsana ou Tana est le plus important lac d'Éthiopie. Il est situé au nord de l'Éthiopie (entre le 35e et le 36e degré de longitude et entre le 12,6e et le 13e degré de latitude), à 1840 mètres d'altitude au-dessus du niveau de la mer avec une superficie de 3060 kilomètres-carrés. Sa profondeur varie de 30 à 70 mètres et par endroits jusqu'à 100 mètres.

Le lac Tana est la principale source qui alimente le Nil Bleu (Abbai) qui arrose le Soudan du Sud, le Soudan et l'Égypte.

31- Plus de la moitié des 12 millions de Sud-Soudanais dépendent aujourd'hui de l'aide humanitaire, dont 2,5 millions souffrent de problèmes alimentaires graves. Voir «**Soudan du Sud: la situation, déjà horrible, est désormais "bien, bien pire"»**, http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/05/24/soudan-du-sud-la-situation-deja-horrible-est-desormais-bien-bien-pire_4639468_3212.html#XBLwRkgMQfXDKrz7.99 (consulté en date du 24/05/2015).

32- L'Éthiopie donne naissance au majestueux Nil et aux fleuves du Kenya (Omo) et de Somalie (Juba et Shebelle).

être irrigués en saison sèche: rizières dans la plaine de Pengko, canne à sucre autour de Melout et de Pengk-elhak.

D'autres réalisations étaient prévues ultérieurement: Jonglei II (période 1985-1990); drainage des marais de Machar (au milieu des années 90), au nord de la Sobat; barrages sur les rivières de la dorsale Nil-Congo, pour canaliser les eaux en direction du Nil et éviter leur perte dans les "Sudds"; construction d'un barrage hydroélectrique sur les rapides du Bahr el-Djebel en amont de Juba (au milieu des années 90)[30].

Mais ces projets sont ajournés jusqu'à la conclusion d'une paix durable; aussi est-ce au Soudan que les projets d'aménagement ont le plus de chance de voir le jour prochainement: barrage réservoir sur le Sétit, affluent de l'Atbara (mais, comme pour tous les fleuves qui descendent d'Éthiopie, le problème de l'envasement rapide par les limons n'est pas résolu); barrage-réservoir sur la 4éme cataracte (site de Méroué-Hamdab), dont la construction commencerait en 1996: cet ouvrage stockerait 3 milliards de m^3 lors des hautes eaux, ce qui permettrait d'étendre les surfaces irriguées en aval et de construire une centrale électrique de 500 MW.

Ces différents projets démontrent que le potentiel hydrologique soudanais n'est pas entièrement exploité; mais les limites n'en sont plus très éloignées. Il reste 20 milliards de m3 au maximum, à partager entre les trois pays (Égypte, Soudan, Soudan du Sud). Ce surplus sera passager et onéreux à mettre en œuvre: la saturation démographique égyptienne, l'extension de l'agriculture soudanaise exigent de trouver d'autres ressources.

30- Si ces travaux étaient seulement réalisés, ils auraient permis d'économiser 18 milliards de m3 d'eau par an des eaux du Nil. Voir Thomas Naff, Ruth C. Matson, **«Water in the Middle East»**, Westview Replica Editions, 1984, p. 139.

accusé de conduire à la destruction de l'écosystème et d'un mode de vie ancestral (voire de préparer la venue de milliers de colons égyptiens), le canal fut violemment critiqué par l'opinion sudiste et les milieux écologistes occidentaux.

Les travaux avancent rapidement, jusqu'au 15 mai 1983. Une mutinerie éclate à la garnison de Bor et dans d'autres garnisons de l'armée soudanaise: 2000 à 3000 hommes armés prennent le maquis avec à leur tête feu le colonel John Garang et forment l'Armée populaire de libération du Soudan (APLS). Ils reprochent notamment au gouvernement l'absence de concertation réelle avec le Sud à propos des grands projets de développement économique, dont le creusement du canal de Jonglei. Une série d'attaques fut couronnée le 15 novembre 1983 par l'enlèvement de 9 employés de la Compagnie des Grands Travaux de Marseille par l'APLS; ils sont relâchés quelques jours plus tard, mais entre temps, la Compagnie a arrêté le chantier où les travaux étaient au deux tiers de leur réalisation totale (sur les 360 km prévus, 280 sont creusés). Ils ne pourront être repris qu'après l'instauration d'une paix durable au Soudan du Sud[29], et lorsque les préoccupations à son sujet auront été entendues à Khartoum. Les aspects positifs du projet sont reconnus. Le canal ne réduirait pas en fait de plus de 20% l'étendue des mares de saison sèche (les "toich") autour desquelles se rassemble le bétail; en revanche, d'immenses marais, comme la région du fleuve des Girafes (Bahr el-Ghazal), seraient assainis et transformés en bons pâturages, tandis que 84000 ha pourraient

29- La guerre civile a éclaté en décembre 2013 dans le pays, lorsque le président Salva Kiir a accusé son ancien vice-président Riek Machar, aujourd'hui chef de la rébellion, de fomenter un coup d'État. Les affrontements, qui ont repris ces derniers jours, opposent les forces loyalistes au président Salva Kiir à celles de l'ancien vice-président Riek Machar. Voir **«Soudan du Sud: la situation, déjà horrible, est désormais "bien, bien pire"»**, http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/05/24/soudan-du-sud-la-situation-deja-horrible-est-desormais-bien-bien-pire_4639468_3212.html#XBLwRkgMQfXDKrz7.99 (consulté en date du 24/05/2015).

sur le partage des eaux du Nil[28] a permis la construction du Haut Barrage d'Assouan en Égypte et des barrages de Roseires et Khashm el-Girba au Soudan. Le potentiel libéré par ces réalisations est presque totalement utilisé; pour l'accroître, différents travaux pourront être envisagés au Soudan du Sud, les dépenses et les bénéfices étant partagés également entre les trois pays (Égypte, Soudan, Soudan du Sud). C'est ainsi qu'a été relancé à partir de 1972 le vieux projet du canal de Jonglei, dans la cuvette du Haut-Nil; en tranchant à travers 400 km de terres inondables, il devait réduire de moitié (soit à 5 milliards de mètres cubes) l'évaporation du Nil durant sa traversée des marais, et augmenter le débit du cours d'eau en aval de 4 milliards de m^3 par an, tout en facilitant la circulation fluviale et terrestre entre Juba et Khartoum.

En avril 1974, le projet est formellement approuvé par les deux gouvernements. Son plan tient compte des revendications des populations du Sud et comporte un programme d'aménagement agricole de la région. En 1979, il est arrêté sous sa forme définitive (360 km de long entre Bor et Jonglei) et, le 11 avril 1980, l'Égypte et le Soudan signent un contrat avec un consortium français (Grands Travaux de Marseille) pour le creusement du canal. Le coût de l'opération doit s'élever à 650 millions de francs français. Mis en chantier sans consultation des peuples nilotiques de la région (Dinka et Nuers), considéré comme un nouveau symbole de l'exploitation des richesses du Soudan du Sud par les dirigeants nordistes et par l'Égypte,

28 - L'accord de 1959, se fondant sur un débit annuel moyen de 84 milliards de mètres cubes (m3) à Assouan, calculé sur une période de 100 ans, prévoit une perte de 10 milliards de m3 par infiltration et évaporation dans le lac Nasser, et partage le reste à raison de 18,5 milliards de m3 pour le Soudan et 55,5 pour l'Égypte. A cette même date, il y eut un accord conclu entre l'Égypte et le Soudan pour la réalisation du canal Jonglei destiné à récupérer 5 milliards de m3 qui se perdent actuellement dans les marais de la région méridionale du Soudan du Sud. Les charges et les bénéfices de ce projet doivent être partagés à part égale entre les deux pays.

qui se situent aux sources du Nil Blanc, près des lacs Albert et Victoria sont également étudiés depuis le début de ce siècle. Leur réalisation dépendra d'une part des leçons retenues de la crise actuelle, et d'autre part de la capacité et de la volonté politique de chaque État de la vallée du Nil. Les riverains du Nil, qui verront leurs besoins en eau augmenter d'année en année, pourront-ils surmonter les obstacles et se donner les moyens nécessaires à leur "hydrodiplomatie" active dans la vallée du Nil?

II - Les travaux toujours en cours en territoire soudanais

L'utilisation de tous ces projets équatoriaux sera réduite à néant si les eaux du Nil équatorial ne sont pas sauvées des marécages du Soudan du Sud (les Sudds). Sur les 27 milliards de mètres cubes d'eau qui pénètrent dans cette région, 14 milliards seulement en ressortent, le reste étant perdu par évaporation et par infiltration. Un projet ambitieux est donc envisagé - le premier plan du projet date de 1936 - pour détourner le Nil, par un canal long de 360 km[27], lequel se situerait dans la région de Jongeli (Jonglei).

La réalisation du canal de Jonglei était à un stade avancé, mais son achèvement dépend de l'amélioration de la situation politique au Soudan du Sud. C'est en 1959 que l'accord égypto-soudanais

27- La longueur de ce canal était estimée au départ à 280 km, puis révisée à la hausse. Voir le discours présidentiel adressé à la Société philosophique du Soudan le 31 décembre 1957 par Mr. H. A. Morrice, conseiller pour l'irrigation auprès du gouvernement soudanais. Publication de la Société philosophique, Khartoum.

hydrauliques, nous ne retiendrons que les principaux et ceux qui ont suscité plusieurs conflits entre les différents États et populations de la région.

I - Les projets nécessaires du Nil équatorial

Le lac Victoria fournit à la partie du Nil qu'il alimente un débit annuel de 21 milliards de mètres cubes d'eau en moyenne. Les projets du Nil équatorial envisageaient la construction d'un réservoir sur le lac Victoria. Ce but fut atteint au moyen de l'établissement du barrage des chutes Owen, barrage qui combine la double fonction de fournir de l'énergie à l'Ouganda et celle de contrôler l'écoulement du lac. Il était entendu que l'exécution de ce barrage serait menée à bien, en accord avec l'esprit de l'accord de 1929[25]. Il était aussi entendu que, bien que l'administration dudit barrage soit laissée à la Commission de l'électricité de l'Ouganda, les actions de cette Commission ne devraient pas «porter préjudice aux intérêts de l'Égypte - selon l'accord de 1929 - et avoir un effet défavorable sur le déversement de l'eau à travers le barrage»[26].

Afin que le réservoir des chutes Owen fût effectif, il fut proposé que les barrages suivants doivent lui être adjoints :

1/ - un réservoir sur le lac Kyoga en Ouganda pour obtenir une plus grande capacité de stockage d'eau

2/ - un grand réservoir sur le lac Albert avec un barrage à Nimule, à la frontière de l'Ouganda et du Soudan

3/ - un réservoir régulateur pour aplanir les irrégularités dans le débit des torrents qui rejoignent Bahr-El-Djebel.

D'autres grands projets d'aménagement hydraulique, dont ceux

25- Voir l'échange de notes du 30 mai 1949 entre Sir Ronald Campbell, ambassadeur britannique au Caire, et Abdel Hadi Pacha, Premier ministre égyptien, U.N.T.S., vol. 226, p. 272.

26- Idem, para. 5 de l'échange de notes.

Les possibilités dont l'Égypte dispose pour rationaliser la gestion de l'eau, sont certes nombreuses: la modernisation du réseau d'irrigation et de drainage pour récupérer les quelques 14 milliards de m^3 d'eau actuellement perdus (10 milliards par infiltration, évaporation et gaspillage dans les canaux d'irrigation, et 4 milliards d'eau de drainage qui finissent actuellement dans la mer sans avoir été réutilisés); le retour à l'irrigation nocturne, abandonnée depuis la construction du Haut Barrage; et la limitation de la superficie des cultures qui consomment trop d'eau. Ces réalisations devraient permettre de réduire de 15% à 25% la consommation actuelle de l'Égypte. Par ailleurs, l'exploitation des eaux souterraines, quoique théoriquement limitée, peut apporter un complément non négligeable(24).

Aussi nécessaires qu'efficaces, ces possibilités offertes au pays ne peuvent cependant pas être considérées comme suffisantes. Tôt ou tard, l'Égypte doit se rendre à l'évidence que les projets du Haut-Nil qui permettront d'accroître les ressources hydrauliques disponibles constituent la seule alternative réaliste.

Paragraphe 2 - Les projets d'aménagement du Haut-Nil à l'étude ou en cours de réalisation

Ces projets ne datent pas d'aujourd'hui, ils sont même antérieurs à ceux du Haut Barrage. Si l'on n'en a plus parlé, à l'exception du canal de Jonglei au Soudan, la démographie galopante dans l'ensemble des pays de la vallée du Nil et, dernièrement, la sécheresse des années 80 et la famine qui frappent de plein fouet l'Éthiopie et le Soudan, et menacent sérieusement l'Égypte, les ont mis à l'ordre du jour. De l'ensemble de ces projets

24- Voir Hans Karl Barth et Abdu A. Shata, «**Natural resources and problems of land reclamation in Egypt**», Dr. Ludwig Reichert verlag, Wiesbaden, 1987, pp. 51-65.

appelée Toshka, et du nord du Sinaï)[22] en raison de la pression démographique. Dans le même temps, la surface utile, estimée à 2,9 millions d'hectares, a perdu près de 357 000 hectares en raison de l'emprise urbaine sur les zones agricoles.

«Pharaoniques» ou démesurés pour certains, géniaux pour d'autres, ces projets sont controversés. La première phase du projet Toshka consistait à faire passer les eaux du lac Nasser vers un canal d'irrigation qui devrait atteindre d'ici à une vingtaine d'années l'oasis de Farafra (située à 550 kilomètres).

Cette idée, à première vue judicieuse, pose de sérieux problèmes: tout d'abord celui de la fourniture en eau. Le géographe Habib Ayeb considère que 5 milliards de mètres cubes par an sont nécessaires à la première phase de la bonification des terres[23]. Or pour obtenir une telle quantité d'eau, il faut réduire celle qui est indispensable aux cultures traditionnelles (riz et canne à sucre) dans le delta et la vallée du Nil.

L'autre critique avancée est celle de la main-d'œuvre. Le raïs mettait en avant, pour justifier ses choix de développement, la création d'emplois. Or les exploitations agricoles qui vont se créer seront extrêmement modernes et n'utiliseront que peu de personnes.

Le gouvernement égyptien a déployé beaucoup d'énergie pour lever les fonds nécessaires à ses projets. La principale doléance des investisseurs étrangers venait du manque de transparence et d'ouverture. S'y ajoutaient les critiques de l'Éthiopie relatives à l'utilisation des eaux à l'extérieur du cours d'eau du Nil.

22- Agnès Levallois, «**Maigres performances pour l'économie égyptienne**», Nord-Sud Export, groupe «Le Monde», http://www.lemonde.fr/archives/article/2000/09/25/maigres-performances-pour-l-eacute-conomie-eacute-gyptienne_98689_1819218.html#ykw5ZZpxXegmfrKK.99 (consulté en date du 20/05/2015).

23- Ibid.

inauguraient la première tranche de réalisation des travaux du nouveau barrage d'Assouan (ou Haut Barrage), encore appelé Sadd-al-Ali; la seconde tranche sera terminée en 1971.

Situé à 6,5 km en amont de son prédécesseur du même nom, le Haut Barrage d'Assouan (ou en arabe Al-Sadd-Al-Ali), long de 4,15 km environ derrière une digue haute de 109 mètres[20], retient un grand lac artificiel, le lac Nasser, d'une capacité de 165 milliards de m^3, la seconde du monde après celle du lac Kariba, sur le Zambèse. Le lac artificiel d'Assouan a une superficie d'environ 6000 km^2, il s'allonge sur 180 kilomètres au Soudan (où il s'appelle lac Nouba) et sur 320 kilomètres en Égypte (où on le baptise lac Nasser)[21].

Le Haut Barrage ne peut protéger indéfiniment l'Égypte dont la population atteindra d'ici l'an 2026 quelque 105 millions de personnes. Pour faire face aux besoins d'une telle poussée démographique et donc de la demande en eau, l'Égypte doit non seulement améliorer son propre système de transport et de distribution des eaux du Nil en aval du Haut Barrage d'Assouan, mais encore coopérer avec les autres pays de la vallée afin d'exploiter au mieux les ressources hydrauliques du cours d'eau et d'en assurer une meilleure gestion.

D'ailleurs, le rêve du président Hosni Moubarak était d'étendre la surface cultivable du pays (projets de la Nouvelle Vallée, encore

20- La construction du barrage a nécessité 43 millions de mètres cubes de matériaux, soit sept fois la grande pyramide. L'usine hydroélectrique qui lui est rattachée a une puissance de 2 mégawatts.

21- En tout et pour tout, il y a «plus de huit barrages de retenue et réservoirs pour les eaux du Nil (...) construits dans la seule Égypte dès le début du XIXe siècle», voir **«L'Égypte et le Nil»**, Ministère égyptien des Affaires étrangères, Organisme de l'information de l'État (Bureau de Paris), 1982, p. 22.

Les huit barrages dignes de ce nom sont localisés à Assiout (construit en 1901), le "vieux" barrage d'Assouan (1902, surélevé en 1912 et 1933), Zifta (1903), Isna (1909), Nag'Hammadi (1930), Edfina (1951), Damiette et Rosette.

région. Mais les producteurs de coton américains s'inquiétèrent des conséquences d'un tel ouvrage hydraulique sur le marché mondial du coton. A la commission des crédits à l'étranger du Sénat américain, les représentants des États du Sud manifestèrent leur ferme opposition au projet du Haut Barrage et demandèrent, le 16 juillet 1956, l'annulation des propositions américaines à l'Égypte. Lors de la même réunion, les républicains, jugeant qu'un affront infligé au leader du panarabisme serait rentable sur le plan électoral, appuyèrent la recommandation du Sénat. Convaincu, par ailleurs, que Nasser opérait un rapprochement avec les pays de l'Est et que ses orientations étaient "antisionistes et anti-impérialistes", le gouvernement américain finit par céder aux pressions internes: le 17 juillet 1956, le Département d'État annonçait le retrait de son offre de participation au grand chantier d'Assouan, en invoquant, d'une part, la difficulté de l'Égypte à supporter le coût d'un tel projet, et d'autre part, l'absence d'un accord sur le partage des eaux du Nil entre l'Égypte et les autres pays de la vallée.

La dérobade des États-Unis eut pour conséquences deux événements d'une singulière importance: la guerre de Suez, après la nationalisation du canal par Nasser le 26 juillet 1956, et l'entrée en force de l'URSS dans la région pour assurer le financement et la construction du Haut Barrage, comme Khrouchtchev le proposait officiellement à l'Égypte le 23 novembre 1958. Près de six ans plus tard, le 15 mai 1964, Nasser et Khrouchtchev[19]

19- Les deux présidents, Nasser et Krouchtchev, étaient accompagnés des présidents Ben Bella de l'Algérie et Aref de l'Irak. La présence de Krouchtchev marqua l'intérêt que portait l'Union Soviétique à ce projet presque totalement financé par elle. L'Égypte envisagea, au commencement, le financement de ce projet par la Banque Mondiale, les États-Unis et la Grande-Bretagne. Des négociations se sont engagées entre toutes ces parties depuis 1954. Le coût global du projet fut estimé à 1300 millions de dollars, pour lequel un prêt estimé à 400 millions de dollars en devises, et 900 millions de dollars auraient été pris en charge par l'Égypte en monnaie locale. Pour une étude sur l'origine et le développement du projet, voir brochure "Al Sadd El Ali" publiée par le gouvernement égyptien, "Economist" les 19 novembre 1955 et 19 janvier 1957.

création d'un mouvement de libération de l'Érythrée - dirigé par Ibrahim Sultan et Ould Abdou Ould Myriam, réfugiés en Égypte -, et lancé une campagne contre l'Éthiopie. Celle-ci riposta en septembre 1957, en dénonçant la convention anglo-éthiopienne de 1902[15], et affirma «que l'eau du Nil lui appartenait et qu'elle pouvait en disposer comme bon lui semble, notamment en réalisant les projets hydrauliques nécessaires et utiles au pays». L'Empereur Haïlé Sélassié déclara[16]: «Les sources du Nil Bleu se trouvent en Éthiopie et fournissent 80 % des eaux du Nil (...). Que cela soit bien dit, on aurait grand tort de nous oublier»[17]. Après la construction du Barrage, les relations égypto-éthiopiennes restèrent empreintes d'une méfiance mutuelle. Aujourd'hui encore, chaque fois que le ton monte entre les deux pays, c'est à l'occasion d'un projet touchant de près au délicat problème du "partage" des eaux du Nil.

Enfin, les États-Unis, soucieux de maintenir leur influence et de protéger leurs intérêts politico-stratégiques au Moyen-Orient, offrirent à l'Égypte de financer et de construire le Haut Barrage, conjointement avec la Grande-Bretagne et la Banque Mondiale[18]. Le but de l'opération était, d'une part, de garder le nouveau pouvoir égyptien dans le giron des pays "modérés" et pro-occidentaux, et d'autre part, d'empêcher une infiltration soviétique dans la

15- Convention signée le 15 mai 1902 entre l'Éthiopie et la Grande Bretagne. Dans cet accord, l'Empereur Ménélik II, le roi des rois de l'Éthiopie, s'est engagé à ne construire, sur les sources du Nil Bleu ou l'Atbara, aucun ouvrage hydraulique de nature à réduire les quantités d'eau qui arrivent au Soudan, avant qu'un accord ne soit conclu entre le gouvernement de Grande-Bretagne et celui du Soudan. Ce dernier, à l'époque, était le représentant de l'Égypte, nommé par firman égyptien.

16- Daily Express du 28 octobre 1958.

17- Le débit moyen du Nil est de 84 milliards de m^3 par an. Les projets soudano-égyptiens visaient à ajouter un minimum de 9,5 milliards au débit moyen du Nil par l'arrêt de toute perte au bassin supérieur du fleuve sans oublier les 12 milliards perdus à cause de l'évaporation et les quelques 1,5 milliards destinés à l'usage des territoires Est-Africains, ce qui laissait annuellement le bénéfice aux deux pays d'aval (Égypte et Soudan) d'une quantité de 80 milliards de m^3. Voir Times (London), 23 septembre 1958, p. 11.

18- Document du Sénat des États-Unis sur le financement du projet du Haut Barrage d'Assouan: Hearing before the Committee on appropriations, 84th congress, 2nd session, 26 janvier 1956.

Abboud marquera une amélioration des relations avec le Caire et facilitera la conclusion, en 1959, d'un nouvel accord sur le partage des eaux du Nil, dont les principales dispositions sont les suivantes:

- le partage des eaux du Nil: l'Égypte se voit attribuer 55,5 milliards de m^3 d'eau par an, le Soudan 18,5 milliards. L'apport annuel du Nil étant de 84 milliards de m^3, les 10 milliards de m^3 d'eau restant correspondent à l'évaporation annuelle au niveau du lac qui sera formé par la construction du Haut Barrage d'Assouan;

- le Soudan donne son accord pour la construction du Haut Barrage;

- l'Égypte accepte la construction, par le Soudan, du barrage de Roseires sur le Nil Bleu et verse 15 milliards de livres égyptiennes, payables en livres sterling ou en devises fortes, à titre de compensation pour la perte des terres de la région de Ouadi Halfa qui seront submergées par les eaux du lac du Haut Barrage et pour permettre la réinstallation de la population déplacée(14).

Par ailleurs, parallèlement aux protestations soudanaises, l'Éthiopie exprima, dans un communiqué officiel de son ministère des Affaires étrangères en date du 6 février 1956, l'intérêt tout particulier qu'elle attachait «aux projets internationaux concernant l'utilisation des eaux du Nil auxquels l'Éthiopie apporte une si importante contribution», et annonça «la ferme intention du gouvernement impérial de procéder prochainement à l'exploitation des richesses hydrauliques considérables du pays, par la réalisation d'un programme hardi en vue de l'utilisation de son potentiel hydroélectrique pour l'irrigation de ses vastes étendues agricoles». Cette même année, le Caire avait annoncé la

14- La construction de ce barrage entraîna l'inondation de 648 km^2 en territoire égyptien et 486 km^2 en territoire soudanais.

du Soudan et de l'Éthiopie et conduisit l'Égypte à une épreuve de force avec les puissances régionales et internationales.

Les premières réactions à l'annonce du projet du Haut Barrage vinrent du Soudan qui avait accédé à l'indépendance le 1er janvier 1956(13), après un référendum d'autodétermination par lequel la majorité de la population soudanaise avait refusé son rattachement à l'Égypte. Les nouveaux dirigeants, soucieux de développer les ressources agricoles du pays, réclamèrent la révision de l'accord de partage des eaux du Nil signé entre l'Égypte et l'Angleterre en 1929, qui accordait au Soudan 4 milliards de m^3 d'eau contre 49 milliards pour l'Égypte. Devant le refus des Égyptiens et l'échec des discussions en 1957, les Soudanais notifièrent une fois pour toute qu'ils se considéraient comme dégagés des stipulations des accords de 1929, arguant qu'ils ne pouvaient se considérer engagés par un accord conclu à un moment où le pays, devenu depuis république indépendante et souveraine, ne constituait qu'un condominium anglo-égyptien. Afin de forcer l'Égypte à négocier sur de nouvelles bases, le Soudan entreprit les préparatifs de la construction du barrage de Roseires sur le Nil Bleu. En réponse, Nasser tenta d'abord une riposte militaire au mois de mars 1958, mais la détermination du Soudan, qui regroupa toutes ses forces armées sur la frontière nord, et les pressions arabes et internationales le poussèrent à adopter les voies diplomatiques et à accepter enfin de renégocier les accords de 1929. L'arrivée au pouvoir à Khartoum, à la suite du coup d'état militaire du 17 novembre 1958, du maréchal

13- Avec l'indépendance du Soudan en 1956, l'Égypte a vu augmenter le risque de ne pouvoir disposer librement des eaux du Nil. Certes, les sources du cours d'eau, situées en Éthiopie pour le Nil Bleu et en Ouganda pour le Nil Blanc, n'ont jamais été sous son contrôle direct; mais la présence d'un État indépendant entre ces sources et la partie égyptienne du Nil ne pouvait que renforcer, dans le pays d'aval, la crainte de se voir un jour privé de ses eaux et donc menacé dans son existence. Le but de la construction du Haut Barrage (El Sadd el Ali) était d'assurer à l'Égypte une maîtrise totale de ses ressources hydrauliques, indépendamment des changements politiques éventuels des pays de l'amont, et mettre l'Égypte à l'abri des variations pluviométriques.

vie ou de mort. L'Égypte est un pays que les pluies ne fécondent pas et où la population croît sans cesse. Il lui faut donc de l'eau et un débouché pour son excédent de population. Le Soudan lui offre tous les deux (...) Vous, vous avez plusieurs colonies; nous, nous n'avons que le Soudan...».

Le maintien d'un droit d'intervention directe sur le Nil, de ses sources à son embouchure, permettait à l'Égypte de se mettre à l'abri de toute pression étrangère pour réaliser ses projets de développement agricole, et surtout pour garder le monopole de la production et du commerce du coton dans la région.

Le gouvernement égyptien de l'époque opta pour une surélévation de l'ancien barrage d'Assouan, plutôt que pour le nouveau projet d'Adrien Daninos; et l'Égypte continua à dépendre des pays du Haut-Nil, sacrifiant ainsi les "intérêts essentiels du pays".

Quand les Officiers Libres arrivèrent au pouvoir en 1952, ils se rendirent à l'évidence très rapidement que l'indépendance du Soudan, et donc la fin du condominium anglo-égyptien, était inéluctable. Cela avait l'inconvénient majeur de couper l'Égypte de l'amont du Nil et de la priver de toute maîtrise directe de sa crue. Plus tard, craignant que, à partir du Soudan, les "impérialistes"(12) ne veuillent retenir les eaux du Nil, privant ainsi l'Égypte de leur apport vital, le gouvernement Nasser décida de réaliser le projet de Daninos et de construire le Haut Barrage d'Assouan de 5 km de longueur et 100 mètres de hauteur. L'Égypte par cette réalisation visait à accumuler toute l'eau excédentaire allant à la mer; le réservoir d'Assouan était supposé contenir 130 milliards de mètres cubes d'eau, c'est-à-dire 1,5 fois le total du débit moyen annuel du Nil. Cette initiative réveilla alors les craintes

12- Ce terme est à restituer dans le contexte des discours politiques de l'époque nassérienne.

étendue aussi vaste réclamait d'autres projets, c'est pourquoi trois barrages supplémentaires furent construits entre 1902 et 1912, l'un à Zifta (dans la région du Delta), l'autre à Assiout (en moyenne Égypte) et le troisième à Isna (en Égypte méridionale).

Peu après la Seconde Guerre Mondiale, un ingénieur agronome égyptien d'origine grecque (Andrien Daninos) eut l'idée d'élaborer le plan de construction d'un grand barrage sur le Nil en territoire égyptien. Il proposa officiellement son projet au ministère des Grands Travaux en 1948, à un moment particulièrement agité dans les relations tripartites anglo-égypto-soudanaises: d'un côté, la Grande-Bretagne souhaitait l'autonomie du Soudan (lois de 1948)[11]; de l'autre, l'Égypte tenait à "l'unité" de la vallée du Nil (modification de la Constitution faisant de Farouk le "Roi d'Égypte et du Soudan", manifestations dans toute l'Égypte contre la politique anglaise, etc.) et le gouvernement égyptien préconisait donc une politique d'aménagement du Haut-Nil (le lac Tana sur le Nil Bleu en Éthiopie et les lacs Victoria et Albert sur le Nil Blanc, actuellement en Ouganda). Cela lui permettait de justifier le refus d'une éventuelle indépendance du Soudan, que les Égyptiens, depuis Mohamed Ali, considéraient comme l'arrière pays de l'Égypte et la zone d'expansion naturelle pour leurs projets de développement. Déjà dans un discours prononcé le 21 juin 1924 à Manchester, Izzet Pacha, ambassadeur d'Égypte à Londres, exprimait aux Britanniques la ferme opposition de son pays à une éventuelle indépendance du Soudan, s'adressant à eux dans ces termes: «Si vous voulez nous priver du Soudan, notre vie entière est anéantie (...) Vos intérêts dans la vallée du Nil ne sont que des intérêts commerciaux et économiques. Pour nous, il ne s'agit pas d'intérêts, il s'agit d'une question de

11- Lois proposées par Sir Robert Howe et votées le 9 mars 1948 par le Conseil consultatif du Soudan Nord.

III - Les travaux en territoire égyptien: les premiers heurts autour du Barrage d'Assouan et des autres projets

En Égypte, le contrôle du Nil naquit en l'an 3000 avant J.-C., lors de la construction tout au long du cours d'eau de berges destinées à protéger le territoire durant les crues d'automne. Ces berges permirent la réalisation des premiers projets d'irrigation: création d'ouvertures contrôlables par lesquelles l'eau s'écoulait dans les bassins cultivés, situés entre les berges et le désert.

Au fur et à mesure que le temps passait, des améliorations étaient apportées à ce système d'irrigation, ainsi qu'au contrôle des crues, ceci grâce à des canaux d'alimentation, à des écluses, etc.

Cependant, l'irrigation pérenne ne fut connue qu'en 1826 lorsque Mohamed Ali voulu introduire la culture du coton en Égypte. Il fallut 350000 hommes et un travail forcené pour creuser les canaux nécessaires à ce projet. Mohamed Ali, se rendant à l'évidence du coût de cette entreprise tant en vies humaines qu'en devise, fit appel à des ingénieurs étrangers pour la construction du barrage du Delta, situé à 27 km au nord du Caire, et premier projet "sérieux" sur le Nil. Achevé en 1861, mais trop faible dans sa structure, le barrage ne supporta pas la pression des eaux et s'écroula presque immédiatement.

En 1889, le projet fut révisé et, avec l'aide de plusieurs ingénieurs anglais dont l'expérience indienne était riche et les antécédents nombreux, un barrage fut construit.

Entre 1898 et 1902, un nouveau barrage fut réalisé à Assouan[10] pour permettre le stockage des eaux et ainsi permettre l'irrigation de 400000 acres en Haute-Égypte. Cependant, l'irrigation d'une

10- Il y a deux barrages: le "vieux" et le "haut" - aussi appelé Sadd el Ali -.

L'emplacement du barrage est situé sur les rapides de Damazine, au-dessus de la ville de Roseires. Le réservoir a une capacité d'environ 3 milliards de mètres cubes. Il est conçu de façon à permettre une surélévation future qui n'entraverait pas l'opération d'emmagasinage de l'eau habituellement réalisée. L'eau contenue dans le réservoir sera déroutée vers l'aval, par le système de canaux préexistant à Samna jusqu'à Gezira Managuil, irriguant ainsi près de 84000 hectares supplémentaires.

Sur l'Atbara, le barrage de Khashm el-Girba[8], achevé en 1966, alimente le périmètre de la Nouvelle-Halfa, conçu pour la réinstallation des Nubiens chassés de leurs terres par la montée des eaux du Haut-Barrage d'Assouan.

II - Les travaux harmonieux en territoire ougandais

Aux sources du Nil, le seul projet d'aménagement déjà achevé est celui des chutes d'Owen qui sert aux doubles fins d'emmagasinage des eaux du Nil, au profit des riverains du bassin inférieur, et à la production d'énergie hydroélectrique pour l'Ouganda. Le barrage, inauguré en 1954, est maintenant géré par la Commission d'Électricité de l'Ouganda, "Uganda Electricity Board". La permanence égyptienne[9] est assurée par un ingénieur résident et ses collaborateurs, mission d'une nature purement technique. Le barrage d'Owen est le premier de toute une série de projets d'aménagement du Nil équatorial qui sont à l'étude par les riverains de l'aval, principaux bénéficiaires.

8- Voir Omer Ugoul, «**Réalisation et appréciation d'une expérience de développement agraire au Soudan: le Kashm el Girba»**, Thèse, Université de Rennes, 1971, pp. 73-77.

9- La contribution de l'Égypte pour la construction de ce barrage s'élevait à 5 millions de livres sterling environ.

de 20 milliards de m^3 d'eau est libérée en été et peut ainsi couler librement vers l'Égypte.

Sur le Nil Bleu, le grand barrage de Roseires, en amont de Sennar, a été édifié en 1966 pour permettre l'irrigation de nouvelles terres le long de la rivière Rahad, affluent saisonnier de la rive droite du Nil Bleu. Le projet de Rahad, financé par le Fonds Arabe de Développement, est entré en activité en 1977; il est alimenté en partie par gravité, et par des pompes installées sur le Nil Bleu, d'où l'eau est acheminée par un canal de 154 km de long. Moins ancien que Gezira, il fonctionne moins mal; mais le projet qui devait s'étendre à 336000 ha dans une deuxième phase, fut abandonné.

Le barrage de Roseires est le plus important des ouvrages hydrauliques au Soudan. Ce projet a été exécuté grâce à un prêt consenti par l'Association de Développement International, organe affilié à la BIRD et par le Kredit Anstalt für Wiederaufbau de la République Fédérale d'Allemagne. Par des accords séparés datant du 14 juin 1941, l'Association et la Banque ont consenti à verser au Soudan des avances évaluées respectivement à 13 millions de dollars et à 19,5 millions de dollars et destinées à aider ce pays dans le financement de la construction du barrage de Roseires.

Par ailleurs, le Kredit Anstalt a signé avec le Soudan un accord le 5 juillet 1961 par lequel il s'engageait à consentir un prêt de 18,4 millions de dollars aux mêmes fins. D'après les prévisions de l'accord, le projet envisagé comprenait deux phases. Tout d'abord, la construction du barrage et du réservoir, puis les travaux en vue de l'irrigation et du développement de l'agriculture (rendue possible par l'eau ainsi emmagasinée).

travaux d'irrigation devinrent intensifs; on creusa de nombreux canaux ainsi que des bassins de retenue.

Au XIXe siècle, on chercha à améliorer le système d'irrigation, mais ce fut seulement en 1902 que l'on construisit le premier barrage d'Assouan, qui fut modifié à deux reprises, en 1912 et en 1934.

Aujourd'hui, le débit du Nil est réglé par six principaux barrages (ou réservoirs)[5]; un en Ouganda sur le Nil Blanc (II) ; un autre en Égypte - Haut-Barrage d'Assouan - (III) ; enfin les quatre derniers au Soudan (I).

I - Les travaux consensuels en territoire soudanais

Au Soudan, le premier projet d'aménagement des eaux du Nil, le barrage du Sennar sur le Nil Bleu, a été achevé en 1925[6]. Ce projet, destiné avant tout à l'irrigation du Gezira, fut mis en œuvre et réalisé grâce à un prêt de 13 millions de livres sterling garanti par la Trésorerie britannique[7].

Différent du barrage du Sennar, un autre projet a été construit dans la région du Djebel Aulia en 1937, afin de fournir des eaux additionnelles pour les besoins de l'Égypte. Ce barrage a pour but de retenir l'eau du Nil Blanc (Bahr el-Abiad) pendant la période de crues du Nil Bleu. Cette eau qui atteint une moyenne

5- Cependant, «plus de huit barrages de retenue et réservoirs pour les eaux du Nil ont été construits dans la seule Égypte dès le début du XIXe siècle, sans compter de nombreux autres ouvrages d'irrigation en amont du fleuve au Soudan, en Ouganda et dans les autres États riverains, avec l'aide de l'Égypte ou sur son initiative», voir «**L'Égypte et le Nil**», Ministère des Affaires Étrangères égyptien, Paris, 1982, p. 22.
On ne s'attachera qu'à la présentation succincte de 6 barrages, dignes d'intérêt.

6- Ce projet, agrandi en 1957-1963, irrigue le plus vaste des domaines irrigués, celui de Gezira (840000 ha); voir Mamoun Yassin, «**Le Gezira: son expérience socio-économique, son développement et son avenir pour le Soudan**», Thèse, Université de Rennes, 1971, pp. 69 ets.

7- Ce prêt a été la cible de l'attaque de l'opposition à la Chambre des communes, opposition qui ne s'est apaisée qu'après avoir eu l'assurance que toute la production du coton de Gezira serait vendue par privilège à la Grande Bretagne, à un prix fixé qui ne devra pas être dépassé. Voir échanges de notes, concernant le projet de Gezira, entre l'Égypte et la Grande Bretagne, Société des Nations, Recueil des Traités, vol. 93, pp. 91-92.

L'augmentation rapide de la population et les exigences croissantes pour le développement économique en Égypte, au Soudan, et en Éthiopie, rendent plus impérieux le besoin de réalisation d'un plan nouveau pour l'exploitation et la conservation des eaux du Nil. Tout plan de ce genre devrait nécessairement «faire éclater le cadre juridique artificiel qui avait prétendu cristalliser l'équilibre fluvial de toute cette région» [3].

Les travaux de contrôle sur le Nil réalisés jusqu'à nos jours ou en voie d'achèvement ont beaucoup aidé les riverains de l'aval à développer l'agriculture, soutien principal de leurs économies à base agraire (Paragraphe 1). Les nouveaux projets de contrôle qui restent encore à établir sont envisagés, non seulement pour permettre à ces pays d'augmenter leurs terres cultivables, mais aussi pour assurer des bénéfices aux autres riverains du Nil (Paragraphe 2).

Paragraphe 1 - Les travaux d'aménagement et de partage

Bien avant l'annonce des projets de Sir Ernest Bevin, ministre des Affaires Étrangères britannique, à la Chambre des Communes en 1949 (visant un développement de grande envergure des eaux du Nil jamais réalisé auparavant), l'homo orientalis a toujours cherché à utiliser les forces vives du Nil pour son profit et cela dès la plus haute Antiquité. A cet égard, le plus ancien "témoignage authentifié"[4] est une gravure représentant le roi Scorpio en train d'inspecter des canaux d'irrigation vers 3000 avant J.-C. Durant les premières dynasties des pharaons, vers 2800 ans avant J.-C., les

3- Charles Rousseau, **«Chroniques des Faits Internationaux»**, Revue Générale de Droit International Public, 1960, p. 90. L'Accord-cadre de coopération pour le bassin du Nil a été ratifié par la majorité des États du cours d'eau du Nil, hormis l'Égypte et le Soudan.

4- «La difficulté de barrer un fleuve comme le Nil peut constituer une raison de douter de la réalité de cet ouvrage [le barrage sur le Nil du pharaon Ménès, fondateur de la première dynastie]». Voir Jacques Bonnin, **«L'eau dans l'Antiquité»**, éd. Eyrolles, Paris, 1984, p. 136.

Les vicissitudes de l'aménagement des eaux du Nil

Dr. Tarek Majzoub *

Introduction

L'Égypte, à travers les siècles, a été préoccupée, et à juste titre, par le problème du contrôle des eaux du Nil. L'une des raisons de cette préoccupation est la nature capricieuse du cours d'eau international qui arrose onze pays (Burundi, République Démocratique du Congo, Égypte, Érythrée, Éthiopie, Kenya, Ouganda, Rwanda, Soudan, Soudan du Sud et Tanzanie)(1). Durant les cents dernières années, le débit total annuel du Nil a varié entre 150 milliards de mètres cubes à son maximum et 42 milliards à son minimum(2). Aucun pays, dont la vie même dépend de l'irrigation, ne peut se fier à un débit aussi précaire, de crainte d'être soumis aux parcimonies cycliques.

**Docteur en Droit International*
Professeur de Droit

1- Tarek Majzoub, «**L'Éthiopie, le Nil et le droit international public**», in «**Droit International et Droit Comparé des Cours d'Eau Internationaux – Éducation à une Culture d'une Eau Partagée et Protégée**», Actes du Congrès International de Kaslik, sous l'égide de l'UNESCO, 18-19-20 juin 1998, organisé par l'Université Saint-Esprit de Kaslik (Liban) et l'Université de Droit, d'Économie et des Sciences d'Aix-Marseilles (France), 2000, volume I, pp. 341-419.

2- Une moyenne annuelle du débit du cours d'eau, pendant la période de 1870 à 1952, s'élevait à 84 milliards de mètres cubes d'eau moyenne qui fut prise comme base pour tous calculs futurs dans les négociations entre l'Égypte et le Soudan.

-Tat-Kei Ho, A. (2002), **"Reinventing local governments and the e-government initiative**", Public Administration Review. Vol. 62 (4): 434-444.

-Hood, C. (1991), **"A public management for all seasons?"**, Public Administration Review. Vol. 69 (1): 3-19. (1995), "**Contemporary public management: A new global paradigm?**", Public Policy and Administration. Vol. 10 (2): 104-117

-Hughes, O. (2003), **"Public management and administration: An introduction"**, 3rd Ed. Palgrave: Macmillan.

-Light, P. (1997), **"The tides of reform: Making government work"**, New Haven, CT: Yale University Press.

-Mallon, R. (1994), **"State-owned enterprise reform through performance contracts: The Bolivian experiment, World Development"**, Vol. 22 (6): 925-934.

-Metcalfe, L. (1998), **"Accountability and effectiveness: Designing the rules of accounting game"**, Paper presented in International Conference on Accounting for the New Public Management, Venice.

-Moe, R. (1994), **"The Reinventing Government exercise: Misinterpreting the problem, misjudging the consequences"**, Public Administration Review. Vol. 54 (2): 111-122.

-OMSAR. Annual Reports. The Office of Minister of State for Administrative Reform. Beirut.

-Waldo, Dwight, **"The Administrative State Revisited"**, Public Administration Review 25, 1965, no. 1:5-30. -"

Bibliography

-Aberbach, J. & Rockman, B. (2000), **"In the web of politics: Three decades of the U. S. federal executive"**, Washington DC: Brookings.

-Araujo, J. (2001), **"Improving public service delivery: The crossroads between NPM and traditional bureaucracy"**, Public Administration. Vol. 79 (4)

-Argyriades, D. (2003), **"Values for Public Service: Lessons Learned from Recent Trends and the Millennium Summit"**, International Review of Administrative Sciences. Vol. 69(4): 521-33.

-Batley, R. & Larbi, G. (2004), **"The changing role of government: the reform of public services in developing countries"**, Public Administration and Development. Vol. 25 (3).

-Caiden, G. (1969), **"Administrative reform: American style"**, Public Administration Review. Vol. 54 (2): 322- 330.

-Christensen, T. & Per Lægreid, P. (2002), **"New public management: The transformation of ideas and practice**", Aldershot: Ashgate Publishing.

Communications Manual (1996). Washington, DC: United States General Accounting Office.

-DeLeon, P. & Green, M. (2001), **"Corruption and the New Public Management"**, in Johns, L., Guthrie, J. & Steane, P. (Eds.) **"Learning from international public management reform"**, Emerald Group Publishing Limited.

-Denhardt, R. & Denhardt, J. (2002), **"The new public service: Serving rather than steering"**, Public Administration Review, Vol. 60 (6): 549-559.

-Dunleavy, P.; Margetts, H.; Bastow, S. & Tinkler, J. (2005), **"New public management is dead – Long live digital-era governance"**, Journal of Public Administration Research and Theory. Vol. 16 (3): 467-494.

-F-alconer, P.K. (1997), **"The New Public Management: Principles and Practice in the UK"**, Javna Upravna, 33, 1, 1997: 85-108.

of a strong and vivid civil society is a precondition for 'good governance', as it helps to establish the countervailing powers that will correct the State or private sector. Good governance is characterized by openness, willingness to account, attention to all clients and adherence to agreed plans."(8)

8- Ibid.

challenges of different nature (competition, local powers, new technologies, consumerism…) which no doubt poses serious problems. This crisis, gave room to various regulations, consultancies, reforms, and attempt of innovation. However, all those steps have often failed due to the lack of clarification of public service objectives, which is related as much to politics as to stricto-sensu administrative management. Finally, the state must pull its legitimacy by the quality of the benefits that she assures to the users. This revolves around the following question: In what society do we want to live?

Faced with those rapid mutations, as much political as technological of the environment, the definition of a global vision of the society, the constitution of "sense" and "coherence" should be given priority.

The role of the public services as producers of social cohesion are strictly speaking here irreplaceable and no one can put back seriously in reason nor their legitimacy, nor their existence without making the choice of the economic cost against the social cost. It is not certain that the second is not more costly for the collectivity that the first one. Is one going to privilege the economic approach to the detriment of the social apprehension of the public service? The response to this question is decisive to determine with public administration is to prevail.

There is a need to change people culture toward the public administration and work for promoting a modern efficient public administration. For "Civil society occupies the middle ground between the public and the private sector. Building civil society, and developing civic engagement and participative options for citizens and professional organizations are essential elements for ensuring legitimacy of public administration. The presence

modification of the relationship with the user, and in the search for the latter's satisfaction. This process is not easy to achieve.

The process which personalizes the user leads us to question whether beyond the new relation with the client instituted by certain products, there does not exist a supplementary step which brings this time a modification of the initial definition of the public service. The fundamental problem posed by this kind of products is to know if they do not subvert the initial public service mission and if they do not question certain founding principles of public service, notably the equality of all users. This equality principle of the citizens is the constitutive principle of citizenship in democratic regimes, which assure every citizen an identical right to the definition of general interest. It guarantees a right to equal treatment for individuals, which has to be ensured by formal rules. This conception of equality as an identical treatment has founded and still largely founds our conceptions of public service.

The equality of treatment can be achieved in one of two ways: by the standardization of institutions, the definition of national norms applicable to all. Nevertheless, the differentiation leads us to call for another common good that that to which we referred before with the principle of equality of treatment. When we privilege the most under-privileged according the common good is related to social cohesion. The common good may be in conflict with the reference to equality of treatment.

b- Changing environment and culture

The Lebanese administration is faced with important

the hospital. This system quickly revealed itself to be imperfect, the administrators and the doctors have sought to maximize the number of hospitalization days, which have led to an increased in costs of collectivity.

Since 1983, an analytical accountability has been promoted by the classification of sick people in homogeneous groups allowing the identification of the cost by major activity and responsibility criteria.

On the other hand, management, by its brutal approach of problems, encountered a certain a profound demotivation of a great part of personnel which have had the feeling of having participated in a swindle market.

In fact, it is indispensable that all modernization steps be based on time periods which offer a guarantee of stability. This poses in the private sector the problem of political piloting. When political majority changes in a democracy, it is often accompanied by a break or in the best of cases by a stagnation of the work launched by the precedent majority. Whereas the political objective clearly perceived by the agents and users seems as an indispensable condition for the success of all modernization steps.

As a whole, studies and evaluations have shown that the actions and initiatives have allowed for notable progress, in particular in the reception sectors, computerization, and constitution of collective projects…

However, such steps have often failed due to a lack of intention and imprecise aiming.

Public services should cultivate their specificity, which is the realization of general interest missions. The path may be in a

The reform process "will be confusing, difficult and, to a considerable extent, unpredictable. Without sufficient political stability and high level support it will fail. Also, it requires a proper institutional foundation. These challenges and difficulties can be reduced by: A cross party support for the reform strategy. Through intensive debate, exposure to other approaches in surrounding countries, training, and use of mass media and mobilization of views and stirring debates in civil society; Anchored the reform implementation in a competent organization that has a strong and specific mandate, political support and adequate resources. This the solution adopted by the European Union in Greece.

CONCLUSION

a-Changing culture - Challenges faced by NPA

The introduction of management tools which have, according to certain experts, destroyed the public services as a result of the disappearance of traditional and symbolic references was not achieved without some resistance. Civil servants have most often and in majority marked their attitude by a certain skepticism and retreat. As a whole, it appears that the characteristics of public organizations did not allow the total blooming of modern control tools. The transposition of such tools in public organizations has faced many difficulties. Bureaucracy has often constituted a barrier to the introduction of managerial tools of control. Mostly, operations linked to general interest missions present a character that can be measured with difficulty. For example, the hospitality activity in France has long been measured by the number of hospitalization days, thus allowing the establishment of the budget and served to determine the financial situation of

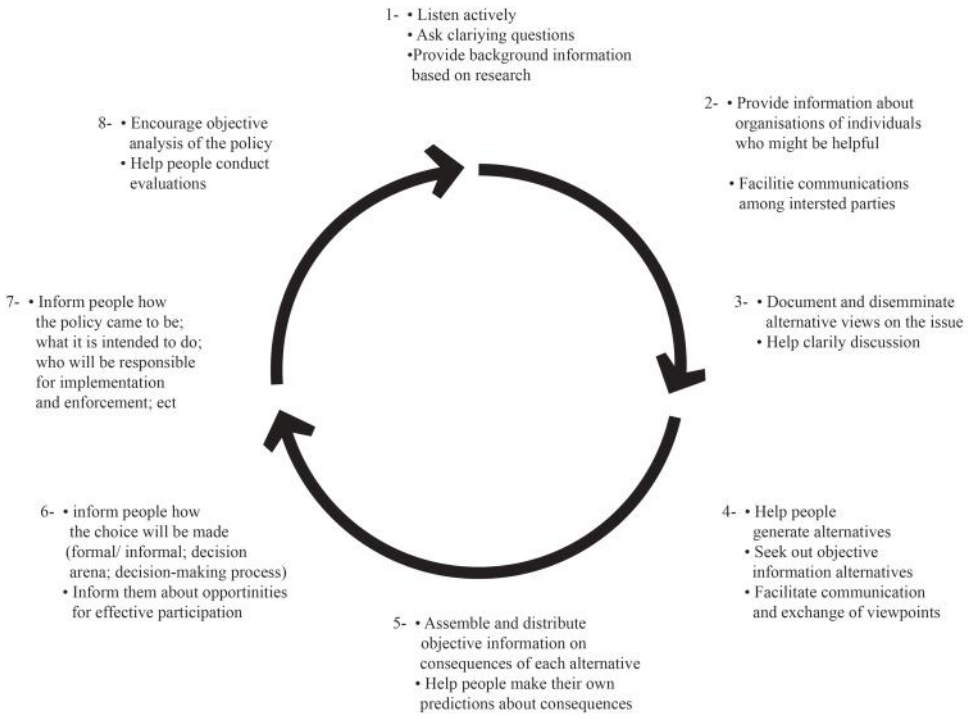

Source: Verne W. House "Methods for policy Education" in Working whith our Public- module 6: Education for Public Decisions (Rateigh: north Carolina Agricultual Extension Service, 1988).

Performance Appraisal Uses

.Raises, Merit Pay, Bonuses

.Personnel Decisions (e.g, promotion, transfer, dismissal)

.Identification of Training Needs

.Reserach Purposes (e.g., assessing the worth of selection tests)

f) The need to protect, anchor and support the reform process:

difficulties in curbing corruption and mismanagement within the public administration.

The obsolete and formal work methods and procedures add to citizen complaints, and in the most important cause of inefficiency and weak service delivery in the public administration. Work procedures emphasize on legality compliance and caution at the expense of initiative, speed, and efficiency. Procedures and regulations should be entirely transparent. They need to, focus on results and accountability, and allow for flexible responses to a changing environment. Finally, the operational systems of the public administration suffer from insufficient technology and a very weak resource base. Information technology, which could be of tremendous value in increasing efficiency and transparency, is under-utilized. Data storage is often by hand, communication only by traditional means and the power of the Internet is not used for making the State accessible and comprehensible to the citizen, nor for providing opportunities to solicit inputs from citizens.

●Provide for quality training of civil servants within the framework of flexible career development plans and allowing lateral transfers; Open new channels for recruitment of higher level staff, especially from private sector backgrounds.

●The reorganization of the public service and its structure for there are a large number of vacancies and inadequate distribution of employees. Moreover, there are serious shortages within the public administration of certain important skills, especially in engineering, scientific and information technology skills, basically as a result of the fact that the private sector is able to offer these people much higher salaries. Many applicants join the government because of the job security that a civil service job guarantees. On the other hand, there are many temporary and daily workers who are mostly not recruited according to merit standards and can be considered as political appointee. There is significant overstaffing in those ranks those results in the weakening of the role of merit in matters of recruitment, mobility and employees careers.

●The complete reform of the recruitment and testing system which is outdated and cannot reliably help in detecting necessary skills and abilities in various jobs, especially in the absence of a job description and classification system. Priority is to be given to competencies and not to formal exams.

b- Accountability

The systems of control and accountability in both the political and administrative domains are highly ineffective. Legislative oversight of the public administration is absent and judicial control is difficult due to political patronage. The controls and disciplinary agencies within the executive branch are having

-The development of a framework for a Human Resources Management and Development approach and establish capacities for HRD and HRM at the level of ministries and public agencies. This entails the following:

●Focus the role of the State on core functions and tasks.

●Ensure effective and coherent structures of the public administration.

●Strengthen policy making and implementation capacity

●Ensure high quality civil service and civil servants

●Streamline and modernize procedures and systems

●Enhance the quality of governance

●Improve client and result orientation.(7)

●Develop new legislations on the civil service, stressing accountability and introducing greater flexibility and stronger performance orientation

●Introduce a recruitment/selection system and a career development system exclusively based on merit, with a simple grading and ranking system

●Introduce a transparent and objective performance measurement system, regarding quality and productivity of civil servants

● Introduce common standards in civil service, a common job description program for all public servants and a broader scope for inter-ministerial mobility of staff

●The shift from a traditional administration emphasizing on rules and procedures towards a modern administration focusing on results and achievements of objectives, as well as on networking, strategic policy and planning skills.

7- OMSAR

widespread beliefs regarding corruption, has further contributed to the development of such a profound distrust that it has become difficult to persuade the public that improvements are at all possible. "The concept of client-responsiveness of public administration implies a basic shift from a bureaucratic structure to an open-system approach. Responsiveness in public administration should be a principle that links the administration to its clients, thereby safeguarding the quality, accessibility and transparency of public service delivery. It means that government measures are informed and guided by the needs of citizens and take into account the changing priorities and resources of these citizens. Citizens need to be able to understand the decision making processes that affect them and to articulate their needs, regardless of social, ethnic or political backgrounds."(6)

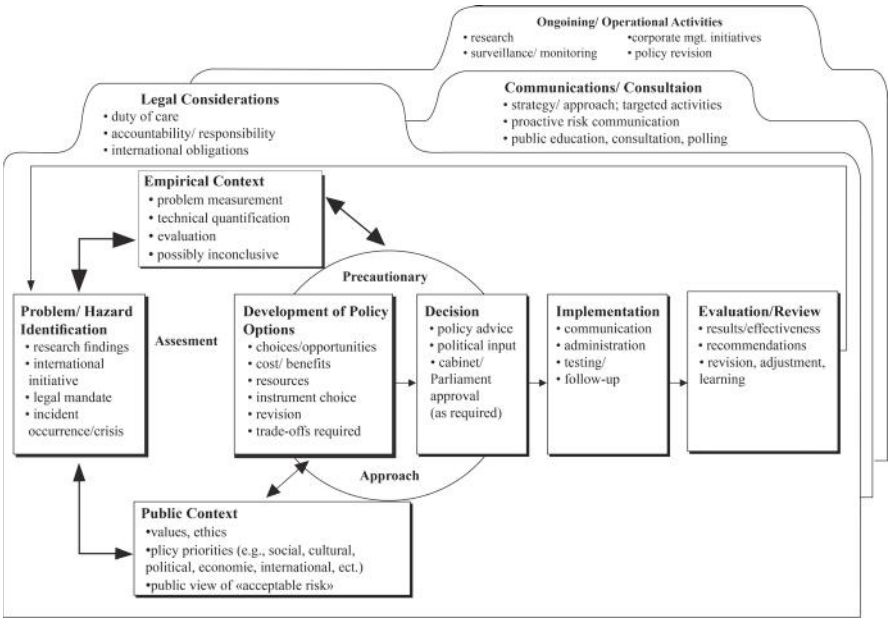

Source: risk Management for Canada and Canadians: Report of the ADM Working Group on Risk Management (PCO), Annex A

6- Ibid.

(2)The move from a procedural administration to a responsibility administration.

In the early 1970s, the notion of management appeared to several officials as scandalous and inacceptable. Nowadays, public management has become an official policy of numerous countries. Considerable efforts have been made by several countries in view of reinforcing public management. The pursued objectives included the increase in productivity, the improvement of quality in accordance with citizens' demands, and the modernization of tools of control specially at the budgetary level. This policy aimed at making the administration more efficient. The aim was not in as much to have less government but better government.

(3) Partnerships between public and private sector and the search for formulas of balanced cooperation between public and private organizations. "Government functions should promote and facilitate private sector development, while safeguarding social interests. To advance social and economic development, tailored partnering arrangements between public and private sector are essential in order to improve service delivery of public goods by using the higher efficiency of the private sector in many operational fields. This can take many forms, reflecting the nature of the activities, strength of commercial agencies and the capacity of the State."(5)

(4) The regaining of public service legitimacy through redefining the relationship with the users through the encouragement of competition. Thus, the public administration should move from a situation of monopoly to real competition and thus giving the freedom of choice to consumers.

The endemic poor performance of the public administration, and

5- OMSAR, "Strategy for the Reform and Development of Public Administration in Lebanon" , Beirut, 2011.

A Complete
Strategic Planning Solution
Objectives
Mission
Strategy
Tactics

Current Reality Assessment
Organization Environment Profile
Vision Mission & Values
Winning Strategy Development
Strategic Objectives
Strategic Check-Ins
Strategic Planning
Structured for Growth™

poorly conceived and outdated due to the legal perspective approach of the public sector. In fact, a limited number of public administrations are familiar with strategic planning. Moreover, there is a lack of policy- making capabilities, including lack of relevant data, and of management information systems, which can provide the data needed to make sound decisions. Also, evaluation and monitoring are poorly developed and there is very little feedback of government policies . Since the war, policies are very often not linked to a larger vision on the role of the State. There is a tendency to deal on a case by case basis and to act under the pressure of the political or economic situation. It is vital that every public administration come up with some kind of strategy for its work and defines a clear mission and vision.

Source: "The road to success: How to manage growth " by Mendly Kwestel Preston, and Plaster.

more fundamental issue: The exercise of power. Bureaucracy is very much about power; it is thus eminently political.

Consequently any reform attempt is the subject of intense confrontation, compromise and bargain between politicians and bureaucrats. Max Weber was the first scholar to realize this potential conflict between elected politicians and appointed bureaucrats. Administrative reform involves three major groups of players. The first is the politician involved in promoting or resisting reform (according to his political interests). The second is the bureaucracy that considers a successful reform is the one that strengthen its position at the expense of the politicians'. The third group is the public. While politicians feel like the need to implement quick fixes and perceive bureaucracy as an obstacle to quick change, bureaucrats rely on their technical superiority, information, power of decision, and political support. Politicians resort to their power of legislation, budget, and politically motivated employees from inside the administration.

In the past years, there has not been in Lebanon enough political support to pursue a serious administrative reform and to alleviate the pressure on the administration to improve its performance and accountability. Changes did not tackle the strategic and structural problems related to the legal mandate of institutions nor did they provide a clear and firm Government's vision on the overall mission of the Lebanese public administration. In fact, the emphasis has been more on rehabilitation and modernization, and much less on reform. Moreover, many promises and official statements were issued, without being implemented.

(1) The adoption of strategic planning at the level of the State as well as every at every government agency. In the current situation of the Lebanese Public sector, public policies are usually

public administration is the result of the war as well as the lack since 1959, of any serious and effective attempts to reform and improve its public administration. Since more than half a century, Ministries and public agencies have been established without much reference to any kind of planning. This absence of policy making and implementation, and the poor accountability of the public sector undermined the government public service performance.

Thus, in its present form the public administration in Lebanon is not an adequate vehicle to deal with the tremendous tasks its facing such as the public debt issues, the reconstruction of the country, and the economic crisis is looming because of the regional instability. The unresponsiveness of the administration is due its centralized nature and tortuous decision making process. There is no alternative to the reform and modernization of the Lebanese public administration.The means used for such reform were introduced through legislative decrees. New strategies and procedures may be needed to impose if necessary reforms. On the other hand, priorities are to be carefully defined for it is impossible to carry on all necessary reforms at the same time.

As such, it is necessary to carry on the following steps:

a- Political will

Bureaucracy is entangled in politic: Administrative reform is a political activity that attempts to change the power structure in a certain society. Administrative reform is power politics in action. Proponents of this point of view do not totally reject the managerial content of reform, but they argue that the goals of reform, are used to advance other hidden agendas, namely political. Reformers will not get anywhere if they define administrative problems only as apolitical matters. What underlies reform is a

emanating from the centre are relaxed. Government reworks budgets to be transparent in accounting terms, with costs attributed to outputs not inputs, and outputs measured by quantitative performance indicators. Public sector organizations should be viewed as a chain of low-trust principal/agent relationships (rather than fiduciary or trustee-beneficiary ones) and a network of contracts linking incentives to performance. Government disaggregates separable functions into quasi-contractual or quasi-market forms, particularly by introducing purchaser/provider distinctions; opens up provider roles to competition between agencies or between public agencies, firms and not-for-profit bodies; and deconcentrates provider roles to the minimum-feasible sized agency, allowing users more scope for 'exit' from one provider to another, rather than relying on 'voice' options to influence how public service provision affects them." (4)

II -The reform of the lebanese public administration: a top priority

It is quite clear that the issue of administrative reform in Lebanon is urgency. Failure to address this problem as soon as possible carries great risks for the future of the country. There is a strong need to modernize and reform the public administration in order to make it able to face the different challenges faced by Lebanon internally and externally.

The reform of the Lebanese public administration is necessary to restore public confidence in it, and promoting greater political stability. There is no doubt that the difficult condition of the

4- Ibid.

e. Results-oriented government: funding outcomes, not inputs

f. Customer-driven government: meeting the needs of the customer, not the bureaucracy

g. Enterprising government: earning rather than spending

h. Anticipatory government: prevention rather than cure

i. Decentralized government: from hierarchy to participation and teamwork[2]

Other studies on NPM had mentioned five core principles that rely heavily on business and entrepreneurial cultural in public organizations and aim at minimizing the size and scope of governmental activities:

(1) Downsizing: reducing the size and scope of government

(2) Managerialism: using business protocols in government

(3) Decentralization: moving decision making closer to the service recipients

(4) Debureaucratisation: restructuring government to emphasize results rather than processes

(5) Privatization: directing the allocation of governmental goods and services to outside firms[3].

According to Arouajo the "The paradigm shift from public administration to new public management involves a move in the basic design co-ordinates of public sector organizations that become less distinctive from the private sector and the degree of discretionary power (particularly over staff, contracts and money) enjoyed by public managers is increased, as the procedural rules

2- Osborne and Gaebler, **"Reinventing Government"**, Addison-Wesley Publishers, 1992.

3- Araujo, J., **"Improving public service delivery: The crossroads between NPM and traditional bureaucracy",** Public Administration, 2001, Vol. 79, p.4.

- Managers at the top of the organization are free to manage by use of discretionary power.

- Explicit standards and measures of performance; Goals and targets defined and measurable as indicators of success. Accountability means clearly stated aims; efficiency requires a 'hard look' at objectives.

- Greater emphasis on output controls.

-Resource allocation and rewards are linked to performance.

-Need to stress results rather than procedures.

- Shift to disaggregation of units in the public sector.

- Shift to greater competition in the public sector.

-Moving to term contracts and public tendering procedures; introduction of market disciplines in public sector.

- Stress on private-sector styles of management practice.

-Moving away from traditional public service ethics to more flexible hiring rules.

Osborne and Gaebler (1992), in their book "Reinventing Government", put forward ten principles that will induce an entrepreneurial spirit in the Public Sector. The following principles are capable of reinventing the government.

These tools are:

a. Catalytic government: steering rather than rowing

b. Community-owned government: empowering rather than serving

c. Competitive government: injecting competition in service delivery

d. Mission-driven government: transforming rule-driven organizations

Management for Public Services: Managing the Administration" the outcome for public administration will come through the interconnection of private management techniques, and those of the public service. Therefore, those two worlds are getting closer and closer and the distinction between private and public management has less and less meaning. Within this framework, a new actor appears: the client.

However, the public administration was opposed to the logic of the market because of its traditional monopoly situation. It imposed its rules to the citizens.

This traditional attitude has less and less reasons to exist; faced with the competition, the public administration has to justify its superiority by best responding to the needs of the user, who is on the way of becoming a real client, free to exercise his choices. One of the fundamental reasons for this mutation can be found in what is called the "legitimacy crisis of the public sector". According to its authors, the objectives of the public service are more and more uncertain. In order to regain some legitimacy, the administration has to seduce its public, adjust to its demands and make the services it proposes adequate to the demand.

b- New Public Management principles

The New Public Management (NPM) seeks to offer more efficient mechanism for delivering goods and services and for raising governmental performance levels through the use of Market-type Mechanisms, Managerial improvement and Organizational Restructuring, and the Focus on Performance. The following tools are applied:

competition the public service must demonstrate that its task is not only difficult but insurmountable or even impossible.

Faced with this crisis of legitimacy, the private enterprise is endowed with all the virtues. Thus, the renovation of the public service was done within a hostile ideological context. Whereas in the 80s, the State was considered the motor of social change, it is often considered nowadays as a brake to the innovation, and a handicap to the economic competition. On the contrary, the private enterprise which up till the eighties was considered with defiance finds itself endowed with all the virtues. In fact, as shown by J.P. Le Goff in his books "The Myth of the Enterprise" and "The Illusions of Management", since the 1980s the private enterprise concept has grown to the dimension of a real myth, quasi-untouchable.

On the other hand, the media tend to give a caricatured image, opposing dynamic, performing, and private enterprises on one side, and sclerosis counterproductive public services on the other side. Therefore, the manifestations of the triumphant enterprise myth are numerous and spectacular. Within this context, in the 1980s, a new managerial current has largely developed itself within the private sector. Management claims to reconcile in a vast and harmonious synthesis, the economic, the social and the cultural and by making sure that the objectives of the modern enterprise are shared by all, in order to increase productivity and quality.

Thus, the temptation was inevitable to use tools and management techniques of the private sector in order to improve the public sector's functioning. For certain authors, inspired by the Anglo-Saxon literature in this domain, such as Florence Maas for example, in her book entitled "Private

Treaty of Rome forbid concerted understandings and practices or abuse of dominant position among the enterprises. Article 90.2 of the Treaty of Rome stipulates that "the enterprises charged of the management of general economic interest services or presenting the character of a fiscal monopole is submitted to the rules of the present Treaty, notably to the rules of the competition, in the limits where the application of these rules put not a stop to the achievement in right or makes so of the particular mission that is given. The development of the exchanges must not be affected in a measure contrary to the interests of the Community"(1).

As for the member States, any aid or state resource likely to distort competition by favoring certain enterprises or certain productions are also forbidden even if article 90.2 of the Treaty of Rome brings forward some arrangements regarding the particularity of public services: "The enterprises entrusted with the management of a general economic interest service or showing characteristics of a fiscal monopoly are submitted to the rules of the present treaty, notably the rules of competition to the point where the application of such rules does not lead to the failure of the particular mission they have been assigned."It is within this framework that a certain number of French public services have gone through the community requirements, incontestably rigorous with regard to the habits previously contracted by the operators involved. The EU competition Commissionner has not kept secret his ambition to break up the public service monopolies even if the governments oppose it by setting minimal governmental obligations toward public enterprises. Thus, to get derogations to the rules of the

1- Article 92 of the Treaty of Rome creating the European Economic Market in 1957.

This competition can also exist within the public sector. Public agencies are in permanent competition to attract a much more mobile clientele than in the past, and to thus justify their existence. This legitimacy crisis of the public service is also accompanied by that of the general interest notion.

a- The general interest notion crisis

Several authors refer expressly to the notion of general interest which is defined as the exercise of a general interest mission, and that is the fundamental condition for the existence of a public service. For sure, other criteria have to be pointed out, especially since they are not neutral regarding the management of public organizations: the right of inspection over the modalities of the mission's accomplishment, the prerogatives of public power devolved unto the organization that manages the public service, and a supervisory power over the administration in return for all those prerogatives.

If the public service can be defined as being the product of a general interest mission, one incertitude subsists regarding the frontiers of the service in question: should we or should we not include in it activities such as water distribution, car production, or funeral services?

Progressively, and during the last decade specifically, the national general interest has been more and more in competition with the concept of efficiency and productivity. Countries with strong commitment to the notion of public service such as the European Union were led to abide by competition rules. European Public enterprises submit to the competition rules in terms of Article 222 of the Rome Treaty. The result is that the competition policy applies under the same conditions to the private as well as public enterprises, including those entrusted with a public service mission. Articles 85,86, 90.1, and 92 of the

successes over the preceding three decades, led for the re-examining the role of the state, by re-asking not only what the government should be doing, but also how it should do it, and perhaps most importantly how these decisions are made.

The actual context of public budget deficits (state, public enterprises, welfare agencies…) and the weight of the public debt is accompanied by a will to reduce the spending of the public sector. On the other hand, administrative activities come within the context of a growing complexity. This renders interventions by the public force more and more delicate. In brief, the administration has to move from a simple, uniform and statutory treatment, to complex, personalized and quasi-contractual answers.

The growing attitude of the users demanding more and more quality goods and services constitute another challenge to the public organisms, and this new consumerism seems to have changed profoundly enough the nature of the relations of the public establishments with the users. Influenced by an environment of mass consumption, the user accosts public services with the same referents that guide his daily consumption of multiple products offered to him by the market.

It, thus seems that by their new attitudes, users and civil servants are forcing public enterprises to review their modes of functioning and organization. The introduction, two decades ago, of new technologies has been another challenge thrown at the public sector. Gradually, as the competency domains of the administration grew beyond bureaucratic functions, certain forms of competition slipped little by little into the private sector. This is how competition between the public sector and the private sector came to exist in a number of domains such education, and health where for example hospitalization can be secured by public hospitals as well as by private establishments.

Management doctrines dominated public management reform in Britain, Canada, New Zealand, and the United States as well as in some third world highly indebted countries where NPM reforms were dictated by international donors and Western countries. New Public Management is presented as a global reform movement. New Public Management (NPM) focuses on increasing public sector efficiency through a split with 'traditional models' of public management and governance. Instead of viewing the public sector as different from the private sector, it is based on the notion that business models of management are superior and the public sector will gain from imitating the private sector. As such, reforms of public administration have increased their focus on performance measurement, output controls, competition and private sector management practices. However, the definition and implementation of NPM-style reforms are influenced by domestic culture, institutional settings and administrative law traditions. Therefore its implementation has differed substantially across countries often with mixed results.

I -The evolution of the role of the State

Nowadays, the public sector is submitted at the same time to criticism as well as challenges. The main criticism directed at the public sector is related to the waste of resources and the mediocrity of public relations with the citizens. In fact, the accusations of a state which spends money excessively, and the existence of long waiting lines at the government offices, are part of the collective representations and the public administrative. Beyond the perception and the formulation that the citizens have of the state, the latter is undeniably confronted to a series of major challenges that force the administration to undergo a global change and to transform its functioning modes. These problems, as well as the enormous

The Reform of the Lebanese Public Administration in the framework of the changing role of the State

*Dr. Georges Labaky**

Introduction

The development of the state and of its public services since the crisis of 1929 was the reflection of the belief in "the infallibility of the State" that provides education, transport, control markets, organize industrial activities and liberal professions, protect from financial risks, unemployment, educates, preserve the cultural heritage and makes itself, occasionally, industrial and/or tradesman. In order to achieve those objectives, the state had at its disposal exorbitant legal prerogatives, faced with a citizen considered as a passive subject. This conception of the public sector has been predominant until quite recently. Nevertheless, this notion of the public service, which can be defined as the accomplishment of a general interest mission, has been in a state of crisis for several years, at a time when in parallel, the private enterprise is endowed with all the virtues. During 1980s and 1990s New Public

* *Professor at NDU*

Contents

N° 93 - July 2015

The Reform of the Lebanese Public Administration in the framework of the changing role of the State

Dr. Georges Labaky **5**

Les vicissitudes de l'aménagement des eaux du Nil

Dr. Tarek Majzoub **33**

Abstracts **63**

Résumés **73**

DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Reform of the Lebanese Public Administration in the framework of the changing role of the State

- Les vicissitudes de l'aménagement des eaux du Nil